جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية(٢٠٠٢-٢٠١٤)
(مصر حالة دراسة)

Turkey foreign policy towards the Arab state (2002-2014)
(Egypt as a case study)

إعداد الطالب

معتصم " محمد خير" احمد بني خالد

إشراف الدكتور

هاني اخوارشيدة

٢٠١٥

لجنة المناقشة

قدمت هذه الرسالة (**السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربيـــة (٢٠٠٢-٢٠١٤)(مصر حالة دراسة)**) استكمالا لمتطلبات الحـــصول علـــى درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة أل البيـــت نوقشت، وأوصي بإجازتها بتاريخ / /٢٠١٥

إعداد الطالب

معتصم " محمد خير" احمد بني خالد

إشراف الدكتور

هاني اخوارشيدة

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور : هاني اخوارشيدة	مشرفا ورئيساً.....
الدكتور :علي عواد الشرعة	عضوا.....
الدكتور: صايل فلاح السرحان	عضوا.....
الدكتور :بدر صيتان الماضي	عضوا.....

الإهداء

إلى والدي الذي خاض غمار الحياة وتحدى الصعب من أجل أبنائه.

إلى والدتي التي ربتني ورعتني بحبها وحنانها .

إلى أخواني وأخواتي الذين قاسموني رغد العيش، وشظف الحياة.

إلى زوجتي التي تحملت من وقتها مرارة الأيام بكل حب واقتدار .

إلى أصدقاء وزملاء الدراسة والحياة الذين أمدوني بالنصيحة .

اهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، الحمد لله على توفيقه، ورعايته لي، لإتمام هذا العمل المتواضع، وأسجل غامر الشكر وعظيم الامتنان للدكتور هاني عبد الكريم اخوارشيدة على توجيهه ومتابعته لي متابعة مستمرة، وإرشاداته ووفائه، وإخلاصه، وموضوعيته، وشفافيته في طرح الأفكار.

كما وأتقدم بشكري وتقديري إلى أعضاء لجنة المناقشة التي كانت إرشاداتهم وتوجيهاتهم النور الذي أضاء أمامي سبل البحث العلمي، وجنبني أخطاء ما كنت لأتخلص منها لولا اهتمامهم.

كما وأتقدم بخالص شكري، وعظيم امتناني، الى عميد معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت على التشجيع والمؤازرة.

وأتقدم بشكري وتقديري إلى كل من ساهم في إبداء المساعدة والرأي والتشجيع، وعلى كل من جمعني بنخبة الأساتذة والطلاب لإسداء النصيحة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس المحتويات

الموضوع **رقم الصفحة**

الإهداء .....ج

شكر وتقدير .....د

فهرس المحتويات .....هـ

ملخص الدراسة .....ح

المقدمة : ١

أولا: أهمية الدراسة : ٣

ثانيا : أهداف الدراسة : ٤

ثالثا : مشكلة الدراسة وأسئلتها : ٥

رابعا : فرضيات الدراسة : ٧

خامسا : المتغيرات والمفاهيم الأساسية: ٧

سادسا : حدود الدراسة : ٩

سابعا : محددات الدراسة : ١٠

ثامنا : منهجية الدراسة : ١١

تاسعا : الدراسات السابقة : ١٤

الفصل الأول : السياسة الخارجية التركية ١٩

المبحث الأول : البيئة الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية التركية ومحدداتها. ٢١

المطلب الأول : البيئة الداخلية ومحدداتها. ٢٣

أولا : مكونات البيئة السياسية الداخلية : ٢٥

ثانيا : محددات البيئة السياسية الداخلية: ٢٦

المطلب الثاني : البيئة الخارجية ومحدداتها ٣٦

أولا : طبيعة البيئة الخارجية ٣٨

ثانيا : محددات البيئة السياسية.....٤٢

المبحث الثاني : تطور السياسة الخارجية التركية : ٥٤

المطلب الأول : الإطار الدولي. ٥٦

أولا : طبيعة الإطار الدولي. ٥٨

ثانيا: موقف تركيا من القضايا الدولية. ٦١
المطلب الثاني : الإطار الإقليمي ٦٤
أولا : الدور العربي في النظام الإقليمي : ٦٥
ثانيا : الدور التركي في النفط الإقليمي : ٦٥
الفصل الثاني: آليات السياسة الخارجية التركية.....٦٩
المبحث الأول: أجهزة صنع السياسية الخارجية التركية. ٧١
المطلب الأول : الوحدة القرارية الأساسية ٧٢
أولا : صناعة القرار السياسي والاستراتيجي في تركيا, ...٧٤
ثانيا : مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي. ٧٦
المطلب الثاني : آليات صنع القرار السياسي الخارجي التركي : ٨٠
أولا : كيفية صنع القرار السياسي الخارجي التركي. ٨١
ثانيا : تطور القرار السياسي الخارجي بد ٢٠٠٢. .....٨٢
المبحث الثاني : ثوابت السياسة الخارجية التركية : ٨٥
المطلب الأول : المتغيرات الدولية في السياسة الخارجية الدولية. ٨٧
أولا : المتغيرات الدولية قبل ٢٠٠٢ وأثرها على السياسة الخارجية التركية.
.....٨٩
ثانيا: المتغيرات الدولية بعد ٢٠٠٢ وأثرها على السياسة الخارجية التركية.
.....٩٢
المطلب الثاني : المتغيرات الإقليمية في السياسة الخارجية التركية ٩٦
أولا : الأسباب الدافعة لدور تركي في الشرق الأوسط ٩٧
ثانيا : دور تركيا الإقليمي بعد عام ٢٠٠٢ وأثره على السياسة الخارجية التركية. ١٠٠
الفصل الثالث :العلاقات العربية – التركية (نظرة في المصالح المتبادلة)..... ١٠٤
المبحث الأول :موقف تركيا من القضايا العربية (٢٠٠٢-٢٠١٤) ١٠٦
المطلب الأول : تطور السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية بعد عام ٢٠٠٢. ..... ١٠٨
أولا : تحولات السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية. ١١٠
ثانيا : التحديات التي تواجه السياسة الخارجية في المنطقة العربية. ... ١١٢

المطلب الثاني : موقف تركيا من الاحتجاجات الشعبية العربية ٢٠١٠-٢٠١٤
..... ١١٥
أولا : موقف تركيا من الاحتجاجات الشعبية العربية في تونس، ليبيا، البحرين، اليمن. ١١٧
ثانيا : موقف تركيا من الأزمة السورية(٢٠١١-٢٠١٤). ١٢١
المبحث الثاني : السياسة الخارجية التركية تجاه مصر من ٢٠٠٢-٢٠١٤ : ١٢٤
المطلب الأول : السياسة الخارجية التركية تجاه مصر من ٢٠٠٢ حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. ..... ١٢٦
أولا : العلاقات الاقتصادية ما بين تركيا ومصر من ٢٠٠٢-٢٠١١.. ١٢٨
ثانيا : العلاقات السياسية ما بين تركيا ومصر من ٢٠٠٢ -٢٠١١. . ١٣١
المطلب الثاني : موقف تركيا من الأحداث السياسية في مصر بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى ٢٠١٤: ١٣٥
أولا : موقف تركيا من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. ..... ١٣٧
ثانيا موقف تركيا من أحداث يونيو ٢٠١٣. ..... ١٤٠
الخاتمة ١٤٣
الاستنتاجات ١٤٤
التوصيات ١٤٨
قائمة المراجع ١٥٠
الملخص بالانجليزي ١٦٤

المخلص

السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية (٢٠٠٢-٢٠١٤)

(مصر حالة دراسة)

إعداد: معتصم "محمد خير" احمد نبي خالد

إشراف الدكتور: هاني أخو أرشيدة

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في السياسة الخارجية التي تنتهجها الجمهورية التركية تجاه الدول العربية في الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١٤(مصر حالة دراسة) ، ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة فقد عمل الباحث على مراجعة، المصادر والمراجع والوثائق والدراسات السابقة ذات العلاقة ، من اجل التعرف عن قرب من موقف تركيا والدور الذي يمكن أن تضطلع به تجاه القضايا الرئيسة في المنطقة العربية، إذ ان فترة الدراسة كانت ذات أحداث وتغيرات كثيرة ابتدأت بتسيلم حزب العدالة والتنمية سدة الحكم في تركيا بقيادة رجب طيب أردوغان ، ومن القضايا الرئيسية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٤، الصراع العربي الإسرائيلي ، والحرب على العراق عام ٢٠٠٣، والحرب الأمريكية على الإرهاب، وموقف تركيا من الحرب الإسرائيلية على غزة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وكذلك موقفها من الاحتجاجات الشعبية في تونس، ومصر، واليمن، والأزمة السورية التي ما زالت أحداثها مستمرة لغاية الآن، والاحتجاجات الشعبية في البلاد العربية الأخرى فيما يسمى (الربيع العربي)، والدارسة تركز على مصر كحالة دراسة، موقف تركيا من ثورة ٢٥يناير ٢٠١١ المصرية، ومن المجلس العسكري، وعهد محمد مرسي، ثم الفترة الانتقالية التي تلت محمد مرسي ثم فترة الرئيس عبدالفتاح السيسي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها أن تركيا حاولت أن تجد لها مكان في المنطقة العربية بعد تول حزب العدالة والتنمية التركي، وأوجدت حالة من التناغم السياسي مع دول الجوار، واتبعت سياسة تصفير المشاكل مع الجيران، ولعبت دور الوساطة على مدى عشر سنوات سبقت الثورة السورية، وبالنسبة لمصر فإن لمصر مكانة مهمة في سياسة تركيا الخارجية، إذ أن تركيا حرصت على ديمومة العلاقات مع مصر وخاصة إبان ثورة ٢٥يناير وبعدها، اوحت الدراسة بفهم طبيعة الموقف التركي في المنطقة، والتعاون مع تركيا كدولة إسلامية سنية إزاء لإيران التي لها أطماع تاريخية في المنطقة.

المقدمة :

يهتم الباحثون عموما بالعلاقات العربية التركية، ذلك لأن تركيا تلعب دورا فاعلا ومؤثرا في المنطقة ، سيما وأنها الجارة المسلمة غير العربية التي تسهم في التأثير المباشر وغير المباشر في المجالات السياسية والإستراتيجية والاقتصادية والمائية، فضلا عن ذلك ما تشهده تركيا من عدالة وتوازن إقليمي ودولي داخل الحدود الجغرافية أو خارجها ما يجعلها ايجابية في الكثير من المتغيرات الجوهرية داخل نطاق الدول العربية وخاصة موقفها من الاحتجاجات الشعبية العربية (الربيع العربي)، وبالأخص موقفها من الثورة المصرية (٢٠١١-٢٠١٤)، فالموقع الجغرافي والسياسة المعتدلة والرؤية الموضوعية في سياسة تركيا تجاه الدول العربية، وعلاقاتها مع الدول العربية هي ابرز محاور الشراكة التركية العربية وخاصة مع الخليج العربي والمنطقة.

وتعد تركيا ذات أهمية كبيرة لدول الجوار الجغرافي في المنطقة العربية لما ترتبط به مع الغرب من علاقات تاريخية واقتصادية وسياسية وأمنية، وتعد هذه الأهمية بشكل خاص مع مصر، لأن تركيا ومصر تعدان من أهم واكبر الدول الإقليمية أرضا وسكانا، إضافة إلى أن تركيا ذات ماض توسعي، إذا أن تركيا تنطلق من نظرتها إلى مصر خاصة، والدول العربية عامة، بأنها جزء من الإمبراطورية العثمانية التي حكمتها أربعمائة عام، ولا شك أن هذه النظرة تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سياسة تركيا الخارجية، وبالتالي تركت آثارها المباشرة، في العلاقات العربية التركية، وخاصة الفترة من(٢٠٠٢-٢٠١٤).

اتسمت الفترة من (٢٠٠٢-٢٠١٤)، بالمتغيرات السريعة والتناقضات الواضحة، وتخللتها العديد من الأزمات والانفراجات التي غذتها جهات إقليمية ودولية، كانت بمثابة ثوابت سياسية قادت إلى رسم سياسة تركيا الخارجية تجاه المنطقة العربية، وكانت الحقبة من ١٩٩٠-٢٠١٤، من أهم وأدق الحقب التاريخية ليس في تركيا والدول العربي فحسب؛ بل في منطقة الشرق الأوسط، لأنها شهدت أحداث كبيرة، فقد مثل العام ١٩٩٠ الحرب الدولية على العراق، واختلال في خارطة المنطقة السياسية، وكان لعام ٢٠٠١ أهمية عالمية كبرى؛ إذ كان ذاك العام صدمة هائلة، ونقطة فاصلة في الوعي العالمي بعد ضربات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية؛ إذ تغيرت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، وتزايدت بوضوح النقاشات الدولية حول دور تركيا كنموذج تنموي وحضاري لتحديث الدول

المسلحة في الشرق الأوسط، سواء على المستوى الأكاديمي أم على مستوى الساسة ومتخذي القرار ومستشاريهم.

إن تركيا تتبع سياسة خارجية متعددة الأبعاد واستباقية وفعالة وذات رؤية مستقبلية تتمنى أن يسود السلام والازدهار والاستقرار في المنطقة العربية، وخاصة في الشرق الأوسط، وهي تدعم بشكل فعال وقوة الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف، وتقوم بمبادرات لتجاوز الأزمات وحل المشاكل في كافة المجالات.

إن السياسة الخارجية التركية اعتمدت في الفترة من (٢٠٠٢-٢٠١٤)، حيال الدول العربية على إحلال السلام والاستقرار والأمن الدائم، والتنمية الاقتصادية المستدامة، وتعتبر تركيا أن إحلال السلام والاستقرار شرط لا بد من تحقيقه من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والازدهار في البلاد العربية، ولهذا السبب فإن تركيا تبذل جهودا من أجل حل المشاكل الموجودة في المنطقة عن طريق الحوار، وخلق الترابط الاقتصادي المتبادل بين دول المنطقة، وتعزيز العلاقات في المحالات الثقافية والاجتماعية، وتعتبر تركيا المقاربة والمبادرات التي تقدمها أنها تهدف إلى تامين التكامل الإقليمي في إطار تعزيز التعاون مع دول المنطقة العربية، وعلى أسس هيكلية سواء على الصعيد الثنائي أو صعيد المنابر المتعددة الأطراف.

لقد رأت تركيا منذ البداية في التحركات الشعبية " الربيع العربي" ٢٠١١-٢٠١٤ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخاصة مصر، مؤشرا على عدم إمكانية إرجاء تلبية الطموحات المشروعة لشعوب المنطقة وتطلعاتها لفترة أطول، وترى بأن عملية التغيير المتأخرة هذه والتي كان من المفترض لها أن تحدث بعد انتهاء الحرب الباردة في تسعينيات القرن الماضي، نقطة انعطاف ستعيد التاريخ إلى مجراه.

ولهذا، ورغم موقف تركيا المحايد من ثورات الربيع العربي ، إلا أنها أكدت تكرارا ومرارا على أن المنطقة بحاجة إلى التغيير والتحول، وعلى قناعة بأن الاستقرار المستدام يمكن إحلاله فقط بضمان الهدوء والأمان والازدهار لدى الشعوب العربية، وأن حدوث عملية التغيير بالطرق السلمية والابتعاد عن استخدام العنف والقوة المفرطة كما في سوريا، وحماية سيادة ووحدة أراضي الدول العربية ووحدتها السياسية، وعدم إفساح المجال للانقسامات الاثنية والمذهبية والدينية.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل سياسة تركيا تجاه الدول العربية ٢٠٠٢-٢٠١٤ (مصر حالة دراسة)، وخاصة بعد الاحتجاجات الشعبية العربية ٢٠١٠-٢٠١٤، إذ شهدت هذه الفترة سقوط بعض الأنظمة العربية، ووصول بعض التيارات الإسلامية إلى سدة الحكم كما في

تونس ومصر، والانقلاب على الرئيس مرسي في مصر عام ٢٠١٣ (الشرعية) من قبل رئيس المجلس الأعلى العسكري المصري، وعدم تأييد تركيا لهذه الانقلاب، ووصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى سدة الحكم في مصر بعد انتخابات عام ٢٠١٤، وموقف تركيا من الحرب الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

أولا: أهمية الدراسة :

إن الهدف والغاية من دراسة موضوع السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية (٢٠٠٢-٢٠١٤) واخذ (مصر حالة دراسة)، يكتسب أهمية خاصة، وتفرضه أسباب وجيهة، ويستحق البحث والدراسة والتحليل على المستويين النظري والعملي في ضوء ما شهده العالم العربي من أحداث منذ عام ٢٠٠١ ولغاية إعداد هذه الدراسة ، وكذلك في ضوء ما تشهده المنطقة من آثار بشكل عام نتيجة تغيرات بنيوية ايديولوجية على الصعيد الداخلي والخارجي، وما لذلك من تأثيرات في مستقبل العلاقات التركية العربية.

١- الأهمية العلمية (النظرية):

يحظى موضوع الدراسة باهتمام العديد من الدارسين والباحثين، وذلك للمساهمة في سد نقص حاجات الأدبيات التركية والعربية والمصرية خاصة، من خلال ربط المتغيرات والأحداث التي شهدها العالم العربي والساحة المصرية كحالة دراسة، خاصة على المستويات الدولية والإقليمية والداخلية من أحداث بعد أيلول سبتمبر ٢٠٠١، واعراض التحول في السياسة الخارجية التركية في الحضور التركي الذي لا تخطئه عين على ساحة الأحداث الإقليمية في العراق، إضافة إلى القضية الفلسطينية، والعدوان الإسرائيلي على لبنان ٢٠٠٦ وغزة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، وعلاقاتها مع سوريا وإيران والأكراد .

وتأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة بإثراء المكتبة العربية والتركية بدراسات حديثة عن هذا الموضوع، سيما وان تركيا توجهت إلى العمق الاستراتيجي للمنطقة، وأصبحت لاعبا رئيسا في المنطقة، ولكنها دخلت المنطقة باعتدال، كما قال احمد داوود اوغلو وزير الخارجية التركي السابق، الذي جاء بمبدأ العمق الاستراتيجي لإعادة تشكيل السياسة الخارجية التركية كرد فعل لما بقيت الإشارة إليه من تطورات، بحثا عن تحالفات ليست بديلة لتحالفاتها الغربية، ولكن إضافية، مع محاولة الحفاظ على الوسطية، فاستقبال تركيا لخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس بعد أسابيع من الفوز الانتخابي للحركة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦،

ووسط حملة الدبلوماسية الأمريكية ضد الحركة، لم يمنع انقرة بعد عام ويزيد من ان تستقبل كلا من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ونظيره الإسرائيلي شيمون بيرس ليلقيا كلمة أمام البرلمان التركي، مرورا بأحداث لبنان والعدوان الإسرائيلي على لبنان تموز ٢٠٠٦ إلى إبداء رأي تركيا كلاعب أساس في المنطقة، ورؤيتها لثورات الشعوب العربية ضد أنظمتها الفاسدة.

٢- الأهمية العملية :

تظهر الأهمية العملية لموضوع السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية ومصر بشكل خاص كعلاقات بين أمتين أولا، ثم بين النظام السياسي التركي، والأنظمة السياسية العربية المهمة، وعليه سيتم دراسة تلك العلاقات والتوجهات التركية في سياستها تجاه الأنظمة العربية في المنطقة عامة ومصر خاصة، ولعلاقتها القوية بين أطراف فاعلة، كأنظمة أعضاء في الأمم المتحدة، ونظرا لمصالح الطرفين التركي والعربي الإستراتيجية، الأمر الذي يساهم في تشكيل رؤية أكثر وضوحا في السياسة المتبعة للطرفين التركي والعربي تجاه الآخر على مستوى صناع القرار، وكذلك مدى استفادة العرب عامة، ومصر خاصة مع علاقاتها مع الدولة التركية، ولانتهاج سياسات قد تؤدي وتساهم في زيادة القدرة التنافسية للعرب عامة والمصريين خاصة في تحقيق مصالحهم، والاستفادة منها في تنمية العلاقات السياسية التركية العربية، والتركية المصرية لصالح قضايا العرب ومصر المنطقة بشكل عام.

ثانيا : أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في السياسة الخارجية التي تنتهجها الجمهورية التركية تجاه الدول العربية في الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١٤، (مصر كحالة دراسة)، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية :

١) تتبع تحليل سياسة ومواقف تركيا تجاه الدول العربية ومصر خاصة في الفترة من (٢٠٠٢-٢٠١٤)، هذه الفترة التي اتسمت بالأحداث الكثيرة والكبيرة في المنطقة ، والتي اتسمت بالتناقضات الواضحة، وتخللتها الأزمات الإقليمية والعالمية.

٢) توضيح مراحل تطور العلاقات التركية العربية بعد أحداث أيلول /سبتمبر ٢٠٠١، وبعد ثورات الربيع العربي ٢٠١٠ الى ٢٠١٤.

٣) بيان محددات السياسة التركية في هذه الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٤)، إذ أن طبيعة الفترة المليئة بالأحداث انعكست بشكل مباشر أو غير مباشر على طبيعة رسم السياسة

الخارجية تجاه الدول العربية؛ وخاصة مصر بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، لذا فإن تكريس رسالة علمية لدراستها أمر له مبرراته الموضوعية التي تجعل منه موضوعا حيويا في طبيعة السياسة الخارجية التركية تجاه العرب.

٤) التعرف على مواقف تركيا والدور الذي يمكن أن تضطلع به تجاه القضايا الرئيسية في المنطقة العربية، كالصراع العربي الإسرائيلي، والحرب الأمريكية على الإرهاب وغزة، والقدس، والعراق والثورة في سوريا، وموقفها من الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها البلاد العربية من ٢٠١٠-٢٠١٤، والتركيز على موقف تركيا من قضايا مصر، الثورة المصرية، والإخوان، والانتخابات، والانقلاب على الشرعية وموقفها من الدولة المصرية بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي .

٥) بيان حدود الدور التركي بالنسبة للعرب عامة، ومصر خاصة، والقيود والمحددات وحيوية هذا الدور ، والبحث في مستقبل العلاقات التركية العربية، وخاصة المصرية، وما ستؤول إليه هذه العلاقات.

٦) بيان اثر البيئة الداخلية المصرية والإقليمية والدولية على السياسة الخارجية التركية تجاه العرب، ومصر خاصة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، مرورا بالقضايا العربية الأخرى كالعراق، وفلسطين ولبنان حتى أحداث الثورات العربية من ٢٠١٠-٢٠١٤.

ثالثا : مشكلة الدراسة وأسئلتها :

تمثل تركيا قوة إقليمية في صناعة القرار السياسي الدولي، ليس على مستوى الفكر الاستراتيجي والتوجهات والتحركات والمواقف الدبلوماسية، وإنما على مستوى هيكل آليات القرار الذي أصبح بمنأى تماما على تأثير الجنرالات الأتراك، وأصبح بيد حكومة تتسم كما هو شعار حزبها (العدالة والتنمية)، وتتمثل مشكلة الدراسة الحقيقية في التعرف على طبيعة العلاقات التركية العربية، (والمصرية خاصة)، بعد تسلم حزب العدالة والتنمية قيادة تركيا في عام ٢٠٠٢، إلى ٢٠١٤، وما ساد هذه الفترة من نقاط التقاء واختلاف.

لا شك في انه منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢، وصنع السياسة الخارجية التركية لم يعد يقتصر على اللقاءات والاجتماعات الرسمية، بل أصبحت السياسة الخارجية التركية تستمد قبولها من الشارع السياسي، وهو ما أشار إليه كبير

الباحثين في شؤون الأوسط بمجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية ستيفن كوك :" أن الرئيس التركي حاد الوعي والإدراك لما يريد الشارع السياسي في تركيا".

وعليه يمكن صياغة السؤال المحوري في المشكلة البحثية على الشكل التالي :

كيف كانت السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية (ومصر خاصة)، في ظل حكم حزب العدالة والتنمية من عام ٢٠٠٢-٢٠١٤، وما هي رؤية الحزب الحاكم في تركيا للأحداث والتطورات في العالم العربي، وخاصة بعد الاحتجاجات الشعبية العربية من عام ٢٠١٠-٢٠١٤؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية :

أ. ما هو أثر البنية المؤسسية لدى تركيا على العلاقات التركية العربية (وخاصة المصرية)؟

ب. ما هو اثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على العلاقات التركية العربية؟

ج. ما هو اثر العلاقات الأمريكية الأوروبية على سياسة تركيا، تجاه العرب ومصر خاصة؟

د. ما اثر الأحداث الإقليمية والدولية على طبيعة العلاقات التاريخية والدينية بين تركيا والعرب؟

ه. ما هي مؤشرات العلاقات السياسية والعلاقات الأخرى بين النظامين التركي والعربي ومصر خاصة؟

و. ما هي محددات السياسة الخارجية التركية تجاه القضايا العربية وخاصة الثورات العربية بعد ٢٠١٠؟

ز. ما هي طبيعة السياسية الخارجية التركية تجاه مصر هل هي ثابتة أم متغيرة؟

ح. ما هي رؤية الدولة التركية في ظل حزب العدالة والتنمية للثورات والأنظمة العربية؟

ط. ما هي رؤية الدولة التركية في ظل حزب العدالة والتنمية للإصلاحات السياسية العربية؟

ي. ما هي طبيعة العلاقات بين حزب العدالة والتنمية التركي وجماعة الإخوان المسلمين في مصر؟

ك. ما هو رد فعل الحكومة التركية على الانقلاب على الشرعية المصرية بقيادة محمد مرسي؟

ل. ما هي رؤية تركيا للدولة المصرية في ظل حكم عبد الفتاح السيسي؟

رابعا : فرضيات الدراسة :

تنطلق الدراسة من الفرضيات الرئيسية التالية والتي مفادها:

١. أن وزن البيئة الدولية والإقليمية والغربية والداخلية هي الأكثر تأثيرا على السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية ومصر خاصة، بعد تسلم حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢ وحتى ٢٠١٤.

٢. هناك علاقة طردية بين فاعلية سياسة تركيا الخارجية نحو الدول العربية ومصر خاصة ومدى توافقها مع السياسة الأمريكية والأوروبية؟

٣. هناك علاقة بين المصالح السياسية والاقتصادية والإستراتيجية للدولة التركية بعد عام٢٠٠٢ وبين مستوى الاهتمام بقضايا الدول العربية عامة.

٤. هناك علاقة ارتباطية بين المقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمتلكها تركيا وبين قدرة هذه الأخيرة على تعظيم وزنها وتأثيرها الإقليمي والدولي.

خامسا : المتغيرات والمفاهيم الأساسية:

يبرز في الدراسة المتغيران الرئيسيان التاليان :

١- **المتغير المستقل** : ويتمثل في السياسة الخارجية التركية.

٢- **المتغير التابع** : ويتمثل في تعامل وعلاقة الدول العربية ومنها مصر مع تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية من ٢٠٠٢-٢٠١٤.

وتمثل البيئة الدولية الإقليمية والعربية والداخلية لتركيا دورا مهما لصانع القرار التركي، إذ تشكل الظروف الداخلية والإقليمية والدولية الخاصة بالبلاد العربية ومصر خاصة جانبا رئيسا في اتخاذ القرار، وفي الوقت نفسه تشكل البيئة الدولية والإقليمية الحاضنة للأحداث والتطورات التي تهتم الجانبين متغيرا وسطيا، وسيتم تعريف هذين المتغيرين اسميا وإجرائيا :

١) السياسة الخارجية التركية :

أ- التعريف الاسمي اللغوي :

لم يتفق على مفهوم موحد للسياسة الخارجية بل تعددت المفاهيم ، لكن يمكن أن يعرف الباحث في العلوم السياسية بعد امتزاج مجموع التعريفات، واعتمادا على ذلك يمكن القول أن السياسة الخارجية هي :" مجموعة الأفعال والنوايا والإجراءات التي تدفع بالدولة وتتخذها في

علاقاتها مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصالحها المختلفة لتحقيق المصلحة الوطنية بالدرجة الأولى، ومن ثم تحقيق الأهداف الأخرى، بالاعتماد على الأساليب والاستراتيجيات والخطط التي أعدتها الدولة".

وتعرف أيضا :" بأنها نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول"، (عيسى، وغالي، ١٩٧٩: ٣٠٩)، كما تعرف : " أنها مجموعة من النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك ، أو أنها الخطة أو مجموعة الخطط السياسة الخارجية أو القرارات السياسية الخارجية، أو الغايات التي ترنو الدول إلى انجازها، والأساليب والاستراتيجيات التي تعتمدها لهذا الغرض أو المبادئ العامة التي تتحكم في ردود أفعال الدولة على ظروفها الدولية، أو النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار والرامي إلى تغيير البيئة الخارجية، أو أنها مجموعة ردود الأفعال على التغيرات البيئية، أو السياسة التي تنطلق منها الدولة حيال غيرها، أو منهج العمل الواعي الذي يعتمده الممثلون الرسميون للمجتمع القومي قصد تثبيت موقف دولي أو تغييره في النظام الدولي بما يتفق والهدف أو الأهداف المحددة سلفا، أو أنها أفعال حكومة إحدى الدول في علاقتها مع حكومات الدول الأخرى"(الرمضاني، ١٩٩١: ٢٥-٢٦).

ب- التعريف الإجرائي :

إن المؤشرات الإجرائية التي سيتم اعتمادها لغاية الدراسة هي :

١- **الجانب السياسي:** وهو الجانب الذي يشمل الاتجاهات التي يتبناها صناع القرار في الدولة التركية في علاقاتهم التبادلية بحيث تشكل طباعا سلوكيا وظيفيا تجاه الدول الأخرى خارج نطاق الولايات المتحدة؛ والتي تتعلق هنا بالدولة العربية وخاصة مصر كحالة دراسة.

والسياسة الخارجية التركية سياسة سلمية واقعية متجانسة تتماشى مع مبدأ السلام في الوطن والعالم، وتهدف تركيا إلى إقامة علاقات ودية ومتلائمة مع كافة دول العالم وفي مقدمتها جاراتها الدول العربية، والتعاون الدولي، وحل الخلافات بالطرق السليمة، والإسهام في السلام والاستقرار على المستوى الإقليمي والدولي. (المديني، ٢٠١٠: ٢٠).

٢- **الجانب الاقتصادي :** وهو استغلال مقدرات تركيا في مجال الاعتماد المتبادل والتجارة العالمية لكسب الاستثمارات مما يعذر الموارد الاقتصادية للدولة التركية.

٣- **الجانب العسكري والأمني :** وهو التعاون مع الدول الصديقة والحليفة لتشكيل قوة للمحافظة على الأمن والسلام في المنطقة، ومحاربة الإرهاب والدول المارقة وإحقاق

العدالة والسلام والأمن والاستقرار في المنطقة ، ومعالجة القضايا التي تهم تركيا والدول العربية .

٢) **الدول العربية:** وهي مجموعة الدول الناطقة باللغة العربية، والتي تقطن الوطن العربي أو العالم العربي، والعالم العربي، هو مصطلح جغرافي سياسي يطلق على منطقة جغرافية ذات تاريخ ولغة وثقافة مشتركة تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى بحر العرب والخليج العربي شرقا شاملا الدول التي تنطوي في جامعة الدول العربية في غرب آسيا وشمال إفريقيا وشرقها، وجغرافيا يضم الوطن العربي أراضي احتلت أو أصبحت ضمن بلدان مجاورة مثل فلسطين وهضبة الجولان، ولواء اسكندرون والأقاليم السورية الشمالية التي تسلمتها فرنسا إلى تركيا وجزر الكناري وسبتة ومليله تحت الاستعمار الاسباني ، وعربستان (الاحواز)، والجزر الإماراتية طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى)، المحتلة من قبل إيران، وفلسطين تحت الاحتلال الصهيوني الإسرائيلي ، ويبلغ عدد الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية اثنان وعشرون دولة.(الموسوعة الحرة، ٢٠٠٢: ١).

٣) **مصر** : هي دولة عربية عضوا في جامعة الدول العربية ، تقع في الركن الشمالي الشرقي من قارة إفريقيا، ولديها امتداد آسيوي حيث تقع شبه جزيرة سيناء في الجزء الآسيوي، وهي دولة عابرة للقارات وتشترك مصر مع الدول العربية بمنظومة ثقافية تشترك باللغة الدين والمصالح.(الموسوعة الحرة، ٢٠٠٢: ٢).

سادسا : حدود الدراسة :

- **الحدد الزمنية :**

قام الباحث باختيار الفترة الزمنية الممتدة من(٢٠٠٢ إلى ٢٠١٤) ، فترة الدراسة مدار البحث، مع الإشارة إلى الفترة الزمنية التي سبقت عام٢٠٠٢ كتمهيد لهذه الدراسة، ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة هذه المرحلة الدقيقة والمليئة بالأحداث على الساحة التركية الداخلية، والإقليمية العربية، والدولية، وأن المبرر من اختيار عام٢٠٠٢، كبداية للفترة الزمنية للدراسة وذلك بسبب فوز حزب العدالة والتنمية التركي بالانتخابات التركية وأصبح طيب رجب أردوغان رئيسا للدولة التركية، ولان السياسة الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية الحاكم تغيرت ذلك، لأن حزب العدالة والتنمية ومعه تركيا تمكنا من تحقيق تغييرات في السياسات الداخلية والخارجي تصل إلى درجة الثورة، وقيادة تحول خاص في العقلية السياسية، تتسم بالشفافية والمصداقية والأخلاقية وإيجاد صيغة جديدة لبناء علاقات تستند إلى مفهوم الكسب

المتبادل، الذي يهدف إلى تحقيق مصالح الطرفين معا، وترك مفاهيم المنفعة الأنانية المرتكـزة على تحقيق مصالح جهة واحدة بعينها .(ايشلر، ٢٠١٤ :١).

ونظرا لطبيعة وحساسية ودقة فترة الدراسة؛ إذ خرج العالم من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ من أحداث مفاجأة للجميع بعد ضرب برجي التجارة العـالميين، وكـذلك اسـتعداد الولايـات المتحدة لمحاربة الإرهاب في أفغانستان والعراق المتمثل في القاعدة، وفـوز حـزب العدالـة والتنمية في الانتخابات الرئاسية التركية، واستمرار الصراع العربي الإسـرائيلي، والعـدوان الإسرائيلي على لبنان ٢٠٠٦، والعدوان الإسرائيلي على غزة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وصولا إلى بدء الاحتجاجات الشعبية في الدول العربية بدءا من تونس في كانون الأول/ ديـسمبر ٢٠١٠ ثـم مصر، وليبيا، واليمن، والبحرين، ثم سوريا التي مـا زالـت مـشتعلة إلـى الآن والعـدوان الإسرائيلي على غزة عام ٢٠١٤ ، والحرب الدولية ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

كما ان الباحث سيعود الى ما قبل تاريخ ٢٠٠٢، وذلك لاستكمال مهمات البحث.

- **الحدود المكانية :**

بما أن العنوان يشير إلى السياسة الخارجية لتركيا تجاه الدول العربية ومـصر حالـة دراسة، أي دراسة العلاقات التركية العربية، والمصرية خاصة، حيث أن التركيز سيكون على موقف تركيا من الاحتجاجات الشعبية العربية ٢٠١٠-٢٠١٤ أو ما يسمى بثـورات الربيـع العربي.

وبما يختص بالجانب الآخر من الدراسة فإنه سيتم التركيز على مصر وثورتها ثـورة ٢٥ يناير ٢٠١١، الأمر الذي سيثري البحث بالجديد حول موقف تركيـا، ويحقـق أهـداف الدراسة.

سابعا : محددات الدراسة :

تبرز محددات الدراسة في ثلاثة جوانب مهمة :

الجانب الأول : السياسة الخارجية لتركيا في ظل حزب العدالة والتنمية الحاكم :

سيقوم الباحث باستعراض السياسة الخارجية للدولة التركية بعد عـام ٢٠٠٢، بـشكل عام تجاه الدول العربية، وبشكل خاص تجاه مصر بعـد ٢٠١١، مـع اسـتعراض للـسياسة الخارجية لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، نظرا لأهميـة مـصر كـأكبر دولـة عربيـة

ولمساهمتها المباشرة في الاستقرار في المنطقة، ودورها في القضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية في العالم العربي.

وسيتم التركيز على الأحداث التي تلت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، من تغيير نظام مبارك برمته، وإجراء انتخابات جديدة واختيار مرسي، وتشكيل دستور جديد، والانقلاب على مرسي ونظامه من قبل المجلس الأعلى العسكري، ثم إجراء انتخابات جديدة عام٢٠١٤، وتشكيل دستور جديد وفوز الرئيس عبد الفتاح السيسي.

ثامنا : منهجية الدراسة :

اعتمادا على موضوع الدراسة ومشكلتها فقد روعي استخدام مبدأ التكامل المنهجي ومن هنا، فإن الباحث سيستخدم المناهج التالية :

١- منهج تحليل النظم :

تعتمد الدراسة لاختبار صدق فرضيتها وصحتها على منهج تحليل النظم الذي يدور حول مفهوم مركزي هو النظام باعتباره وحدة التحليل الرئيسية، ونظرية الدور وهي التي تحدثت عن النظام السياسي وأهميته وفاعليته وتأثيره في المجتمع الدولي.

ويقصد بالنظام في هذه الدراسة : مجموعة من العناصر التي ترتبط فيما بينها وظيفيا بشكل منتظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل، وبالتالي فإن النظام السياسي يغدو حالة من التواصل بين الأجزاء.

وفيما يتعلق بدراسة السياسة الخارجية لأي دولة فإنها تأتي دائما على مدرك تفسير السلوك الخارجي نظميا، بمعنى يكون التعامل مع السياسة الخارجية للدولة باعتبارها نظاما متحركا يتحرك بموجب التفاعل بين مجموعة من الأجزاء وظيفيا إلى درجة الاعتماد المتبادل، وينجز هذا النظام نظام سياسة خارجية أساسية هي اتخاذ القرارات السياسية الخارجية ضمن إطار بيئة مركبة تشمل بيئة داخلية وخارجية، تجسد مجمل الظروف التي تحيط بالنظام.

لقد ذهب " ديفيد أيستون: David Eston إلى دراسة السلوك الخارجي انطلاقا من أربعة مفاهيم أساسية لها تأثيرها على مجمل السياسة الخارجية وهي : المدخلات والتحويل والمخرجات والتغذية وهذه العناصر لها تأثيرها المباشر على النظام السياسي، وبالتالي صناعة القرار السياسي وما يمثله من موقف دولي تعتمده الدولة في إطار علاقاتها الخارجية وفي نمط علاقاتها الدولية.(Eston,1966, p30-34) .

سيحاول الباحث الاستفادة من منهج النظم في دراسة البيئة المحيطة سواء كانت المحلية أو البيئية الإقليمية والدولية، والتركيز على المؤشرات السياسية والاقتصادية والتي يمكن اعتبارها مدخلات شكلت بيئة النظام، وبيان مدى استجابة هذا النظام لهذه البيئة ومخرجاته التي يمكن صانع القرار من الاستفادة من الايجابيات وتلافي السلبيات من خلال النتائج التالية :

١- المدخلات : وهي المطالب التي تتلقاها الظاهرة السياسية وتدفعها للحركة، وتتبع من البيئة الداخلية والدولية.

٢- التحويل : وهي عملية التفاعلات، وهي عملية استيعاب عناصر المدخلات ليتم تحويلها إلى مخرجات وهي عبارة عن تصورات صاحب القرار السياسي.

٣- المخرجات : وهي مدى الاستجابة الفعلية أو المتوقعة ويعبر عنه بالقرارات أو المواقف إلى السلوك الفعلي للسياسة التركية تجاه أي نظام.

٤- التغذية الراجعة : وهي الانعكاسات ورود الفعل " تقويم المخرجات لتعود مدخلات" .

وبناء على ما سبق من عناصر النظام السياسي لمنهج تحليل النظم وفي سياق الموضوع على النحو التالي :

١. المدخلات، وهي متغير البيئة الداخلية والإقليمية والخارجية للسياسة التركية تجاه الدول العربية وخاصة(مصر، بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١).

٢. التفاعلات، وهي تصورات صاحب القرار السياسي سواء التركي أم العربي ام المصري.

٣. المخرجات، وهي السلوك الفعلي للعلاقات التركية العربية المصرية خاصة.

٤. التغذية الراجعة، وهي مدى اتساق السلوك الخارجي لتركيا والدول العربية الهامة ومصر مع تصورات صاحب القرار السياسي.

- **منهج نظرية القوة:**

تشدد نظرية دورة القوة على مفهوم القوة النسبية والذي يتجسد في نصيب الدولة من مصادر القوة مجتمعة، وهو المفهوم الذي يشكل فكرة بنية النظم في العلاقات الدولية بيد أن نظرية القوة تهتم أساسا بالهيكل المتغير للنسق من حيث محاولة ادارك تصورات واهتمامات رجال السياسة تجاه الأبنية المتغيرة.

ومن ثم فهذه النظرية تذهب إلى أن التوقعات المستقبلية للسياسة الخارجية، في ارتباطها بمفهوم القوة النسبية ، تقدم آلية سببية مهمة تربط النسق بالقرار مع ظهور تحول في موجات التاريخ بصورة مفاجئة وغير متوقعة.

وفي حين انشغل علماء العلاقات الدولية ممن ركزوا على البعد الاجتماعي النفسي لعملية صنع القرار بشكل العلاقة بين الفاعل والبنية .(Doran,2000: 332-368) .

تستند نظرية القوة في السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية ومصر على مفهوم القدرات النسبية المتغيرة لتركيا، وفي ذلك تشترك مع المنظور الواقعي للعلاقات الدولية، مؤكدة أهمية القوة في تفسير علاقات تركيا بمصر والمنطقة العربية، بيد أن محور التركيز للنظرية ينصرف إلى البعد طويل المدى لعلاقات القوة، ومن زاوية صعود وأفول القوة النسبية ولدورها ولكن ليس انطلاقا من التوزيع الجامد للقوة في فترة معينة، ومن هنا تطرح النظرية تفسيرا مختلفا للاستقرار والنظام داخل النسق الدولي.

وبإدخال مفهوم الدور السياسي للدولة التركية : في إطار نظرية (دورة القوة)، يذهب " دوران" إلى أن هذا الدور يتكافأ مع القوة في مسائل صناعة الدبلوماسية ويعرف " دوران" الدور السياسي الدولي بقوله :" يمكن النظر للدور بقدر اكبر من مكانة القوة أو موضعها، داخل النظام الدولي، رغم أن الدور يشتمل على كل هذه الاعتبارات :" إذ يتضمن الدور وبصفة غير رسمية مسؤوليات حظيت بالشرعية ومتطلبات ترتبط بالموقف والمكانة، ويشتمل الدور على قدرة القيادة أو الأطراف المرتبطة بها، على توفير الأمن للآخرين أو مدى الاعتماد على الأمن الخارجي .(Doran,2000;pp30-31).

ويرى دوران أيضا انه في حين تشكل القوة أداة صناعة السياسة الخارجية، يشتمل دور السياسة الخارجية التركية على أهداف وقضايا هذه الصناعة، ومعنى ذلك أن الدور يتعلق بصميم وجود السياسة الخارجية (Doran,2000;pp330) .

- **منهج المصلحة القومية :**

يعتبر (هانس مورجانتو) أن مفهوم المصلحة القومية لا يفترض التناسق الطبيعي أو السلام العالمي.(دوتي وبالستغراف، ١٩٨٥ :٦٩).

ومن هنا فإن القوة والمصلحة تكونهما عناصر النظرية الواقعية والواقعية الجديدة ، سيتم استشراق الأحداث ومحاولة تفسير العلاقات العربية المصرية التركية بناء عليها حيث أنها لم تكن علاقات وفاق دائم أو صراع دائم وإنما مرت بعدة مراحل كانت تتسم بالتعاون والتقارب تارة والخلاف تارة أخرى.

يعتقد هانس موجانتو ابرز منظري منهج القوة والمصلحة، بأن :" كل دولة تتطلع نحو القوة وهي تسعى إلى الحفاظ على الوضع الراهن أو تغييره".(توفيق، ٢٠٠٤: ٩٥).

وانطلاقا من هذه المقولة تبحث الدراسة في أن الجانب التركي يسعى للحفاظ على الوضع الراهن في علاقاته مع الجانب العربي والمصري خاصة، باعتبار ميزان القوة يميل لصالح تركيا.

- **منهج صنع القرار :**

سيقوم الباحث باستخدام هذا المنهج في معالجته لإشكالية الدراسة هذه ، فمنهج صنع القرار هو الأكثر فاعلية لتحديد آليات صنع القرار في تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية الحزب الحاكم. باعتبارها كيان اتحادي ولها حلف واسع في العالم، اخذين بعين الاعتبار فيما تمثله من مؤسسات قرارية .

يعرف صاحب النظرية ريتشارد سنايدر صناعة القرار :" بأنها مجموعة الأنظمة من قواعد إجرائية وضوابط وقيود داخل الهيكل التنظيمي المختص باتخاذ إقرار الخارجي والذي يتفاعل داخله الأفكار والتشاور وتبادل الأفكار.(شلبي، ١٩٩٧: ١٦٤-١٦٥).

والملاحظ على الوحدات القرارية أنها قد تختلف عن بعضها ويرجع ذلك إلى طبيعة النظام السياسي ومواقفه التنظيمية داخل النظام السياسي، وتلعب عقيدة وطبيعة النظام السياسي وسعته ومناقشاته دورا في القرار وصناعته؛ لان شخصية القائد أو رأس النظام قد تطغى على طبيعته القرار.(شلبي، ١٩٩٧: ١٦٥).

تاسعا : الدراسات السابقة :

أمكن الاطلاع على عدد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع وفيما يلي عرض لهذه الدراسات :

١. دراسة احمد نوري النعيمي (١٩٧٤)، بعنوان :" السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية"، (رسالة ماجستير منشورة) ، جامعة بغداد، العراق.

خلصت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الرسمية في تركيا لها تأثير فعال على عملية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، إذ تشكل هذه المؤسسات عوامل محددة للقدرة على اتخاذ القرار الرشيد وتنفيذه ، لأنها تشكل أحيانا أدوات لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، والى جانب المؤسسات الرسمية في تركيا توجد مؤسسات غير رسمية تقوم بممارسة سلطة اتخاذ

القرارات في السياسة الخارجية، والتي لا تقل شانا من الأولى تتمثل هـذه المؤسـسات فـي الأحزاب السياسية وجماعات الضغط ووسائل الإعلام والرأي العام.

وخلصت الدراسة أيضا إلى أن تركيا أخذت تولي اهتمامها بالمنطقة العربية والشرق الأوسط بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، ريثما انتهت من ترسيخ معالم النظام الديمقراطي في الداخل، إلا أن هذا الاهتمام قد ازداد إلى حد بعيـد بالمنطقـة منـذ أن بـدأت الولايات المتحدة تتجه بدورها إلى تلك المنطقة، وذلك اعتبارا من ١٩٤٦.

وقد غيرت تركيا من سياستها الخارجية نحو العالم العربي منذ عـام ١٩٦٤، وذلـك نتيجة للازمة القبرصية، إذ قامت تركيا بتعزيز علاقاتها السياسية والاقتـصادية مـع الـدول العربية، خدمة للمصالح التركية القومية.

٢. دراسة شيم فلاح الشراري المجالي (٢٠٠٩)، بعنوان : السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قـسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الكرك.

تناولت هذه الدراسة سياسة تركيا الخارجية تجاه البلاد العربية وبالأخص العراق بعد عام ٢٠٠٣، وذلك بعد تسلم حزب العدالة والتنمية، الحزب الحاكم، الحكم فـي تركيـا، وبعـد سقوط نظام الرئيس العراقي صدام حسين، وموقف تركيا من الأحداث التي جرت في العـراق بعد احتلال القوات الأمريكية للعراق، وارتباط السياسة الخارجية نحو العراق بعدة أبعاد منهـا البعد القومي والسياسي، والديني، والاقتصادي، والاستراتيجي وموقف تركيـا مـن القـضايا العربية، وقضايا دولية أخرى كالإرهاب، والحرب على غزة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وغيرهـا مـن القضايا والأحداث السياسية كالأكراد على سبيل المثال.

٣. دراسة عبد الكريم إبراهيم وآخرون (٢٠١٢)، بعنوان : تقريـر موقـف الثـورات العربية" مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان.

ناقشت هذه الدراسة الثورات العربية التي حدثت في بعض البلدان العربية ومنها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المصرية، من خلال قراءة تحليلية تستشرف الاتجاهات الحالية والمـستقبلية لمواقف الأطراف الفاعلة والمتأثرة بالأحداث الجارية في مصر من ٢٠١١-٢٠١٤، وابـرز المواقف الدولية من ثورة ٢٥ يناير ومنها الموقف التركي تجاه الثورة المصرية، وعلاقة تركيا بالإخوان وموقفها من الإخوان، وطبيعة الدور التركي في الثورة المصرية ، وكـذلك ناقـشت الدراسة أهمية مصر في الإستراتيجية التركية، والسلوك التركـي تجـاه الثـورة المـصرية، والرؤية التركية المستقبلية لمصر في الإستراتيجية التركية .

٤. دراسة عدنان هياجنة وآخرون (٢٠١٢)، بعنوان : " الموقف الاستراتيجي الأمريكي من التحولات السياسية في المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.

تناولت هذه الدراسة رؤية تركيا للأوضاع والتحولات في البلدان العربية، وطبيعة موقف الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل من الثورة والاحتجاجات الشعبية العربية، وطبيعة الدور التركي في المنطقة، وموقف السياسة الخارجية التركية من الاحتجاجات الشعبية التي حصلت في المنطقة في الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٤، إذ أن الموقف التركي إبان حكم حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان قد اتسم بالتعاطف مع الإخوان المسلمين، ومع الرئيس محمد مرسي، وقد دعت تركيا الإخوان، في الثورة إلى ضد الفاسد والأنظمة العملية، وأيضا تناولت الدراسة المقارنة بين الموقف التركي والموقف الأمريكي والإسرائيلي من الثورة المصرية خاصة، والثورات العربية عموما.

٥. دراسة رولا مرتضى(٢٠١٣)، بعنوان : الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم العلاقات الدولية، الجامعية اللبنانية ، بيروت.

خلصت هذه الدراسة إلى أن السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط كانت تخالف الموقف الرسمي للنظام العربي في العديد من القضايا ، وأبرزها القضية الفلسطينية وقد برز تعارض النظام المصري للسياسة التركية في أكثر الملفات سخونة وهو الدور الإيراني، حيث كانت هذه الأنظمة تأمل أن يكون الدور التركي عنصر توازن، في موجهاته النفوذ الإيراني وهو الأمر الذي لم يحصل وان تدخل إيران مع دخول حزب العدالة والتنمية إلى منطقة الشرق الأوسط بعد انكفاء دام عقود منذ الحرب العالمية الأولى عن لعب دور ايجابي، وان الشرق الأوسط والمنطقة العربية بالأخص والتي تدخلها تركيا حديثا ليست خالية من تأثيرات وأدوات لقوى إقليمية غير عربية، كالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وإيران، والتي لن تتخلى عن أدوارها لقاء أن تفسح موطئ قدم لقوة جديدة ناهضة حتى وان كانت قوة تحفظ تعارض الدور التركي الجديد.

وقد تباينت المواقف التركية من الاحتجاجات الشعبية العربية، واتبعت اتجاهات سياسية مركبة، فلكل بلد وضعه الخاص بالنسبة للسياسة التركية الخارجية، إلا أن الثابت في سياسة تركيا تجاه الاحتجاجات الشعبية العربية هو أن تركيا نفسها لاعبا من حقه أن يتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية.

٦. **دراسة خالد سعيد (٢٠١٤)، بعنوان " الرؤية الإسرائيلية للدور التركي في الشرق الأوسط الجديد، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم الدراسات العبرية، معهد الدراسات الأسيوية جامعة الزقازيق، مصر.**

خلصت هذه الدراسة إلى أن تركيا توجهت إلى الشرق الأوسط ، بعد استدارة الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي ظهرها لها، إذ أنها أصبحت لاعبا رئيسا في دول الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية، بعد أن زاد معدل المكون العربي والإسلامي حضورا في معدلاتها، وباتت السياسة التركية محط اهتمام شعوب المنطقة العربية والإسلامية، بعدما ألقى الدور التركي بظلاله على الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الماضية، وقد قامت تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية بتوطيد علاقاتها مع الدول العربية، فشقت مسارا جديدا لها في منطقة الشرق الأوسط، وتحديدا منذ تولي حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان ، وقد تخلت تركيا عن السياسة المسماة " بالعمق الاستراتيجي" أو " الأردوغانية" بهدف تمرير مشاريعه الإصلاحية ما دفعه إلى تعاطيه مع خصوم الداخل ببراغماتية عالية، وظلت هذه السياسة متعبة تجاه الثورات والاحتجاجات الشعبية العربية.

٧. **دراسة بوزيدي يحيى(٢٠١٤)، بعنوان : السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد ٢٠٠٢، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران، الجزائر.**

خلصت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية التركية عرفت منذ إعلان الجمهورية التركية وإنهاء نظام الخلافة العثمانية على يد كمال أتاتورك سنة ١٩٢٤ العديد من المسارات التي تأثرت بالتحولات الداخلية والظروف الإقليمية المحيطة؛ نظرا لطبيعة موقفها وموقعها الاستراتيجي، كما نوه الباحث إلى أهمية تركيا الآن في العلاقات الدولية إلا أنها اختلفت في كيفية تجسيد تلك الأهداف بين الشرق والغرب، وقد رجحت ما يعرف بالتيار الاتاتوركي المندفع باتجاه العرب متحالفا معه خارجيا.

ويوضح الباحث من خلال دراسة البعد الأيديولوجي الحاكم للسياسة الخارجية التركية، والسياسة الكمالية والمبادئ والدعائم التي تقوم عليها توجيهاتها الخارجية، وانعكاسات المستجدات المختلفة على هذه الأيديولوجية ، ومن تلك المستجدات قضية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وظهور أيديولوجية إسلامية مختلفة عن الأيديولوجية الكمالية التي يتصف ويحكم بها حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، والذي أعاد السياسة الخارجية التركية إلى مسارها الصحيح.

الفصل الأول

السياسة الخارجية التركية

الفصل الأول

السياسة الخارجية التركية

تنتهج تركيا لسياسة خارجية تقوم على مبادئ السلام في الوطن العربي، والسلام في العالم، سياسة خارجية سلمية وواقعية تتصف بالاتزان وتوافق بين هويتها الثقافية ومواءمة العصر الذي تعيش.

إن سياسة تركيا الخارجية تحدد مسلكها السلمي الواقعي المتزن تجاه الدول الأخرى، وتهدف من خلال عناصر سياستها الخارجية إلى خلق وضع إقليمي دولي يتمتع بالسلام والرخاء والأمن والاستقرار، مبني على التعاون، وتطوير الموارد البشرية في تركيا أو دول الجوار الملاحقة لدولة تركيا أو العالم.

تم رسم السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة والعالم خلال الحرب الباردة (١٩٤٥-١٩٨٩)، وذلك لان تركيا تتميز بأنها دولة حدودية ودولة طرفية، وبصفتها جزءا من الكتلة الغربية، وقد اعتبرت تركيا الدولة المهمة في المنطقة والاهم في حلف الناتو، وما زالت تحتفظ بهذه المكانة. ومع نهاية الحرب الباردة في بداية التسعينيات من القرن الماضي، بزغ تصور لتركيا في الأذهان كدولة جسر ومع ظهور مشاكل جديدة عديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة من ضمنها الغزو العراقي للكويت والأزمة في البلقان، أصبح هدف تركيا الأساسي هو حماية استقرارها، وقد نجحت فعلا في الحفاظ على هذا الاستقرار في خضم الفوضى العارمة التي انجرف إليها العديد من جيرانها القريبين وبدا المجتمع الدولي ينظر إلى تركيا على اعتبارها واحة للاستقرار وجسر يربط الشرق بالغرب، واليوم هناك حاجة ملحة، إلى إعادة تعريف مكانة تركيا في الحقبة الجديدة التي أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر/٢٠٠١، فمكانة تركيا الجديدة لها أساسان، أساس فكري وأساس جغرافي، فمن الناحية الجغرافية، نجد أن تركيا تحتل موقعا فريدا ، فباعتبارها دولة مترامية الأطراف وسط أرض بين إفريقيا و روسيا يمكن أن يتم تعريفها على أنها بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة لا يمكن اختزاله في صفة موحدة، وعلى غرار روسيا وألمانيا وإيران ومصر لا يمكن تفسير تركيا جغرافيا أو ثقافيا بمنطقة واحدة، فتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر هناك شغل قارات مثل الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا لكنها تقع بعيدا عن قلب الأحداث في مناطق أفريقيا

وأوراسيا، ومن الممكن أن نضيف إلى هذه العينة من الدول أوروبا والهند والصين، وفي الماضي كان قد تبنى حزب العدالة والتنمية الحاكم نهجا مع جيرانه العرب، مما أدى إلى تحقيق نجاحات دبلوماسية سريعة، وسط العلاقات مع العراق وإيران ودمشق، لكن الربيع العربي أدى إلى تخلي تركيا عن هذه السياسة لحساب قوى مرتبطة في معظمها بجماعة الإخوان المسلمين.

سنتناول في هذا الفصل المبحثين التاليين :

المبحث الأول : البيئة الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية التركية ومحدداتها.

المبحث الثاني : تطور السياسة الخارجية التركية.

المبحث الأول:

البيئة الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية التركية ومحدداتها:

ترتبط السياسة الخارجية لأي دولة بجملة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تختلف باختلاف الدولة وطبيعة نظامها السياسي وموقعها الجغرافي وتاريخها ومذهبها، والتي تسهم في دفع الدولة إلى انتهاج سياسة خارجية معينة، وتحديد آفاق هذه السياسة، وتعيين اتجاهاتها؛ ولذا يجب التعرف مسبقا إلى مختلف المتغيرات والعوامل الثابتة والمتغيرة وكذلك المتغيرات المتداخلة التأثير التي تضغط على متخذ القرار التركي بشكل أو بآخر ومما يدفع إلى انتهاج سياسة خارجية معينة.

والسياسة الخارجية لتركيا كأي سياسة خارجية تتأثر ببيئتها الداخلية والخارجية، أما البيئة الداخلية لتركيا فهي تنبع وتأتي من خلال إمكانيات الدولة التركية، وقدراتها الذاتية والتي تشكل مقومات قوتها الداخلية، وتلك القدرات والإمكانيات الداخلية التركية على نوعين: الأسس المادية (العناصر المادية) كالعوامل الجغرافية، والسكانية والاقتصادية والقوة العسكرية، في حين أن النوع الثاني هي العناصر المعنوية، والتي تختص بالثقافة ومتغيراتها، والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمن الداخلي واهتمام الدولة بسكانها ورعايتهم(الجميلي، ٢٠١٤: ٥).

وفيما يتعلق بالبنية الداخلية التركية فإن المقصود بمتغيراتها تلك المتغيرات التي تتفاعل وتؤثر على مدركات صانع القرار الخارجي، والتحولات التي أحدثها حزب العدالة والتنمية على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، موظفا المعطيات الجيوسياسية، والجيوستراتيجية، والاقتصادية لتركيا، والأهداف والمصالح القومية التركية المتحركة لسلوكها الخارجي والنابعة من معطيات بيئتها الداخلية والخارجية، وطبيعة السلوك الخارجي التركي لتحقيق هذه الأهداف والمصالح والذي يترجم إمكانات تركيا وساحات تأثيره .(الجميلي، ٢٠١٤: ٥-٦).

أما البيئة الخارجية في السياسة التركية فهي الموارد والعناصر البشرية وغير البشرية التي تقع خارج نطاق سيادة الدولة التركية، فلا تستطيع تركيا كدولة ديمقراطية تنتهج المنهج العلماني في سياستها وقوانينها وأن تعيش بمعزل عن التفاعلات السياسة التي تعج بها البيئة

السياسية على الساحة الخارجية سواء كانت الإقليمية أم الدولية والتي يشهدها النظـــام الـــدولي بكل أبعاده؛ فهي جزء منه تتفاعل معه تؤثر فيه وتتأثر به، ولكن درجات التأثير تبعا لظـــروف تركيا الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة،(الهزايمة، ١٩٩٩: ١٠٧).

وقد مرت السياسة الخارجية التركية بعد أحداث أيلول /سبتمبر/٢٠٠١ بالعديـــد مـــن الأحداث السياسية المؤثرة بالنسبة لتركيا ومنها : الحرب في أفغانستان والحرب على العراق، والحرب على الإرهاب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والتعامل مـــع النظـــام العراقـــي الجديد٢٠٠٣،والحرب على لبنان ٢٠٠٦، والحرب على غزة ٢٠٠٨-٢٠٩، وأحداث الربيـــع العربي في العالم العربي ٢٠١٠-٢٠١٤، ومنها موقف حزب العدالة والتنمية (الحزب الحـــاكم في تركيا) من مجريات الثورة، والإخوان في مصر، وكـــذلك موقـــف تركيـــا مـــن الأزمـــة السورية، (٢٠١١-٢٠١٥).

وبناء على ذلك فإننا سنتناول في هذا المبحث المطلبين التاليين وهما :

المطلب الأول : البيئة الداخلية ومحدداتها.

المطلب الثاني : البيئة الخارجية ومحدداتها.

المطلب الأول:

البيئة الداخلية ومحدداتها

لا يستطيع الباحث في العلاقات الدولية أن يغفل دور تركيا في العالم والمنطقة منذ قرون عديدة، ولا يسعه إلا أن يهتم بالسياسة الخارجية التركية وخاصة بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا، واهتمام الحزب باتجاهات التحرك التركي في السياسة الخارجية وإذ حظيت السياسة الخارجية التركية دائما بالاهتمام من جانب دارسي العلاقات الدولية، إلا أنها لم تحظى أبدا بهذا القدر من التركيز من قبل؛ حيث ترك موقع تركيا الجغرافي الفريد، ومنابع نهري دجلة والفرات، وتجاربها التاريخية المتعددة أثرا عميقا على استراتيجيات تركيا وطريقة تفكيرها السياسي داخليا وخارجيا، فالصراعات التي دامت لمئات السنين والإحساس بالتيه في إيجاد تحديد لجغرافيتها وهويتها بين نظامين كبيرين في الشرق وفي الغرب، كل ذلك أدى إلى خلق خط فاصل بين الصفوة والمعطيات، وذلك الانقسام، ولم يكن ذلك التيه قاصرا على النطاق الداخلي فحسب، وإنما نتج عن التعدد الإقليمي لموقعها الجغرافي والتعدد الفكري تظاهرة عدم قبول تركيا كواحدة من بين بلاد الشرق الأوسط، ولا حتى كبلد أوروبي، وخلق هذا التناقض على صعيد السياسة الخارجية ما يسميه كثيرون "الطبيعة المزدوجة لعملية صناعة السياسة الخارجية التركية" وعند دراسة البيئة الداخلية السياسية التركية لرأينا أن تركيا مشتتة بين نطاق القيم التحررية في أوروبا والممثلة في الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، وبين قسوة السلطة وسياسات إملاءات أجهزة الأمن في الشرق الأوسط، كانت تتجاذبها مراكز الثقل لهذين النظامين في اتجاهات متعارضة .(اراس، ٢٠١١: ١).

تتكون الدولة التركية من نخب هي أساسا من مؤسسة بيروقراطية محترفة تمثل مبادئ كمالية (نسبة إلى كمال أتاتورك)، حريصة في السياسة الخارجية وهمها الحفاظ على الوحدة الوطنية والعلمانية، أما نخبة الحكومة فهي ليست متأهبة من نخبة الدولة وتعكس مواقف مختلفة لهويات متعددة في مجالات الأيديولوجية والسياسة وفي البعد الاجتماعي والسياسي والإقليمي والثقافي والديني، وهي مرتبطة بشدة بمفاهيم محددة تتعلق بتاريخ البلد وأهميتها الجغرافية ودورها الدولي والأخطار التي تتهدد أمنها الداخلي والخارجي، وهذه الازدواجية بين التعددية التي تعكس تفسيرات مختلفة لمفهوم الأمن داخليا وخارجيا وصنع السياسة الخارجية وتحويل هذا المفهوم إلى أجندة سياسية للنخبة التي وصلت إلى الحكم عن طريق

الانتخابات من ناحية، وبين محددات البيئة الداخلية والمصالح القومية من جانب الدولة من ناحية أخرى، هذه الازدواجية طبعت بطابعها السياسة الخارجية التركية على الدوام.

ومنذ وصول " حزب العدالة والتنمية" إلى الحكم بعد انتخابات ٢٠٠٢، فإن ما تغير هو ان قوة تلك الازدواجية قد عبرت عن نفسها بطريق أكثر شدة، إن ما تشهده تركيا اليوم هو شديد الاتصال بهذه الازدواجية ذات الطابع المستمر في السياسة التركية، وفي هذا السياق فإنه يمكن ملاحظة أن التحركات الداخلية في صنع السياسة الخارجية لتركيا لم يطرأ عليها تغيير للموقع الجغرافي بين الشرق والغرب والشد والجذب في السلطة بين عناصر صنع المؤسسية الخارجية والنخبة الحاكمة(والتي قد تباين أو تتماثل مفاهيمها عن الجغرافيا.

سنناقش في المطلب القسمين التاليين هما :

أولا: مكونات البيئة السياسية الداخلية.

ثانيا :" محددات البيئة السياسية الداخلية.

أولا : مكونات البيئة السياسية الداخلية :

في عهد ما بعد الإمبراطورية العثمانية مالت تركيا إلى التوجه الغربي، ونأت بنفسها قدر الإمكان عن الشرق الأوسط ، ومع ذلك عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام ٢٠٠٢، ظهر ربيع تركي يشبه الربيع العربي اليوم، فلقد شهدت هذه الفترة تغييرات جوهرية في السياسات الرئيس رجب طيب أردوغان؛ حيث أعادت حكومته صياغة علاقاتها من خلال سياسة تصفير المشاكل، وانتهج حزب العدالة والتنمية سياسة خارجية متوازنة جديدة، وأصبحت الكوادر في عهد الحزب تروج للسلام وتعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسة مع المنطقة ، ومع ذلك تعارض هذا الجهد مع علاقات تركيا القديمة مع بعض الأنظمة الاستبدادية، وتجلى ذلك في حالة سوريا، حيث انه على الرغم من ان جهودا كانت قد بذلت لإقامة علاقة سياسية وتوسيع العلاقات التجارية، إلا أن أنقرة انقلبت على نظام بشار الأسد، غير أن السياسة الخارجية التركية تسعى إلى الابتعاد عن الأزمات ، إلا أن التوتر مع إيران وإسرائيل يجعل من ذلك شبه مستحيل (اوغلو، ٢٠١٢: ١).

وبعد أن تسلم حزب العدالة والتنمية حكم البلاد منع أردوغان لعب دوره كرئيس للوزراء في عام ٢٠٠٣ بعد أن فاز بالانتخابات ، وأبرزت هذه الحادثة غرابة البيئة السياسية التركية التي تتسم بانقسام عدائي بين الجيش والقضاء العلمانيين من جانب والمسؤولين المنتخبين من جانب آخر، وعلى الرغم من خصومة النخبة العسكرية، حظي أردوغان بشعبية كبيرة؛ حيث فاز بجولتين انتخابيتين متتاليتين مع حصوله على نسبة آخذة في الزيادة من الأصوات ونتيجة لذلك بعد رفع الجيش دعوى قضائية ضد المخططين لانقلاب عسكري فاشل انخفضت معنويات الجيش ولذلك فمن المستبعد أن يدعم السياسة الخارجية لاردغان على الأرض من خلال الوسائل العسكرية، ورغم المصالحة بين الجيش والسلطة، إلا أن اللاعب السياسي الرئيس الاعتماد على الجيش في تحقيق أهدافه.(باسكان، ٢٠١٢: ١).

انتهجت تركيا بعد ٢٠٠٢ سياسة تصفير المشاكل، إذ أنها أصبحت تروج للديمقراطية وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط، وانتهجت تركيا سياسة جديدة تسعى إلى تجنب المشاكل مع شعوب المنطقة وليست الحكومات، واعتمدت سياسة تصفير المشاكل لتركيا على القوة الاقتصادية لتركيا ليس على رصيدها السياسي أو الفكري وذلك لان تركيا بحاجة إلى فهم المنطقة والتعرف أكثر على الشرق الأوسط، ذلك لان دول المنطقة وشعوبها ما زالت ترفض

الحكم العثماني، هذا الأمر زاد رؤية تركيا للعالم العربي تعقيدا بتوجهاتها الفكرية، على الرغم من أن تركيا تحتل المركز السابع عشر على مستوى العالم من حيث القوة الاقتصادية إلا أن تصنيفاتها من حيث الالتزام بحقوق الإنسان والديمقراطية .(كايا، ٢٠١٢: ١-٢).

ثانيا : محددات البيئة السياسية الداخلية:

ينطلق صناعة القرار السياسي الخارجي التركي من عدة منطلقات ومحددات داخلية :

١- الموقع الجغرافي :"

شكل العامل الجغرافي لتركيا منطلقها الأساسي نحو العالمية، ذلك لان العامل الجغرافي كما قال نابليون بونبرت هو الذي يملي السياسة، وأما العامل الجغرافي لأي دولة ليس العامل في إستراتيجية هذه الدولة بل لها علاقة وثيقة بظروف الدولة الإقليمية والسياسية الدولية (بطرس، وعيسى، ١٩٦٦: ٦٤٨-٦٤٩).

يسعى صناع القرار في الدولة التركية إلى توظيف موقعها الجغرافي لبناء قوة إقليمية تصبح فاعلة في الخريطة السياسية العالمية ، ويمكن أن نحدد أهمية الموقع الاستراتيجي لتركيا في النقاط التالية :

١. تؤلف جسرا لأقصر طريق بين قارتي آسيا أوروبا وعليه بمثابة الجسر الذي يصل بين آسيا وأوروبا كمل أنها تطل على البحر الأسود من الشمال حيث تسيطر على مضيقي البفسور والدردنيل اللذين هما مفتاح البحر الأسود والمنافذ الوحيدة للبحر الأبيض المتوسط، وبموقعها هذا فإنها تكون سدا منيعا تجاه التوسع الروسي نحو الجنوب وتطل كذلك على البحر الأبيض المتوسط من الجنوب، حيث يعتبر شريان المواصلات لدول الغرب، كما تعتبر تركيا موقعها هذا بمثابة حلقة الوصل بين أغنى ثلاث مناطق للنفط في العالم، وهي منطقة قوقازيا ومنطقة نفط رومانيا ومنطقة نفط الشرق الأوسط. (الدركزلي، ١٩٥٦، ٣٤٨).

ووقوع تركيا بين ثلاث قارات آسيا، وأوروبا، وإفريقيا، مكنها هذا الموقع الاستراتيجي الحيوي من التفاعل مع محيطها الإقليمي، حيث تمتد أراضيها بين آسيا وأوروبا ، فالجزء الآسيوي من الغرب يشكل ٧٦% من مساحة البلاد ويضم العاصمة أنقرة، وتعرف ببلاد الأناضول أو آسيا الصغرى، بينما الجزء الأوروبي من ناحية الشرق يضم اسطنبول وكما تحد تركيا ثمانية دول في الجنوب الشرقي جورجيا وارمينا وأذربيجان، وفي الشرق إيران والغرب اليونان والشمال الغربي بلغاريا، وفي الجنوب سوريا والعراق، وهذا يساعد تركيا في تبني سياسات متعددة الأقطاب والمحاور الإقليمية، وحسب نظرية ماكندر

الجيوبولتيكية فإن تركيا تقع في منطقة ارتكاز إستراتيجية مهمة يطلق على تسميتها بمنطقة اوارسيا وهي تعد المنطقة الوسيطة المتحكمة في قلب العالم الأمر الذي يؤهلها لان تكون دولة حاسمة في المجال الجيوسياسي، (باكير، ٢٠٠٩، ٢٠).

٢. النظام السياسي : يتصف نظام الحكم في تركيا بأنه نظام جمهوري ديمقراطي برلماني، وقواعد اللعبة فيه مضبوطة على العلمانية الاتاتوركية المحمية بالجيش وبالتالي فهو نظام متشدد تجاه الدين والرموز الدينية وهي مركز للحضارة والتاريخ الإسلامي لعدة قرون(١٥١٦-١٩٢٤)، و٩٩% من شعبه من المسلمين، ونتيجة لذلك لم تشهد الحياة السياسية التركية أي تغييرات جوهرية تنعكس على الداخل أو على توجهات الدولة في الخارج، وحتى في الوقت الذي يمكن أن يحدث فيه تغيير على هذا المستوى كانت المؤسسة تتدخل لإعادة الأمور إلى نصابها من جديد، ان تجربة حزب العدالة والتنمية منذ سنة ٢٠٠٢، جعلتها تنجح في جعل النظام السياسي التركي يلفت الانتباه لنقل ان تجربته إلى دول أخرى في النظام الإقليمي، حيث أصبح الجميع يتحدث عن النموذج التركي.(باكير، ٢٠٠٩، ٢٦).

أما مقومات النموذج التركي والمستمد من الدستور التركي، فهي :

١. الجمهورية (Republicanism) .
٢. الوطنية (Nationalism) ، وهي التي لا تبنى على الدين أو العنصر بل على المواطنة المشتركة، والإخلاص للوطن.
٣. الشعبية : وتعني المساواة أمام القانون، والتخلي عن الامتيازات.
٤. الديمقراطية: Democratic
٥. الإسلام : Islam
٦. الدولية : Etatisme، وهي تعني تدخل الدولة في الاقتصاد القومي.
٧. العلمانية Secularism، وتعني فصل الدين عن الدولة.

وقد أحاط وجود هذه الدولة مخاطر محدقة كثيرة وبعد تطبيقها للعلمانية، ومخاطر أخرى تتعلق بالموقع الجيوسياسي وجاءت هذه المخاطر من جراها الشمالي -الاتحاد السوفيتي؛ حيث أن للأخيرة مطامع تقليدية في تركيا، وقد مرت العلاقات التركية السوفياتية الروسية بمرحلتين : (الجمال ، ١٩٥٥: ٤٩٧).

١) المرحلة الأولى : مرحلة التعاون والصداقة، وهي من ١٩٣٤-١٩٤٥ ، حيث عقدت تركيا اتفاقية تجارية مع الاتحاد السوفياتي السابق في سنة١٩٣٤ منحت بمقتضاها

قرضا مقداره ثمانية ملايين دولار للإنفاق على المشاري الصناعية، وقد تقربت تركيا من الاتحاد السوفياتي نظرا لمصالحها الحيوية القومية رغم اختلاف نظامي السياسة في الدولتين، وكان تقرب الاتحاد السوفياتي من تركيا اتجاها حازما في سياسة الخارجية في تلك الفترة، لأنه استطاع أن يظهر أمام دول آسيا التي تطمح في ضمها إلى جانبه، ولمحاولة الوصول إلى حل بعض المشاكل الجيوسياسية كقضية حل مضايق البسفور والدردنيل .(النعيمي، ١٩٧٥، ٢٠).

٢) المرحلة الثانية : مرحلة الفتور في العلاقات التركية السوفياتية وتبدأ هذه المرحلة قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، حيث تحول هذا الفتور إلى عداء شديد، وقد رضخت تركيا خلال هذه الفترة لقبول المساعدات الأوروبية حسب مبدأ ترومان عام ١٩٤٧، والانضمام إلى حلف شمالي الأطلسي عام ١٩٥١، وأصبح هدف تركيا خلال هذه الفترة هو الذود عن الجمهورية التركية والمحافظة على سلامة تركيا من الأخطار الخارجية، وتميزت هذه الفترة بانضمام تركيا إلى هيئة الأمم المتحدة وتقربت من المعسكر الغربي، وعقد أحلاف مع دول البلقان، اليونان، ويوغسلافيا، ورومانيا، في ٩ فبراير ١٩٣٤ في ضمان متبادل للمحافظة على السلم والاستقلال والسيادة، ولأنها وجدت في دول البلقان دفاعها الرئيسي للوقوف في وجه التوسع الايطالي ولدرء الخطر عن حدودها، ووجدت بعد اتفاقية مونترو في ٢٠ تموز /يوليو ١٩٣٦ حل لمشكلة المضائق بما يرضيها، وتمكنت من إعادة تسليح المضائق، وعاد بذلك إشراف تركيا العسكري على تلك الممرات المائية الإستراتيجية الهامة، وقوى مركزها في منطقة الأسود والأبيض، وفي عام ١٩٣٧، أبرمت تركيا اتفاقيات مع العراق وإيران وأفغانستان حول مصالحهم المشتركة، وفي عام ١٩٣٩، عقدت اتفاقيات مع كل مع فرنسا وبريطانيا حول تقديم المساعدات لتركيا في حال وقوع هجوم عليها مقابل تقديم مساعدة تركيا لفرنسا وبريطانيا في حال نشوب حرب وتضمن الاتفاق ألا تضطر تركيا إلى الاشتراك في أي نزاع عسكري ضد الاتحاد السوفياتي.(النعيمي، ١٩٧٥، ٢٣-٢٤).

اتسمت سياسة تركيا الخارجية تجاه الحرب العالمية الثانية بالحذر الشديد، وحافظت على سياستها التقليدية التي رسمتها للابتعاد عن النزاع المسلح والمحافظة على استقلالها وسلامة أراضيها، وكان موقفها سلبيا حتى عام ١٩٤٠، وعندما سقطت فرنسا ، ودخلت ايطاليا الحرب فجأة، ووجدت حكومة تركيا نفسها أمام خطر ايطاليا، حيث امتدت الحرب إلى

البحر الأبيض المتوسط، وكان على تركيا وفقا لمعاهدة عام ١٩٣٩، تقديم المساعدات لفرنسا وبريطانيا، ولكن سقوط فرنسا حال دون ذلك، وزاد ضغط الحلفاء على تركيا عام ١٩٤٤ بغية التعاون معهم، عندما بدأت الدائرة تدور على ألمانيا، قطعت تركيا علاقاتها الدبلوماسية معها وأعلنت أخيرا الحرب عليها في ٢٣شباط/فبراير١٩٤٤، وقبل انتهاء الحرب العالمية الثانية بفترة وجيزة، طالب ستالين بإنهاء المعاهدة التي عقدها الاتحاد السوفياتي مع تركيا عام ١٩٢٥، وأعاد النظر في الحدود السوفياتية من ناحية قارص واردهان، وتعديل اتفاقية مونترو، إلا أن تركيا رفضت ذلك جملة وتفصيلا.(النعيمي، ١٩٧٥: ٢٤-٢٥).

٣) الجيش التركي : بعد تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، يحظر مصطفى كمال أتاتورك أي أنشطة سياسية من الضباط في الخدمة الفعلية مع قانون العقوبات العسكرية المرقمة ١٩٣٢ والمؤرخة في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٣٠ ومع ذلك، بعد الانقلابات العسكرية في عام ١٩٦٠، أنشأت اللجنة الوطنية للوحدة(ميلي بيرلك) قانون الخدمة الداخلية للقوات المسلحة التركية، وذلك في ٤كانون الثاني / يناير ١٩٦١ إلى إضفاء الشرعية على تدخلاتها العسكرية في السياسة التي تفكر بمنطق الانقلابات ومحاولات الانقلاب الذي وقع، فإنهم بذلك يبررون نشاطاتهم السياسية، خصوصا المادة ٣٥ والمادة٨٥ من قانون الخدمة العسكرية، وينظر الجيش على انه حامي الدولة الكمالية التركية، والأيديولوجية الرسمية للدولة، وبهذا فإن للجيش دور هام في التأثير على السياسة التركية وعملية صنع القرار فيما يتعلق القضايا ذات الصلة بالأمن القومي التركي، وان كان قد انخفض في العقود الماضية، من خلال مجلس الأمن القومي، وكان الجيش قد وصل رقما قياسيا من التدخل في السياسة الداخلية والخارجية التركية، ويتمثل ذلك في إزالة الحكومات المنتخبة أربع مرات في الماضي، ومن ذلك دوره في ٢٧أيار/ مايو ١٩٦٠ وانقلاب ١٢آذار/ مارس١٩٧١. وانقلاب ١٢أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، وقد ناور الجيش التركي على إزالة رئيس الوزراء التركي نجم الدين اربكان في ٢٨شباط/ فبراير عام ١٩٩٧.

وكان الجيش قد نفذ أول حكومة منتخبة ديمقراطية حكومة عدنان مندريس، وفي ٢٧نيسان/ ابريل ٢٠٠٧ وقبل انتخابات ٤تشرين/نوفمبر ٢٠٠٧ وكرد فعل على سياسة عبد الله غول قام الجيش بحظر الأحزاب الإسلامية مثل حزب الرفاه (إذ أن عبد الله غول كان مسجلا من ضمن الأحزاب الإسلامية، لان برامج الأحزاب الإسلامية تتعارض مع النظام

العلماني لتركيا ومع الطبيعة العلمانية لتركيا، وانتهى بيان الجيش بأنه مستعد للتدخل في حالة المساس بالطابع العلماني للدستور .(Federal, 2004. 337) .

وبينما شكلت أحداث ميدان تقسيم تحديا حقيقيا واختبارا صعبا لمدى قدرة مختلف الأطراف التركية الفاعلة على كبح جماح نزوع الجيش للتدخل في المعترك السياسي بقيادة أردوغان منذ عام ٢٠٠٣ توخيا لهذا المقصد، وأحداث ميدان : تقسيم" تثبت أن إجراءات أردوغان لإبعاد الجيش عن الساحة السياسية أصبحت حقيقة واقعة، فعلى خلاف ما كان متبعا في كافة الأزمات والاضطرابات السياسية والمجتمعة لم يصدر عن قيادات الجيش أي تصريح أو تعليق رسمي حول ما جرى، ولم تفكر قيادته في استغلال الأزمة للنيل من اردوغان وحكومته عبر إصدار بيان اقرب إلى الانقلاب الالكتروني أو الحداثي. ولم يطلب حتى المتظاهرين الأتراك التدخل مع الجيش في الأزمة على غرار ما فعل الثوار في بعض الدول العربية حيث كان الجيش هو الملاذ المخلص للشعب التركي عند نشوب أي أزمات سياسية أو توترات أمنية .(عبد الفتاح ، ٢٠١٣: ٢).

ويبدو أن إقدام الجيش المصري على إطاحة الرئيس محمد مرسي، الذي كان أول رئيس مدني منتخب ديمقراطيا في تاريخ مصر، قد دفع بحكومة أردوغان في تركيا إلى التحوط والاحتراز من الجيش التركي، صاحب التاريخ الانقلابي، حيث وافقت الجمعية العامة للبرلمان التركي على تعديل المادة ٣٥ من قانون الخدمة الداخلية للجيش التركي، والتي طالما استند إليها العسكر في تبرير انقلاباتهم العسكرية واضفوا عليها سمة دستورية ومسحة من الشرعية فلقد كانت تلك المادة تنص حرفيا على أن وظيفة القوات المسلحة التركية هي حماية الوطن التركي من التهديدات والأخطار الخارجية، والسعي إلى الحفاظ على القوة العسكرية وتعزيزها بحيث تشكل قوة رادعة للأعداء والقيام بالمهمات الخارجية التي تستند إليها من قبل البرلمان التركي والمساعدة على تامين السلام العالمي.(عبد الفتاح، ٢٠١٣: ٢).

٤) الأحزاب السياسية : تعمل الأحزاب السياسية في تركيا على طرح خيارات سياسية خارجية تكون مصدرا لإثراء التوجهات الإستراتيجية التركية، وإعداد كوادرها من أجل التطورات المحتملة التي ستحصل في الدولة وتظهر رؤية الأحزاب الإستراتيجية من خلال الخطابات السياسية وامتلاكها لمفاهيم سياسية خارجية تسعى إلى تنفيذها بمجرد الوصول إلى السلطة، كما تلعب قوى المعارضة دورا في عملية صنع السياسة الخارجية وتأثير في صنع القرار الاستراتيجي من خلال خطابات حساسة وقدرتها

على المناورة، ومناقشة رؤيتها الإستراتيجية تحت سقف البرلمان لتوجيه سياسة الدولة الخارجية والإستراتيجية بمستوى أكثر عقلانية .(اوغلو، ٢٠١٠: ٧٢).

وفي تركيا العديد من الأحزاب السياسية التي تطورت على مدى أكثر من ٨٠عاما من تاريخ إعلان الجمهورية التركية، غير أن هذه الأحزاب خرجت أساسا من رحم تيارين سياسيين كبيرين هما: التيار اليساري والتيار اليميني؛ اذ كان حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك يقود البلاد منفردا حتى عام ١٩٥٠، حتى صدور قانون التعددية الحزبية حيث دخل الحزب الديمقراطي على الخط بقيادة عدنان مندريس من هنا فقد تتغير الأسماء والشعارات لكن التيارات السياسية والحزبية التركية تعتبر في نهاية المطاف امتدادا لهذين الحزبين احتفظ اليسار فقط بوجوده عبر " حزب الشعب الجمهوري، لسنوات طويلة ثم ما لبث أن ترك موقعه لأحزاب يسارية أخرى أهمها :

حزب الشعب الاشتراكي الديمقراطي، وحزب اليسار الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري، أما اليمين الذي مثله الحزب الديمقراطي بزعامة مندريس فقد ترك موقعه لحزب العدالة بزعامة سليمان ديمريل، وتلاه حزب الوطن الأم بزعامة تورغوت اوزال في ثمانينات القرن الماضي، وحزب الطريق القويم في التسعينات أما الحركة السياسية الإسلامية التي بدأت مسيرتها بزعامة نجم الدين اربكان في مطلع الستينيات تحت علم حزب النظام الملي، وواصلت طريقها مع حزب السلامة الوطني، ثم حزب الرفاه الإسلامية ثم حزب الفضيلة الذي تمخضت عنه حزب العدالة والتنمية، وحزب السعادة. (صالحة، ٢٠٠٧: ١-٢).

أما اللاعب السياسي الرابع الذي دخل على خط الموازنات والمعادلات الحزبية في تركيا؛ فهو الحركة القومية التي حظرت وتفككت أكثر من مرة بدورها أمام الانقلابات العسكرية المتعددة ينتهي بها المطاف عند حزبين هما: (حزب الحركة القومية) و(حزب الوحدة الكبرى).

أما حزب العدالة والتنمية فقد أسسه رجب أردوغان مع مجموعة من رفاقه، وذلك بعد حل حزب الفضيلة عام ٢٠٠٢، وكان قيادة الحزب الحالية قد قضت سنواتها الأولى في كنف حزب نجم الدين اربكان، وبسبب هذه الصلات والروابط القوية والتقاليد السياسية المشتركة التي تجمع بين الإسلاميين المؤسسين لكلا الحزبين، فإن رؤاهم في السياسة الخارجية يمكن أن تفهم على نحو أفضل في سياق السرد التاريخي ومع ذلك، فإن هذا السرد التاريخي لا يكشف عن الدوافع التي وقفت وراء تطور رؤى السياسية الخارجية للحزبين لا سيما في مراحلها

الأولى، وتسلط الضوء على إعادة التقييم التي استدعتها الأزمة السورية الحالية(٢٠١١-٢٠١٥). (دلاي، وفريمان، ٢٠١٤: ١).

وحزب العدالة والتنمية يصنف نفسه بأنه يتبع مسار معتدل ، غير معاد للغرب يتبنى رأسمالية السوق ويسعى دائما : للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهو حزب محافظ ويمثل تيار الإسلام المعتدل، ويطلق البعض على الحزب وسياساته لقب العثمانيين الجدد، وهو ما اقره الحزب من خلال احد قادته وهو وزير الخارجية احمد اوغلو حيث قال في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٩ في لقاء مع نواب الحزب (إن لدينا ميراثا آل إلينا من الدولة العثمانية، أنهم يقولون هم العثمانيون الجدد، نعم نحن العثمانيون الجدد، ونجد أنفسنا ملزمين بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا. نحن ننفتح على العالم كله، حتى في شمال إفريقيا، والدول العظمى تتابعنا بدهشة وتعجب وخاصة فرنسا التي تفتش وراءنا لتعلم لماذا ننفتح على شمال إفريقيا، لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية بان يجد ساركوزي كلما رفع رأسه في إفريقيا سفارة تركية عليها العلم التركي.(steven, 2012: 52) .

ويتهم علمانيو تركيا الحزب بتطبيق ما سموه "خطة سرية لاسلمة البلاد"، وتعيين مسؤولين كبار من الدولة أوفياء له، ومتخرجين عموما من مدارس لتأهيل الأئمة .

وفي ٣٠ تموز ٢٠٠٨ حكمت المحكمة الدستورية في تركيا برفضها بأغلبية ضئيلة دعوى بإغلاق حزب العدالة والتنمية بتهمة انه يقود البلاد بعيدا عن نظامها العلماني نحو أسلمة المجتمع، إلا أن المحكمة رغم قراراها وجهت رسالة تحذير إلى الحزب وذلك بغرض عقوبات مالية كبيرة عليه عبر حرمانه من نصف ما يحصل عليه من تمويل من الخزانة التركية، ليصرح أردوغان أن حزبه الحاكم سيواصل على طريق حماية القيم الجمهورية ومن بينها العلمانية وفي ١٢ حزيران فاز الحزب بالانتخابات التشريعية وذلك بعد حصوله على ٥٩,٤% من الأصوات متقدما على حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية، وحصل الحزب على ٣٢٧ مقعدا من أصل ٥٥٠ مقعدا في البرلمان، إلا أن ذلك لم يخوله بتنفيذ مراده في تعديل الدستور دون الرجوع للمعارضة ، الأمر الذي يتطلب ثلثي مقاعد البرلمان أي ٣٦٧ مقعدا.(muge,2011:56) .

٥) جماعات الضغط : تلعب جماعات الضغط دورا هاما في السياسة التركية لأنها تستخدم الضغط كوسيلة لحمل رجال السياسة على اتخاذ قرارات لصالحها، واهم هذه الجماعات طائفة اليهود وطائفة المسحيين وبالنسبة لليهود فإن معظم اليهود في تركيا من أصل اسباني وقد فر معظمهم إليها في عهد الحكم النيابي وحرب البلقان، وعهد

حزب الاتحاد والترقي، وحملوا معظمهم فكرة تأسيس دولة لليهود في فلسطين. (النعيمي، ١٩٧٥:" ٩٠).

وتتمتع الأقلية اليهودية في تركيا بنفوذ واسع في الدولة وتحظى برعاية السلطة برغم أن عدد أفرادها لا يتجاوز ٣٠ ألفا، وقد كانت هذه الأقلية على الدوام مؤيدا جوهريا للقوى العلمانية السياسية وغير السياسية في تركيا، وأسهمت في تكريس العلمانية وتقاليدها منذ البداية.(السبعاوي، ٢٠٠٦: ١).

٦) النظام الاجتماعي : واهم قضية في النظام الاجتماعي التركي هي قضية التدين والعلمنة، وفي هذا المجال نسلط الضوء على النقاط التالية:(جوكشن،٢٠١٣: ٧-٢٢).

١. أن الأجيال الحديثة في تركيا، بدأت تعايش الدين بطريقة مختلفة عن الآراء في ظل عمليات التحديث والتحضر في تركيا.
٢. على الرغم من جهود العلمنة والتحديث، فإن القيم الإسلامية بقيت صامدة، ولم تنجح عملية العلمنة والتخريب في أن تحل محل وظيفة الدين الميتافيزيقية.

إذ يعتبر المجتمع التركي مجتمعا أكثر محافظة من غيره من المجتمعات مقارنة بالعديد من الدول الغربية، وعلى الرغم من أن هناك عمليات تحول ديني مستمر في تركيا، إلا أن هناك ازدياد في نسبة التدين كذلك، فقد انبعثت رؤى جديدة تجاه الإسلام وقد انتشرت في المجتمع التركي بشكل واسع، ويرى عدد من الباحثين أن التدين في تركيا لا يتحدى عملية الحداثة والتحديث.

وفي مقابل ذلك، وكما أن هناك طروحات تقول بوجود رؤى متعددة تجاه الإسلام على الصعيد النظري، هناك نقاشات حول ما إذا كانت تركيا بالفعل دولة علمانية وان الدين مفصول عن علاقات الدولة.

٣. الإسلام دين اجتماعي في تركيا وهو دين مجتمع ولا يمكن أن يتم حصره فقط في الحياة الخاصة الفردية، إذ يجب أن تتم ممارسته مع الآخرين في المجتمع، ولهذا من الطبيعي أن يكون هناك انعكاسات لهذه الممارسة على المجتمع من دون أن يتم استغلال هذه الفكرة بين الفينة والأخرى من أجل إعطاء الدين معنى سياسيا في الحياة العامة، وان فكرة التدين تعمل على تقريب المجتمع وتقويته وحمايته، ومن الأمثلة على ذلك التطرق إلى الإلحاد في الغرب ومدى تأثيره على المجتمع ككل.
٤. وعلى عكس نظريات العلمنة التي تشير إلى حتمية تأثير المدينة على الريف لناحية العلمنة وكذلك بالنسبة للمهاجرين القادمين من المدن، فإن ما حصل كان العكس، إذ

أدت الهجرة من الأرياف إلى المدن تأثير معاكس، وما هو ساهم في نجاح حزب العدالة والتنمية، في العام ٢٠٠٢، وقد خلق حزب العدالة والتنمية توليفة من الإسلام والليبرالية بدعم من الفئات الاجتماعية التي تجاهلتها الكمالية العلمانية، وحرمت بفعلها والملاحظ انه على الرغم من الطابع الإسلامي المعتدل لهذا التوجه، لم يرق للعلمانيين والجيش. (جوكشن، ٢٠١٣: ١٧).

٥. وفي المجال السياسي هناك صراع بين العلمانيين وحزب العدالة والتنمية، حيث يطالب العلمانيون بالفصل التام الكامل بين الدين والدولة خشية من الأسلمة التدريجية لهياكل الدولة كما يعتقدون، فيما يطالب الإسلاميون المعتدلون بالحرية الدينية ، ومع ذلك، يبدي العلمانيون حذرا اكبر في التعامل مع حزب العدالة والتنمية ، على اعتبار انه يشكل تحديا اكبر من التحدي الذي يفرضه الإسلاميون الراديكاليون فيما يتعلق بالحكم والحكومة ، وهو ما يعني أن دوافع العلمانيين تتعدى التحفظات الدينية.(جوكشن، ٢٠١٣: ١٧-٢١).

٧) النظام الاقتصادي في تركيا :

في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة إلى بداية ثمانينيات القرن الماضي، اتبعت الحكومة التركية سياسة اقتصادية تركز على الاقتصاد الداخلي، حاولت من خلالها حماية الشركات المحلية عن طريق فرض قيود على الشركات والواردات الأجنبية تعرقلت حركة الصادرات في هذه الفترة بفعل البيروقراطية والفساد المنتشر، كما نقصت الإيرادات الحكومية اللازمة لتحسن الصناعة وتحديثها واستيراد البضائع والمواد الخام اللازمة لها.

والجزء الأكبر من القطاع العام التركي كان غير منظم بشكل فعال، أيضا حيث تم استغلالهم من السياسة لأغراض سياسية واجتماعية، على سبيل المثال تم فرض رسوم بيع موحدة على منتجات بعض شركات القطاع العام، وتم استغلال بعضهم كملجأ لتوظيف العاطلين عن العمل عن وقت لم تكن تلك الشركات في حاجة إلى عمالة جديدة في اغلب الأحيان اضطرت الحكومة عادة بصرف أكثر مما هو مخطط له في الخطط الخمسية، وكان النتيجة دائما لصالح المصروفات وليس العائدات استمر عجز الميزانية في التصاعد وزادت نسبة التضخم ومعهم الدين الخارجي للدولة مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة التركية.(اللباد، ٢٠١٤ :١).

ساعد الوضع السياسي غير المستقر والمشاكل العسكرية في قبرص والمناطق الكردية لزيادة مصاريف الدولة وتعجيز الاقتصاد، وعانت البلاد أزمات اقتصادية حادة مما أدى إلى

انهيار الليرة إلى أدنى مستوياتها، وزيادة نسبة التضخم بشكل كبير، ساعدت الظروف الاقتصادية السيئة على انهيار الحكومات عدة مرات ولأول مرة عام ٢٠٠٤ تم خفض نسبة التضخم إلى نسبة مئوية ذو خانة واحدة من نسبة تضخم حوالي إلى ٩٣,٤% في ٢٠٠٤.

وقد تحسن الاقتصاد تدريجيا، حيث نمت ثقة المستثمرين بالتعديلات التي أقرتها الحكومة وزاد الأمل في دخول البلاد الاتحاد الأوروبي كعضو كامل بعد حصولها رسميا على صفة دولة مرشحة للانضمام عام ١٩٩٩ ولكن تركيا لم تصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي.(اللباد، ٢٠١٤: ١-٢).

يظل النظام والسياسة المالية المحكمة يمثلان الركائز الأساسية التي تدعم برنامج تركيا الاقتصادية، وقد أسهما بصورة جوهرية في خفض معدلات التضخم، إلى جانب قوة الأداء التنموي، فضلا عن سياسات الاقتصاد الكلي السلمية، طبقت تركيا جدول أعمال شاملا وبعيد المدى للإصلاحات الهيكلية، وقد حققت تركيا نجاحا ملحوظا مقارنة بتجاري الدول الأخرى، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى سرعتها في تطبيق التغييرات الهيكلية والمؤسسية، وبالفعل خطت تركيا خطوات واسعة نحو إعادة هيكلة قطاعها المالي إلى جانب تحسن إدارة القطاع العام وبيئة التجارة بها، وقد استهدفت الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها ما يلي :

أ. تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الكلي .

ب. تحسين كفاءة القطاع المالي وقدرته على التكيف.

ج. ترسيخ نظام التأمينات الاجتماعية ليقوم على أساس أقوى.

د. دعمت هذه الإصلاحات أساسيات الاقتصاد الكلي للاقتصاد التركي.

وأصبح الاقتصاد التركي احد أسرع الأنظمة الاقتصادية الناشئة نموا في الأعوام الثمانية الماضية، وكان الاقتصاد التركي الأسرع نموا في أوروبا واحد أسرع الأنظمة الاقتصادية نموا في العالم بين عام ٢٠١٠-٢٠١١. وبفضل النظام الحالي والسياسة المالية التركية استطاعت هذه الأخيرة أن تخفض حصص ديونها، مما جعل اقتصادها احد أفضل الأنظمة الاقتصادية الأوروبي فيما يتعلق بخفض الدين الحكومي وتوافقت نسبة حصة الدين الحكومي العام مع معاييرها ماستريخت للاتحاد الأوروبي والتي تبلغ ٦٠% منذ عام ٢٠٠٤ (جاغايتاي، ٢٠١١: ١-٢).

المطلب الثاني :

البيئة الخارجية ومحدداتها

تعرف البيئة الخارجية لأي وحدة سياسية بأنها العناصر البشرية وغير البشرية التي تقع خارج نطاق سيادة الدولة، وتختلف أهمية البيئة الخارجية ودورها في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية باختلاف الدول، لان درجة التأثير يحددها حجم وقدرات وقوة الدولة وموقعها الجغرافي، (الهزايمة، ١٩٩٩: ١٥).

إن البيئة الخارجية عامل من أهم العوامل التي يجب ايلاؤها اهتماما واسعا عند دراسة السياسة الخارجية ، لأنها في واقع الأمر تملي على الدول النامية والشرق أوسطية منها ما يخدم حال التبعية، وهذا يتفق مع الرأي الذي طرحه كريستوفر هيل الذي وجد بنموذج التبعية النموذج الأفضل في تبنيه عند دراسة السياسة الخارجية للدول النامية. (الهزايمة، ١٩٩٩ :١٦-١٧).

تعتمد البيئة الخارجية للسياسة التركية على الرؤية الحضارية التي تنطلق أساسها من نظريتين تعتمدها الخارجية التركية : الأولى الثقة بالذات الحضارية، التي هي مصدر قوة إضافية للدولة في علاقاتها الخارجية، وخاصة إذا ما اقترنت بتجاوز عقدة النقص، وبالتغلب على الشعور بالعدونية تجاه الطرف الآخر ، وهذا ما فعلته تركيا في وساطتها بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، وبين السوريين والإسرائيليين في الأعوام الماضية، ودعوتها لوفد حماس عقب فوزها في الانتخابات عام ٢٠٠٦ لزيارة تركيا، في الوقت الذي بدأت فيه القوى الدولية محاصرة حماس ومقاطعتها ، وكان هذا جهد احمد داود أغلو، على عكس سياسة وزير الخارجي الأمريكية السابق هنري كيسنجر، الذي كان جل جهده منصبا على قطع الطريق على أي إمكانية لاسترداد الثقة بالذات لدى الأطراف العربية عقب انتصار أكتوبر سنة ١٩٧٣ بل السعي لإفقاد ما تبقى من ثقة لدى هذه الأطراف العربية التي جلبها إلى حلبة المفاوضات مع الإسرائيليين عقب تلك الحرب مباشرة.(غانم، ٢٠١٠: ٣).

أما النظرية الثانية لدى احمد داود اوغلو مفادها هو ان: كي تكون ناجحا في إدارة العلاقات الدولية بتعين عليك مراعاة التوازن الدقيق بين قوة الأمر الواقع، وقوة الحق الأصيل، وانه لا يجوز المغامرة بمواجهة قوة الأمر الواقع دون استعداد كاف، كما لا يجوز

التفريط في قوة الحق الثابت الأصيل، وانه يمكن انجاز الكثير في المسافة القائمة بين قوة الأمر الواقع وقوة الحق الأصيل في ضوء موازين القوى التي تتحرك باستمرار ولا تعرف السكون أو الجمود، على عكس تفكير يسنجر الذي كان لب تفكيره و أن القنوط واليأس من إمكانية تغيير موازن القوى القائمة على أرض الواقع، والتهوين من قوة الحق الأصيل، إلى طمسه وكان ما كان يسميه بالواقعية السياسية أو البرغماتية. (غانم، ٢٠١٠: ٢).

إن السياسة الخارجية التركية تعتمد على التقاء الحضارات وتفاعلها، على عكس نظرية هنري كيسنجر الذي يعتبر من الآباء المؤسسين لنظرية صدام الحضارات التي بلورها صمويئل هنتجنتون ونظرية نهاية التاريخ لفرنسيس فوكوياما، ونظرية الفوضى الخلاقة والحروب الاستباقية التي تبنتها إدارة بوش الابن فعليا خلال السنوات الماضية، وأذاقت العالم الأمرين من نتائجها، لكن السياسة الخارجية التركية تقف على النقيض من هذه النظريات.

في هذا المطلب سنتناول القسمين التاليين وهما :

أولا : طبيعة البيئة الخارجية.

ثانيا : محددات البيئة السياسة.

أولا : طبيعة البيئة الخارجية:

حدد احمد داوود اوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي الرؤية السياسية التركية للعلاقات الخارجية إذ يقول في كتابه :" أن تركيا لديها الآن رؤية سياسية خارجية قوية نحو الشرق الأوسط والبلقان ومنطقة القوقاز، وأنها ستسعى لدور إقليمي اكبر وخلاصة أفكاره في كتابه تتمثل في إخراج تركيا من بلد طرف أو هامش يقتصر دورها في كونها عضوا في محاور وعدوات إلى بلد مركز على مقربة واحدة من الجميع، وفي الوقت نفسه إلى بلد ذي دور فاعل ومبادر في كل القضايا الإقليمية والدولية.(اوغلو،٢٠١١: ٥-٧).

في إطار هذه النظرية يبدي داوود اوغلو حساسية عالية جدا تجاه الرؤى الغربية والأمريكية التي وضعت بلاده في مكانة هامشية أو طرفية ضمن النظام العالمي، وخاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ١٩٨٩، ويتحدث اوغلو بثقة غير مفتعلة عن خطا ما ذهب إليه صموئيل هنتنجتون من أن تركيا أطراف دولة ممزقة توجد على أطراف الغرب من جهة وعلى أطراف الشرق من جهة أخرى، فهي تمثل أطراف أوروبا كما تمثل أطرا ف العالم الإسلامي.(اوغلو، ٢٠١١، ٧-٨-٩).

ويرد اوغلو على ادعاءات هنتجنتون من أن تركيا دولة أطراف، يقول أن تركيا دولة مركزية، والدليل على ذلك هو تواجد تركيا كدولة مركزية و تواجدها في مكان قريب من الجغرافيا التي تسمى افرواسيا أي إفريقيا وأوروبا واسيا ، فهي ليست دولة أوروبية وحسب، بسبب موقعها المركزي، بل هي دولة أسيوية أيضا، وليست دولة واقعة ضمن حوض البحر المتوسط وحسب، بل هي واقعة قي حوض البحر الأسود أيضا، كما تواجد جزء من تركيا في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط فتركيا والحالة، تمتلك القدرة على التأثير والتأثر بالدول المحيطة بها.(اوغلو، ٢٠١١، ٩-١٢).

إن السياسة الخارجية التركية ببيئتها الداخلية والخارجية توصف بالظاهرة السياسية فهي تحتاج لمزيد من البحث والدراسة لعقل أسباب وملابسات ظهورها وعلاقتها بالسياق السياسي المتغير للنظام الدولي وللشرق الأوسط. ويبدو أن دوافع وحسابات الإعجاب والعاطفة طغت على الدراسة المعمقة لهذه الظاهرة نظرا للجوار والوجود المشترك الثقافي بين العرب والأتراك ولان السياسة التركية الظاهرة برزت من خلال القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى كما يقول العرب، أو بصيغة أخرى تمت دراسة الظاهرة التركية بثقافة ومرجعيات العقل السياسي العربي الإسلامي وليس بمنطلقات العقل السياسي العلمي الموضوعي للسياسة

التركية الراهنة، وبمقاييس العقل الأول تصنف السياسة التركية كسياسة أيديولوجية العقل الثاني فهي سياسة براغماتية مستحدثة، حيث تسعى تركيا بنهجها الإسلامي المعتدل إلى تعزيز وجودها ولعب دور إقليمي دون أن تخسر علاقاتها مع أي طرف .(ابراش، ٢٠١٤: ٢).

كأية ظاهرة سياسية أو طبيعية فإن استقراء الظاهرة مهم بنفس أهمية القياس والمقارنة، وعليه يجب عدم مقاربة السياسة التركية فقط من خلال مقارنتها بسياسة الأنظمة العربية أو غيرها بل يجب أيضا استقراءها كظاهرة تحكمها خصوصية الحالة التركية، وعند دراسة السياسة التركية يجب الأخذ بعين الاعتبار المنعطف الثقافي الاستراتيجي الذي تمر به تركيا داخليا، وأيضا، ربطها بثلاث دوائر تنتمي إليها تركيا وهي : (ابراش، ٢٠١٤: ٢).

١) الدائرة الأطلسية: حيث أن تركيا عضو في حلف الأطلسي.
٢) الدائرة الشرق أوسطية: كونها دولة شرق أوسطية يفرض عليها استحقاقات لا مفر منها.
٣) الدائرة الإسلامية، حيث الأيديولوجية الدينية باتت عنوانا رئيسا في نهج الحكومة التركية.

ومن الواضح أن السياسة التركية بقيادة رجب طيب أردوغان استطاعت حفظ التوازن بين الدوائر الثلاث : حفظ التوازن ما بين عضوية الحلف الأطلسي، والانتماء للشرق الأوسط، وحفظ التوازن ما بين العلمانية والإسلام، وحفظ التوازن ما بين العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي وتأييد الحقوق الفلسطينية ، وحفظ التوازن في علاقتها مع دول الجوار متعارضة السياسات ومضطربة الأوضاع الداخلية، وحفظ التوازن بين ما تخسره من علاقاتها مع إسرائيل وما تربحه من علاقاتها الصاعدة مع العرب.

وتركيا بسياستها الخارجية تتمتع منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم بزعامة أردوغان بنفوذ إقليمي متنام وتعضد الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية القوية التي تزداد يوما بعد يوم، ولكن الساسة وعلى رأسهم أردوغان، يحاولون ومنذ إدراكهم صعوبة الانخراط في الاتحاد الأوروبي بلعب دور فاعل تحت مظلة الدول الأوروبية المتقدمة، ويحاولون بناء كيان قوي ومؤثر في المنطقة على أنهم سلكوا طريقا آخر يتمثل في التوجه نحو العالم الإسلامي، واخذ مكانة متقدمة في دوله المشتتة، وممارسة دور الدولة التي تحاول ربط هذه الدول المهترئة سياسيا بها، ثم محاولة قيادتها جميعا على المدى البعيد، ولكن السياسة الخارجية التركية الساعية إلى دور الزعامة في المنطقة لا ترغب بحال من الأحوال التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عربية أو إسلامية ، بل هي تلعب دور المترقب الذي يحاول الاستفادة من

الموقف، بحيث يقوم بدور المؤيد للأكثرية في تلك الدول، حتى لو اضطرها ذلك إلى معارضة نظم الحكم العتيقة، فهي تدرك تماما أن البقاء سيكون للشعوب لا للحكام، وإن أيدتهم أكثر دول العالم نفوذا، مثل الولايات المتحدة الأمريكية. (أبو الحسن، ٢٠١٤ : ١٣).

أما البيئة الأخرى التي تتعامل معها السياسة الخارجية فهي الشرق الأوسط؛ حيث كان الشرق الأوسط وما يزال ساحة مواجه وصراع بين الدول سواء المنتمية له أو الخارجية للسيطرة عليه أو توجيه الأمور فيه لخدمة مصالح هذا الطرف أو ذاك نظرا لموقعه الاستراتيجي ولخيراته ولتركيبته الثقافية التي تستحضر وتستنهض المشاعر الدينية لكل الديانات، وتدرك السياسة الخارجية التركية أن منطقة الشرق الأوسط تتجاذبه عد مشاريع (ابراش، ٢٠١١: ٢).

١. المشروع الصهيوني الذي يتطلع لتأسيس دولة يهودية على كامل التراب الفلسطيني بما في ذلك الضفة والقدس.
٢. المشروع الفارسي الشيعي الإيراني المتصادم مع أكثر من جهة داخل المنطقة وخارجها.
٣. المشروع التركي الناهض.
٤. المشروع العربي الغائب.
٥. مشروع الشرق الأوسط الجديد الكبير المتعثر.
٦. المشروع الوطني الفلسطيني الخاضع لتجاذبات هذه المشاريع والمهدد بالتلاشي، ومن هنا نلاحظ أن سياسته تركيا الخارجية تتحرك ممثلة لمشروع يريد لأن يلعب دورا إقليميا مميزا، وهذا المشروع يتقاطع مع بعض المشاريع المشار إليها، ويتعارض مع بعضها، والملاحظ أن المشروع التركي هو الأكثر حضورا اليوم.

إن التغيرات في البيئة السياسية الداخلية التركية لها أثرها البالغ الأثر على أداء السياسة الخارجية والإطار الاستراتيجي للدولة التركية واهم هذه التغيرات حول هو وصول التيار الإسلامي إلى الساحة السياسية التركية الذي ظل مهمشا لعقود طويلة في الواجهة السياسية التركية، ومع بروز هذا التيار بدأت الأوساط التركية تتحدث عن إمكانية عودة تركيا إلى الدائرة الحضارية الإسلامية الشرقية وإنهاء الخيار العلماني المرتبط بالغرب، وهو ما

تجلى بوضوح في الرفض الأوروبي لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، والنزاع المستمر مع اليونان حول جزيرة قبرص.

تتبنى تركيا استراتيجيات كبرى بهدف حماية أمنها القومي الداخلي، لدولة لها شعور دائم بالتهديد الداخلي والخارجي، وتركيز الاستراتيجيات العليا على النظام العقدي الكمالي الذي يجب أن تتبعه مؤسسة السياسة الخارجية الذي تعتبره النظام الإرشادي للسياسة الخارجية، وتنطوي الاستراتيجيات. الكلية على استراتيجيات فرعية تتجلى في ثلاث فرعيات (باكير ،٢٠٠٩: ٢٦).

١- الاحتواء التي بدأت منذ تأسيس الدولة التركية، وتهدف إلى احتواء التحديات الداخلية بتعاون مع الأطراف الدولية، مثل التحدي الكردي واحتواء التحدي الخارجي مثل احتواء النفوذ الروسي في آسيا الوسطى واحتواء القومية العربية والنظام الإقليمي العربي واحتواء الحركات الراديكالية المناهضة لإسرائيل والسياسة الأمريكية وكذلك احتواء التحالف السوري الإيراني الإقليمي.

٢- تصدير الأزمات : قد تعمل تركيا على تصدير أزماتها إلى الخارج بافتعال التوتر أو الحرب أو إعادة أسباب الأزمة إلى التآمر الخارجي، وتشكل نظرية المؤامرة حضورا قويا في تركيا على مختلف المستويات، وخاصة لدى الطبقة السياسية التي تعتبر أن أزمات السياسة الداخلية تعود إلى عوامل التدخل الخارجي، مثلا ترى تركيا أن سوريا وإيران واليونان تتحمل مسؤولية انفجار الصراع القومي في تركيا.

٣- دولة المركز : فتحالف تركيا مع الغرب ليس بفرض حماية الأمن القومي فقط، إنما لفرض تكوين دولة ذات نفوذ واسع في محيطها الإقليمي مثل الشرق الأوسط، والبلقان واسيا الوسطى، فالأتراك يسعون إلى أن تكون دولتهم وسيطا بين الامبريالية الكبرى والأقاليم المحيطة في ما يمكن اعتباره امبريالية فرعية.(محفوض، ٢٠٠٩: ١٨٧).

وتتجلى الرؤية الاستراتيجية لتركيا في أن تركيا تمتلك عناصر قوة تمكنها من لعب دور الضامن للاستقراء والطرف المقبول من كل الأطراف، باعتبارها المرجعية الإقليمية المقبولة من كل الأطراف، وهو ما نجحت فيه حتى الآن والى حد كبير، التوترات المندلعة قرب حدودها حيث تحتفظ تركيا بهدوئها وحساباتها الواقعية، وتسعى إلى إبعاد أجواء التوتر

عن داخلها وتحاول لعب دور الوسيط الدبلوماسي حيث تستطيع ،تقديم نفسها كقوة استقرار محاولة توظيف قدرتها على التحدث إلى الجميع.(محفوض، ٢٠٠٩: ١٨٧).

وفي الواقع تتبع المقدرة السياسة الخارجية لتركيا من كتلها الحيوية (القوة البشرية مساحة الإقليم) مع موقعها الاستراتيجي الفريد، وقوتها الاقتصادية والعسكرية توجيهها العلماني، ومساحة الديمقراطية بالإضافة إلى كونها عضوا في حلف شمال الأطلسي ، الأمر الذي يجعلها في حالة توازن، ويجعلها دولة إقليمية فاعلة في المنطقة وتأسيسا على ذلك، عملت تركيا على إدراك وتفهم أهداف ومصالح القوة الفاعلة داخل المنطقة، والقوى الكبرى في النسق الدولي، فجعلت من هذه الأهداف والمصالح محورا لتحركها السياسي الدبلوماسي لتحقيق اكبر استفادة ممكنة من تفاعلات العلاقات بين هذه القوى وبينها، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية ومصالحها العليا.(تركماني ، ٢٠١٠: ٣٥).

ثانيا : محددات البيئة السياسية:

١- المحدد الأمني : شهد الشرق الأوسط في الفترة الأخيرة حضورا تركيا متناميا لا يمكن مقارنته بما كانت عليه العلاقات التركية الشرط أوسطية، وكان وراء هذا الحضور التركي عدة دوافع وعوامل منها: ازدياد تأثير تركيا في منطقة الشرق الأوسط، وعلاقاتها الثنائية المتطورة تطورا سريعا مع دول المنطقة، وتعاونها مع المنظمات الإقليمية، ووصولها إلى مكانة جعلت منها دولة مسموعة الكلمة لدى المجتمع الدولي في ما يتعلق بمشكلات المنطقة.

لقد شرعت تركيا مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين في تطوير رؤيتها وسياستها على نحو يتواكب مع المستجدات في القرن الحادي والعشرين ، وبذلت جهودها لإرساء رؤيتها على أرضية صلبة توظف فيها مورثاتها التاريخية والجغرافية التوظيف الأمثل، ومن ثم تعين على تركيا الالتزام بستة مبادئ حتى يتسنى لها تطبيق سياسة خارجية ايجابية فعالة، المبدأ الأول هو التوازن السليم بين الحرية والأمن والحقيقة انه ما لم تحرص دولة من الدول على إقامة ذلك التوازن بين الحرية الأمن بداخلها، فإنها ستكون عاجزة عن التأثير في محيطها، كما أن مشروعية النظم السياسية يمكنها أن تتحقق عندما توفر الأمن لشعوبها وتحرمها مقابل ذلك من الحرية، تتحول مع الوقت أنظمة سلطوية، وكذلك الأنظمة

التي تضحي بالأمن بدعوى أنها ستمنع الكثير من الحريات ، ستصاب بحالة من الاضطراب المخيف.(محفوض، ٢٠٠٩: ٢).

وإذ اتجه العالم من بعد أحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر عام ٢٠٠١، إلى تقليص الحريات بدعوى تحقيق الأمن إزاء التهديدات الإرهابية ، فإن نجاح تركيا في تحقيق هذه المعادلة الصعبة بتوسعها مساحة الحرية دون أن تغامر بأمنها لهي نقطة جديرة بالملاحظة والانتباه تعرضت إرادة تركيا وجهودها من أجل الحفاظ على الحريات لاختبار صعب عام ٢٠٠٧، حيث كانت من ناحية تواجه مخاطر الإرهاب وتهديداته، ومن ناحية أخرى كانت تحرص على صون ساحة الحريات دون تقليص لها، ويمكن القول أن تركيا قد اجتازت هذا الاختبار بنجاح، فلم تشهد أي مدينة من مدن تركيا مثل اسطنبول، أو أنقرة، أو ديار بكر ، أو أي(مدينة تركية) أي تقليص للحريات خلال قيام الدولة التركية بمكافحة الإرهاب، وهو ما يبرز ويؤكد على أن الديمقراطية هي أفضل قوى ناعمة تمثلها تركيا.(محفوض: ٢٠٠٩: ٢).

وبالنسبة للشرق الأوسط فإن الرؤية التركية لها تهدف إلى إحلال السلام والاستقرار والأمن الدائم والتنمية الاقتصادية المستدامة، ويعتبر إحلال الأمن والاستقرار شرطا لا بد من تحقيقه من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والازدهار، ولهذا السبب تبذل تركيا جهودا من أجل حل المشاكل الموجودة في المنطقة عن طريق الحوار، وخلق الترابط الاقتصادي المتبادل بين دول المنطقة، وتعزيز العلاقات في المجالات الأمنية والثقافية والاجتماعية، وتهدف أيضا إلى إحلال الاستقرار الإقليمي عن طريق تامين الترابط الاقتصادي والتجاري المتبادل، ولذلك تم تحديد مجالات التجارة والنقل والطاقة والسياحة والأمن كمجالات رئيسة في هذا الإطار.(وزارة الخارجية التركية، ٢٠١٤: ١).

وفي هذه المرحلة التي تحوي فرصا كبيرة ومصاعب جدية على حد سواء تؤمن تركيا بوجوب قيام قيادات بلدان المنطقة بالإجراء الفوري للإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تلبي متطلبات العصر وتطلعات الشعوب وفقا للديناميكات الداخلية لهذه الدول عن طريق التوافق والحوار ، كما أن تركيا مستعدة لان تشاطر تجاربها الديمقراطية وخبراتها التاريخية والأمنية والمؤسساتية مع دول المنطقة .(وزارة الخارجية التركية، ٢٠١٤: ٢).

فرضت أحداث الربيع العربي على الدبلوماسية التركية تحديات مركبة تتعلق بالحفاظ على علاقات وثيقة مع دول (الربيع العربي) في الوقت الذي فيه أنقرة بين شقي رحى فإما

مساندة الجماهير الحاشدة التي انتفضت لإسقاط أنظمتها السياسية السلطوية من جانب، أو الحفاظ على التحالفات وعلاقاتها الوثيقة مع هذه الأنظمة من جانب آخر هذا في حين شكلت حركة الشعوب العربية غير المسبوقة تحديا لمبادئ السياسة الخارجية التركية التي قضت أدبياتها بالتزام عدم الانخراط في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.(عبد القادر، ٢٠١٣: ٢).

وقد ضاعف من مأزق الموقف التركي حيال أحداث " الربيع العربي" الطبيعة الفجائية لهذه الأحداث، فعلى الرغم من أن ثورتي مصر وتونس أسفرتا سريعا عن سقوط نظام بن علي (١٤ يناير ٢٠١١)، ونظام مبارك (١١فبراير ٢٠١١)، على نحو وقعت مؤشراته المبدئية بانحياز تركيا لإرادة ورغبة الجماهير العربية في إحداث تحول ديمقراطي حقيقي، غير أن تطورات الصراع على المسارين الليبي والسوري أظهرتا مدى الارتباك السياسي والأمني التركي، وأوضحتا طبيعة التخوفات التركية على مسارات العلاقات الوثيقة مع نظامي القذافي في ليبيا، وبشار الأسد في سوريا، وتشعب العلاقات الاقتصادية وارتفاع حجم التكلفة البشرية والتداعيات الأمنية التي ستترتب عملية التغير في الدولتين.(عبد القادر، ٢٠١٣: ٢-٣).

لقد لعبت المحددات الأمنية دورا أساسيا في تشكيل معالم السياسة الخارجية التركية في الفترة السابقة على وصول حزب العدالة والتنمية، غير أن قادة الحزب صاغت مفهوم مغاير للأمن التركي.

المحور المائي : يشترك كلا من تركيا والعراق وسوريا في نهر الفرات، أما نهر دجلة فتشترك به كلا من تركيا والعراق بشكل رئيس، أما سوريا فتشترك معهما فيه بحدودها مع الدولتين بطول ٤٤كم٢ ، وقد اتخذت تركيا في ١٣ كانون الثاني / يناير ١٩٩٥ قرارا بحجز تدفق مياه نهر الفرات عن سوريا والعراق لمدة شهر لملئ نهر أتاتورك ، في إطار مشروع ري جنوب شرق الأناضول المعروف باسم (جاب GAP)، وكان ذلك بداية الصراع بين دول حوض الفرات الثلاث : تركيا العراق وسوريا ، بل انه استمر منذ تفكك الدولة العثمانية عام ١٩١٨م، التي كانت تضم سوريا والعراق من الدول العربي وبعض الدول الأوروبية، وقضية الصراع على مياه نهر الفرات أدت بدول الحوض إلى منازعات حدودية بين تركيا وسوريا، بالإضافة إلى مشكلة الأقليات الكردية القائمة بين الدول الثلاث، والتي تشمل عامل ضغط على قضية الصراع المائي.(العليان ، ١٩٩٦: ٢٢٨) .

ويرى العرب أن مياه نهري دجلة والفرات هي مياه دولية كانوا يستفيدون منها عبر آلاف السنين، وهذه الاستفادة لا تضر بالمصالح التركية ، ولا تؤثر في حاجتها إلى المياه، لأنها تملك كميات وفيرة وفائضة من المياه تريد بيعها للعرب.(التميمي، ١٩٩٩: ١٠٤).

وعندها حاولت تركيا تحويل مجرى نهر الفرات عبر إقامة (سد أتاتورك) عام ١٩٩٠، وإقامة مشاريع عليه (السد) تبلغ كلفتها آنذاك ٢١ مليار دولار والتي تشمل إنشاء ٢١ سدا جديدا، وعمليات ري لتحويل ما يصل ١٢ ألف كم مربع من الأراضي خصبة، وقد أكدت الوثيقة رقم(٣٥٧٩) الصادرة عن صحيفة جيروزالم بوست الإسرائيلية، تقرير كتب في الصحيفة بقلم (دوغلاس دافييس) بتاريخ ٢٥ايار/ مايو عام ١٩٩٠، والذي كان بعنوان : (كارثة المياه في إسرائيل وناقوس الخطر)، تبين هذه الوثيقة أن إسرائيل كانت تحرض تركيا على ذلك إنشاء سدود، إذ أنها كانت تريد استيراد المياه من تركيا.(دافيس، ١٩٩٠: ١).

وقد بدا السباق التركي السوري لاستغلال مياه نهر الفرات في الفترة نفسها، ففي عام ١٩٧٣ أعلنت تركيا عن انجاز سد (يبان) في وسط شرقي تركيا ، كما أعلنت سوريا في السنة نفسها عن مشروع سد الفرات، ويعني ذلك أن المشاريع التركية والسورية لبناء السدود كانت بهدف توفير المياه الزراعية ، وتوليد الطاقة الكهربائية ، وقد ذلك قبل ذلك لتاريخ ومنذ منتصف ستينيات القرن الماضي، (التميمي، ١٩٩٩: ١٢٠).

ومن أهم سدود مشروع الغاب (GAP) الذي ذكرناه سابقا(سد أتاتورك)، وقد تعددت السدود العشرين سدا، وقد انتهى العمل فيه ودشن في تموز /يوليو ١٩٩٢، ويقع هذا السد على نهر الفرات على بعد ٢٠٤كم من مدنية بورفإن وهو السد الثالث في العالم من ناحية حجم قاعدته (٨٤,٥م٣) ، والثامن من حيث الارتفاع ١٩٠ مترا، والثامن عشر في العالم من حيث إنتاج الطاقة الكهربائية، وفي حال امتلاء السد تبلغ كمية المياه المخزنة ٤٨,٧مليون م٣، والارتفاع الأقصى لمنسوب المياه ١٦٢م، بعرض ١٥م، أي يساوي ما مجموعه ٨٨٢ ألف هكتار(الزكاني، ٢٠١٣: ١).

والى جانب سد أتاتورك هناك سدود أخرى عددية تنفذها تركيا، إذ أن مشروع الغاب يتألف من عشرين سدا ومنها سدود : قاي، عتناب، كيبان ودجلة، وحسب المصادر التركية فإن تركيا قد خصصت ٢مليار دولار لتنفيذ هذا المشروع .(إسماعيل، ٢٠١٣: ١).

وقدمت كلا من الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وإسرائيل وفرنسا دعما لتنفيذ هذا المشروع، وإسرائيل منحت تركيا القروض في سبيل إتمام هذا المشروع، والسبب في سبيل تقديم إسرائيل الدعم لهذا المشروع هو الحصول على المياه، ومن الجدير بالذكر أن تصميم

هذا المشروع كان على أيدي خبراء إسرائيليين منهم جنير الدي وشارون لورف والمهندس يوشع كأي، والذي يهدف لحجز مياه دجلة والفرات لمدة ٦٠٠ يوم مما يعني تجفيف مياه النهرين(إسماعيل ، ٢٠١٣: ٢) .

وقد نشرت صحيفة معاريف الإسرائيلية مقالا لها في ٢٦ أيار /مايو ٢٠٠٨ حول مشروع قناة عبر سورية إلى إسرائيل وفلسطين والأردن (مياه تركية لترسيخ السلام) وهو ما جرت مفاوضات بين سوريا وإسرائيل كمفاوضات سلام بهدف تعزيز السلام، الامر الذي سينتج عنه (قناة السلام)، وهو مشروع دولي لنقل المياه من تركيا عبر سوريا وهضبة الجولان إلى إسرائيل، وتقوم الخطة على أساس نقل ٢-٣ مليار كوب من المياه في السنة من منطقة سفرين جنوب ووسط تركيا سيان وجيان، في منطقة مدينة أظنه إلى إسرائيل.(باندر، ٢٠٠٨: ١).

وفي هذا المجال فقد رأى العرب أن في تلك المشاريع تحديات أمنية وسياسية قد تؤدي إلى حروب، إلا أن تركيا قد حرصت بأنه ليست ثمة جوانب سلبية لجيراننا العرب لأنه يهدف إلى تنمية المنطقة الواقعة في جنوب تركيا، ولما كانت كمية المياه التي يمكن تخزينها من نهر الفرات تبلغ سنويا ٤٢ مليار متر مكعب فإن تدفق المياه فيه سيتم بدرجة عالية من التنظيم، كما أن استعمال المياه لن يؤدي إلى صعوبات في الري، لكن العرب يرون غير ذلك بالنسبة للآثار السلبية التي ستنعكس عليهم جراء تلك المشاريع، وليس هناك إلى الآن فهم مشترك بين العرب وتركيا في مسالة تقسيم حصص المياه وحق كل طرف في النهر، وكانت الحكومة التركية قد حرصت آنذاك : أن آبار النفط لهم ومنابع المياه لنا، ومن حق تركيا التحكم بمياه دجلة والفرات، وحتى آخر نقطة حدودية، وان هذا التحكم هو جزء لا يتجزأ ن سيادة الدولة التركية.(التميمي، ١٩٩٩: ١٢٢-١٢٣).

وترى سوريا والعراق أن مثل هذه المشاريع التركية لاستغلال المياه ستلحق آثارا وأضرار سلبية من الناحية الاقتصادية، وتزيد من حدة أزمة المياه التي تعاني منها كلا الدولتين، كما أن المشروعات المائية الكبيرة المخطط لها لدى كل من الدول الثلاث، دون مراعاة الكميات المتاحة من مياه النهر، تؤدي إلى ما يسمى بتنازع المصالح، فمثلا فإن مجموع المساحة المخطط لديها في الدول الثلاث تبلغ ٤,٥ مليون هكتار ، بينما لا تكفي مياه الفرات آنذاك لدى جزء من مشاريعهم مقابل التوصل إلى اتفاق بين الدول الثلاث.(العليان، ١٩٩٦: ٢٣٦).

٢ – المحدد الاقتصادي :

تخوفت تركيا من أن تتأثر استثماراتها الضخمة في المنطقة بالتغيرات التي تشهدها الدول العربية، وقد اعتبرت أن مشكلات سياسية وأمنية في المنطقة من شانها أن تفضي لمشكلات اقتصادية قد تقلص من حجم الصادرات التركية لدول المنطقة، بما قد يسفر عن زيادة الأعباء المالية التي قد تؤثر سلبا على معدلات نمو الاقتصاد التركي، كما تخوفت تركيا من التداعيات الاقتصادية للثورات العربية، لاسيما فيما يتعلق باتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها مع عدد من الدول العربية، ومنها الاتفاقية الموقعة مع كل من مصر وليبيا، وكذلك اتفاقية إقامة منطقة مشتركة بين لبنان وسريا والأردن وتركيا، وهي الاتفاقية التي علقت بعد ذلك بسبب الموقف التركي من الأحداث في سوريا.(خليل، ٢٠١٣: ٢).

وتخوفت تركيا من ارتفاع أسعار النفط عالميا بسبب أحداث المنطقة الملتهبة، لما لذلك من تأثيرات على ارتفاع معدل العجز في الميزان التجاري، بالنظر لاعتماد تركيا على استيراد أكثر من ٩٠% في المائة من احتياجاتها من الخارج، وتكشف المقارنة بين حجم الصادرات والواردات عن تضاعف حجم العجز في ميزان التجارة الخارجي من ٥,٠٥ مليار دولار في نيسان / ابريل ٢٠١٠ إلى ٩ مليار دولار في نيسان / ابريل ٢٠١١، هذا في الوقت الذي يعاني منه الاقتصاد التركي من صعوبات بسبب ارتفاع الطفرة الاستهلاكية، المدفوعة بالائتمان لذروتها، وتجاوز العجز في الحساب الجاري نسبة ١٠ في المائة، وهو وضع كان محددا رئيسا في أن يقدر صندوق النقد الدولي انخفاض نسبة النمو الاقتصادي إلى ٢,٢ في المائة، وقد ساهمت أحداث المنطقة العربية من ٢٠١١-٢٠١٤ في تراجع إجمالي الصادرات التركية بنسبة ١٣ في المائة، ففي حين كان نصيب مصر وسوريا وليبيا وتونس واليمن ٦,٤٨ في المائة من إجمالي الصادرات التركية عام ٢٠١٠، تراجعت هذه النسبة إلى ٤,٧٤ في المائة نتيجة أحداث الثورات العربية(عبد القادر، ٢٠١٣: ٤).

يمكن القول أن مواقف تركيا حيال ثورات الربيع العربي تأثرت بمصالحها الاقتصادية في المنطقة التي شهدت تطورات مهمة بفعل فاعلية إستراتيجية تركيا في " البحث عن أسواق جديدة" وازدهار سياسات التصدير بديلا عن أي برامج أيديولوجية، وذلك فيما أطلق عليه السياسات التجارية، الجديدة لأنقرة، وقد انعكس ذلك في مواقف تركيا المتغيرة من " ثورات الربيع العربي، حيث ساندت مبكرا كلا من الثورة المصرية والتونسية، وذلك بسبب انخفاض حجم الاستثمارات التركية في الدولتين مقارنة بليبيا على سبيل المثال، ففي ليبيا وحدها يوجد ٢٥ ألف مواطن تركي، وتقدر الاستثمار التي فيها زهاء ١٥ مليار دولار، كما يشكل السوق

الليبي السوق الثاني للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا وفي ليبيا زهاء ١٢٠ شركة تركية، ووصل التبادل التجاري بين الدولتين إلى ٩,٨ مليار دولار عام ٢٠١٠ (عبد القادر، ٢٠١٣: ٤-٥).

٣- المحور السياسي :

بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام ٢٠٠٢ سعت أنقرة لإنهاء انفصالها المفتعل عن منطقة الشرق الأوسط، كما عملت السياسة الخارجية التركية ضمن إطار عام وشامل لتعظيم التواجد التركي في المنطقة وتكثيف العلاقات مع الدول العربية، من خلال عدد من الآليات التي ضمنت لتركيا التواجد في مركز الإقليم وفي ميادين الأحداث الملتهبة التي شهدتها المنطقة العربية وأفضت للإطاحة بالنظام التونسي بعد ٢٣ سنة من حكمة لتونس، وتنحي النظام المصري بعد حكم دام ٣٠ عاما، وسقوط نظام القذافي بعد ٤٢ عام من حكمه ليبيا، وتوقيع صالح الوثيقة تنحي بعد ٣٣ سنة من دوام حكمه لليمن، هذا التسونامي الذي ضرب أنظمة الحكم العربية ، اعتبره احمد داود اوغلو وزير الخارجية التركي بمثابة " تدفق طبيعي لتاريخ" وحدث " عفوي" و" وضروري " حيث جاء متأخرا حيث كان ينبغي أن يحدث في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، واعتبر اوغلو أن ما يجري بالعالم العربي مسارا طبيعيا للأمور وان التغيرات التي تشهدها المنطقة الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية، مشددا على وجوب ابتعاد الزعماء العرب عن الوقوف أمام رياح التغيير .(خليل، ٢٠١٣: ٥-٦).

وقد مثلت هذه الرؤية منطلقا أساسيا لصياغة مبادئ السياسة الخارجية التركية في تعاطيها مع هذه الثورات العربية بحيث تجسدت في. (خليل ٢٠١٣: ٦)

١- احترام إرادة الشعوب ورغبتهم في التغيير والديمقراطية والحرية.

٢- الحفاظ على استقرار وأمن الدول، وضرورة أن يتم التغيير بشكل سلمي، فالأمن والحرية ليسا بدلين ولا بد من كليهما معا.

٣- رفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية ، تجنبا لمأساة العراق وأفغانستان وتعرض البلاد العربية لخطر الاحتلال والتقسيم.

٤- تقديم العون والمساعدة والدعم للتحولات الداخلية حسب الظروف الداخلية الخاصة بكل دولة.

٥- رعاية المصالح التركية الاقتصادية والحفاظ على أرواح وممتلكات الرعايا الأتراك.

٦- الاستناد إلى الشرعية الدولية والتحرك في إطار القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

٧- عدم توجيه السلاح التركي إلى أي شعب عربي واقتصار الدور التركي على المهام الإنسانية غير القتالية والقيام بأعمال الإغاثة.

٨- مراعاة خصوصية دولة وظروفها ووضعها الداخلي وعلاقاتها الخارجية ومصالح تركيا المتشابكة معها.

وفي إطار المحور السياسي يمكن الحديث عن المحددات السياسية الفرعية وهي :

١- الصراع العربي الإسرائيلي :

شهد العالم خلال العقد الأول من القرن الحالي تصاعدا مطردا وملحوظا في الدور التركي، سواء على المستوى الإقليمي أو حتى على المستوى الدولي، وكان ابرز هذه الأدوار وهو الدور الذي آثار الكثير من التكهنات والتساؤلات خاصة في ظل سيطرة حزب العدالة والتنمية على الحكم، فثمة قائل أن الدور التركي المساند للقضية الفلسطينية ينبع من توجه قيادات الحزب التي تتولى الحكم على أساس خلفيتهم الإسلامية والتي لا بد أن تنحاز للجانب الفلسطيني وهو ما يوفر من جانب آخر شعبية وأرضية للحكومة التركية داخليا وخارجيا، وثمة رأي أن السياسة الدولية لا تعرف الأيديولوجيات، ولكنها تعرف المصالح، وأن السياسة الخارجية للحكومة تعبر عن مصالح تركيا العليا ، وأن خطواتها إنما تصب في ذلك الاتجاه، متى وان بدا عكس ذلك : فالدور المتصاعد والنفوذ المتنافي هو في حقيقته مصلحة تركية ، بهدف احتلال مساحات نفوذ القضية الفلسطينية هي المجال الأكبر والأول لاحتلال تلك المكانة، وثمة رأي ثالث، أن الرأي التركي المتصاعد في المنطقة وفي إطاره القضية الفلسطينية جاء طبيعيا في إطار الرغبة الأمريكية في تقديم صورة للدولة الديمقراطية الإسلامية التي يمكن أن يتولى فيها الإسلاميون الحكم في ظل دستور علماني ودعم الاصطدام مع المصالح الأمريكية الكبرى في المنطقة.(الباسل، ٢٠١١: ١-٢).

ومع اندلاع الثورات العربية، تغير الكثير من المعطيات المحلية التركية والإقليمية والدولية التي كانت سائدة، ورغم أن الثورات العربية في عمومها، جاءت محلية وطنية قطرية، إلا أن الفلسطينيين كغيرهم من الشعوب العربية، كانوا يترقبونها يوما بيوم، وكأن ما يحدث في القاهرة، وتونس، وطرابلس ودمشق ليس شانا يخص تلك العواصم فحسب، بل شانا فلسطينيا بامتياز وتدفق مع قراءات تشير إلى أن أسهم القضية الفلسطينية تراجعت كثيرا وعلى

صعيد العلاقة مع تركيا، فقد جاء التقييم الفلسطيني لمرحلة ما بعد إسقاط بعض الأنظمة العربية، وتلك المرشحة للسقوط، مرتبطة بانعكاس هذه التغيرات الإقليمية على حركة السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية على اعتبار أنها توفر لأنقرة زخما كبيرا لانعاس دورها في القضايا الإقليمية، ومنها القضية الفلسطينية .(باكير، وأبو عامر، ٢٠١٢: ٣).

وفي بيان حركة النهضة التونسية الذي أعلنه إثر فوز أردوغان في الانتخابات التركية وفوزه بمنصب رئيس الدولة، أعلن أردوغان كرئيس للدولة ورئيس حزب العدالة والتنمية بمساندة القضايا العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية انتصارا للواقعية والاعتدال الإسلامي والديمقراطية،ويدعم حق الشعب الفلسطيني في التحرر والانعتاق وحقه في إقامة دولته على التراب الفلسطيني .(بيان حركة النهضة التونسية، ٢٠١٤: ١).

وكان أردوغان قد وجه انتقادات لاذعة للغرب بشان القضية الفلسطينية ، وموقف أردوغان كان موقفا حازما ضد خرق إسرائيل للمعاهدات الدولية وقتلها للمدنيين أثناء الهجوم على غزة نهاية ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩، فقد قام آنذاك جولة في الشرق الأوسط بشان القضية الفلسطينية وخاصة لاعتداءات الإسرائيلية على غزة، وكان تفاعله واضحا مما اقلق إسرائيل، ووضع تركيا في موضع المنتقد لإسرائيل والمتعاطف مع غزة(Kucukkaya, 2012: 18).

وفي مؤتمر دافوس ٢٠٠٩ في ١٩ من شهر كانون الثاني/ يناير غادر أردوغان منصة مؤتمر دافوس احتجاجا على عدم إعطائه الوقت الكافي للرد على الرئيس الإسرائيلي شيمون بيرس بشان الحرب على غزة، بعد أن دافع الرئيس الإسرائيلي عن إسرائيل وهاجم حماس وتكلم عن صواريخ القسام التي تطلق على المستوطنات وتساءل بصوت مرتفع وهو يشير بإصبعه عما كان أردوغان سيفعله لو أن الصواريخ أطلقت على اسطنبول كل ليلة، رد أردوغان عليه قال له : "أنك اكبر مني سنا ولكن لا يحق لك أن تتحدث بهذه اللهجة والصوت العالي الذي يثبت أنك مذنب"، وتابع أن الجيش الإسرائيلي يقتل الأطفال في شواطئ غزة.(الجزيرة، نت، ٢٠٠٩).

ومهما يكن من أمر ، فإن تركيا وخاصة في عهد حزب العدالة والتنمية وقفت إلى جانب القضية الفلسطينية وضد السياسة الإسرائيلية العدوانية.

٢- القضية العراقية :

يرتبط العراق بعلاقات سياسية هامة مع تركيا واسعة النطاق، تأخذ شكل استيراد العراق للبضائع بكميات كبيرة، بما جعل نقطة العبور بين البلدين من أهم المناطق التجارية التي تدخل حركة دخول الشاحنات التركية إلى العراق بشكل يومي وكبير، وبالمقابل فإن

العراق يصدر نفطه المستخرج من كركوك عبر أنبوب النفط الذي يمر بالأراضي التركية وصولا إلى ميناء جيهان حيث يصدر إلى أنحاء العالم(wikipedia, 2014: 2) .

بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣ ، وخوفا من اندلاع صراع بين تركيا وحكومة إقليم كردستان العراق حصل تقارب تركي عراقي، وهناك عاملان إقليميان عززا هذا التقارب والتحول التركي تجاه العراق: أولهما هو تحقيق التقارب بين حكومة كردستان وأنقرة من عام ٢٠٠٣ ، وتعزيزه عام ٢٠٠٧، بمبادرة من الأكراد كوسيلة لموازنة النفوذ الإيراني في العراق ومواجهة النزعات المركزية في بغداد ومن أجل تنفيذ هذه الإستراتيجية التدريجية والناجحة في الوقت نفسه، فقد كان هناك عدة مشاريع مشتركة بين الجانبين، وثانيهما والأكثر حداثة وهو عدم الاستقرار الإقليمي، نابع من التدخل الأمريكي، والإيراني في العراق، وتبدو تركيا على اقتناع تام بان طهران لها تأثير ونفوذ على بغداد، لذا فإنها أصبحت تؤمن بان محور شيعي بقيادة إيران آخذ في التشكل على حدودها الجنوبية ويمتد من العراق إلى سوريا، وقد أدت وجهة النظر هذه إلى قيام انقرة بالبحث عن حلفاء لها لمواجهة هنا المحور ربما في ذلك حكومة إقليم كردستان، وسكان العراق من العرب والسنة.(جاغبتاي، ٢٠١٢: ٣).

إن الاستثمارات التركية في العراق، ومتغيرات القضية السورية، والضغوطات الأمريكية والملف الأمني العراقي، شكلت جميعها نقطة تحول ايجابية في طبيعة العلاقات الدبلوماسية العراقية التركية ، علاوة على شعور تركيا بخطر الجماعات المسلحة في سوريا، والخوف من امتداد تلك الجماعات إلى داخل الأراضي التركية اجبر تركيا الابتعاد عن النهج الفئوي، وإعادة ترتيب الأوراق بما يتناسب ومتغيرات المرحلة الراهنة، ورغبة تركيا في تشكيل مركز عمليات استخباري عسكري مع العراق لردع الجماعات المسلحة ، الأمر الذي جعل تركيا تعيد حساباتها مع العراق.(الربيعي، ٢٠١٣: ٢).

وكان التوافق الأمريكي الإيراني في المنطقة تقديم النفوذ التركي في المنطقة، وضمانة امن إسرائيل الحليف لاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ولان النفوذ التركي كان يسعى لنجاح ثورات الربيع العربي، وكبح جماح النفوذ التركي من خلال محاصرته اقتصاديا من ناحية الجنوب التركي (شمال العراق)(keller , 2013: 7) .

وهناك أسباب رئيسية تقف وراء العلاقات التركية الكردية العراقية، ولعل أهمها (دلي، ٢٠١٣: ٢-٣) :

١. الرغبة المتبادلة في الاستفادة، فتركيا تسعى للاستفادة من الصعود الكردي في العراق وتعاظم نفوذ الأكراد ودورهم في صوغ المشهد السياسي العراقي،

ومثل هذا الأمر يدخل في الحسابات الإقليمية للدول والتنافس الخفي والعلني على رسم السياسة العراقية حيث التنافس التركي الإيراني في العراق قد يتم مع اختلاف أسلوب كل طرف، أما الأكراد الغرب وتحديدا الولايات المتحدة في ظل العلاقات التي تربط تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

٢. السعي التركي الحثيث للإفادة من أكراد العراق في محاربة حزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من المناطق الحدودية مع إيران معقلا لقواعده العسكرية وصولا إلى إيجاد حل للقضية الكردية في تركيا، وهو ما يلقى ترحيب من أكراد العراق بحل سلمي للازمة.

٣. مظلة الدور الأمريكي، إذ أن الولايات المتحدة هي حليف مشترك للجانبين، وكان لها دور بارز في منع تفجر العلاقات بينها في الفترة الماضية، ومن ثم دفعها إلى التنسيق سواء عبر تشكيل لجنة ثلاثية لمكافحة حزب العمال الكردستاني وإيجاد حالة من التنسيق المشترك أو التعاون على مستوى القضايا الأساسية .

٤. أمام هذا التوافق يبدو العامل الاقتصادي مغريا ومنتجا في الوقت نفسه لحالة من الوئام والدفء في العلاقات بين الجانبين، إذ تصرح التقارير بان هناك عشرة آلاف شركة تركية باتت تعمل في كردستان العراق,.

وبقي الشمال العراقي الكردي الأكثر استقرارا، فعلى الرغم من مرحلة التفجيرات الانتحارية والفوضى الأمنية قبل أحداث الربيع العراقي ٢٠١١ إلى بعض مدنه، مثل كركوك والموصل، إلا أن غالبية المناطق الشمالية بقت بعيدة عن التوتر، وهو ما يزيد من مخاوف تركيا مستقبلا من احتمالات تدهور الأوضاع الأمنية.(عبد الحليم، ٢٠٠٨: ١١٣).

٣- الأزمة السورية :

منذ اندلاع الأزمة السورية في آذار مارس ٢٠١١ والحكومة التركية مصممة عن عدم التراجع عن مساندة المعارضة السورية، بل ولن تتخلى عن نفوذها في المنطقة لصالح إيران، إذ أن تركيا حاولت أن تجد لها مكانا مناسبا في الشرق الأوسط وذلك قبل اندلاع الربيع العربي، بحيث أوجدت جوا من التناغم السياسي مع دول الجوار واتبعت سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار، ولكن بعد الربيع العربي بدأت شيئا فشيئا تتناغم مع المعارضة، فوقوفها إلى جانب المعارضة السورية والذي جاء متدرجا طبقا لما جاء على لسان وزير الخارجية احد داود اوغلو الذي ذكر أن تركيا كانت أول دولة تسعى إلى أن يسود السلام في

المنطقة وبالتحديد في سوريا، وفي حديثه مع جزيرة زمان قال اوغلو : لقد لعبت الوساطة التركية دورا مهما على مدة عشر سنوات سابقة حينما حاولت أنقرة إقناع النظام السوري أن يمنح الفرصة لنفسه لكي يتحاور مع المعارضة السورية، وبدلا من أن يستمع هذا النظام للمعارضة بدا في قمعها وإسكاتها بكل الوسائل العسكرية ، والتي تجاوز فيها إلى حد استخدامه الصواريخ والقنابل والأسلحة الكيماوية لذا فهذا النظام يفقد مصداقيته كشريك حدودي وصديق جوار (أبو الحسن، ٢٠١٤: ٢٥-٢٦).

المبحث الثاني :

تطور السياسة الخارجية التركية

عززت تركيا من خلال سياستها الخارجية وبشكل ملحوظ وعلى مدار العقد الماضي نفوذها السياسي والاقتصادي في المناطق المحيطة بها،وقد آثار نشاط تركيا الدولي المتزايد النقاش حول السياسة الخارجية التركية في كل من الأكاديميات والدوائر السياسية في العالم.

لقد تطورت السياسة الخارجية التركية وذلك من خلال محاولات انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي ،إذ أن معظم الناس في تركيا يعتبرون أن الغرب هو أوروبا، ومع ذلك فإنه حتى الآن، تدور في الغالب المناقشات حول كيفية نظر الغرب إلى الاستمرارية والتغيير في سياسة حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان كوجهات نظر أمريكية ، لقد كانت النظرة الأوروبية للسياسة الخارجية التركية وتطورها المعاصر غامضة ومركبة إلى حد كبير أيضا في تركيا، تركز النقاشات على كيفية تصور الغرب للسياسة الخارجية التركية من منظور القرارات الأمريكية، متجاهلة الاختلافات في المفاهيم، وتخلط بين وجهات النظر، وتعتبر وجهات النظر الأمريكية هي وجهات نظر غربية، ومع ذلك فإنه من الضروري التمييز بين التصورات الأوروبية والأمريكية للسياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية.

لم تجذب تركيا الانتباه كفاعل في السياسة الخارجية إلا منذ عقد مضى، ولم ينته إليها الحليف القوي الناتو لتكون النشاط المتزايد للسياسة الخارجية التركية، وزيادة أعداد المبادرات التي اتخذتها منظمات المجتمع المدني التركي ودوائر الأعمال، أدى إلى زيادة الاهتمام الأوروبي بهذا الموضوع منذ البداية وأثارت سياسة تركيا الخارجية القلق بشان التغيرات الملحوظة في البلاد.

بعد الموجة الأولى من الثورات العربية ٢٠١١، هتفت الحشود لرئيس الوزراء التركي أردوغان عندما قام بجولة في الشرق الأوسط، وتحدث احمد داود اوغلو وزير الخارجية التركي آنذاك ، كما لو كانت المسار الطبيعي للأحداث في المنطقة. وعندما اندلعت الثورة السورية التي دعمتها تركيا بشكل بارز، وأصبحت الأزمة السورية مستعصية على الحل، حينها تم توجيه انتقادات حادة إلى سياسة حزب العدالة والتنمية والخارجية، وثم اتهامها

بالفشل، كما تم إلقاء اللوم على أداء احمد داود اوغلو، وعندما امتد النزاع السوري إلى تركيا، ولجأت حكومة حزب العدالة والتنمية في بادئ الأمر إلى أسلوب التهديد والوعيد، ثـم قامـت بالرد بإطلاق نيران المدفعية، تساءل بعض المحللين عما إذا كانت السياسة الخارجية لتركيـا تحولت من مبادئ مبنية على الأمن والسلام إلى سياسة عضلات وبناء على ما سبق،

سنناقش في هذا المبحث المطلبين التاليين وهما:

المطلب الأول : الإطار الدولي لسياسية الخارجية التركية.

المطلب الثاني : الإطار الإقليمي لسياسة الخارجية التركية .

المطلب الأول :

الإطار الدولي لسياسية الخارجية التركية

لقد توصلت محاولات إعادة تعريف السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية إلى استنتاجات خاطئة ، لأنها لم تتناول البعد والرؤية لتاريخه فمن فهم تطور السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية وإعادة التقويم الذي إثارة الصراع السوري، بشكل أفضل من خلال استكشاف رؤى السياسات الخارجية للأحزاب الإسلامية التي سبقت حزب العدالة والتنمية، فقد اثر صعود وسقوط حزب الرفاه بزعامة نجم الدين اربكان، والخلافات الداخلية في حزب الفضيلة، تأثيرا عميقا في حزب العدالة والتنمية عندما وصل إلى السلطة وحدد ملامح سياستهم الخارجية، حزب العدالة والتنمية، وحزب الفضيلة الذي أسس على أنقاض حزب الرفاه، وقيادة الحزب الحاكم الحالية قضت سنواتها الأولى في كنف حزب اربكان، وبسبب هذه الصلات الروابط القوية والتقاليد السياسية المشتركة التي تجمع بين الإسلاميين المؤسسين لكلا الحزبين، فإن رؤاهم في السياسة الخارجية يمكن أن تفهم على نحو أفضل في سياق السرد التاريخي ، ومع ذلك فإن هذا السرد التاريخي لا يكشف عن الدوافع التي وقفت وراء تطور رؤى السياسة الخارجية للحزبين في مختلف الفترات التاريخية، لكن الطريقة التي يفهم بها حزب العدالة والتنمية وفشل الرفاه وسعيه إلى تجاوز ذلك الفشل، تساعد على وضع إطار دولي وإقليمي لتطور سياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية لا سيما في مراحلها الأولى، وتسلط الضوء على إعادة التقييم التي استدعتها الأزمة السورية.(دالاي، وفريدمان، ٢٠١٢: ٢١).

وفي حدود الرؤية الثنائية لحزب الرفاه، والانتقال إلى الفضيلة، عندما وصل حزب الرفاه إلى السلطة في عام ١٩٩٦ تبنى رؤية تركزت على نظر ثنائية قائمة على الهوية في السياسة الخارجية، كان الغرب والعالم الإسلامي فيها على خلاف، وبطبيعة الحال، كان تحول تركيا من تحالفها الراسخ مع الغرب من خلال الحرب الباردة إلى رئيس الوزراء المنتخب حديث اربكان تحولا جذريا منذ ٥٠ عاما، وقد انتهج اربكان لهجة انتقاد العالم الثالث للنظام الدولي، معتبرا إياه يهيمن عليه ويخدم مصالح العالم الغربي.(حوار ستا، ٢٠١١: ٢).

وكرد على هيمنة العالم الغربي على النظام الدولي، رأى اربكـــان، أن علـــى العـــالم الإسلامي إنشاء هيكل وزاري ومستقل، ودعا حزب الرفاه الإسلامي إلـــى إنـــشاء منظمـــات إسلامية على غرار الأمم المتحدة واليونسكو، وكذلك سوق إسلامية مشتركة، وعمله إســـلامية موحدة الدينار، وبقيادة من نجم الدين اربكان ظهرت مجموعة الثماني الإسلامية الناميـــة فـــي مقابل مجموعة الدول الصناعية الثماني، وتألفت مجموعة الثماني الإسلامية النامية من تركيـــا، وإيران، وباكستان واندونيسيا، وماليزيا، وبنغلادش، ومصر ونيجيريا.(حوار ستا،٢٠١١: ٢).

وفي هذا المطلب سنتناول القسمين التاليين وهما :

أولا : طبيعة الإطار الدولي.

ثانيا: موقف تركيا من القضايا الدولية.

أولا : طبيعة الإطار الدولي:

إن العلاقات الدولية التي تستند على المصالح تعد السبب الكامن وراء التقلبات التي تطرأ على السياسات الخارجية للدول، فالدول ووفقا للتطورات الإقليمية أو الدولية تستطيع إجراء تغييرات على سياساتها، وقد تصل تلك التغييرات إلى حد قطع العلاقات مع بعض الدول التي ترتبط بعلاقات جيدة، وفي ضوء التغييرات التي تشهدها العلاقات الدولية، لا يمكن اعتبار المبدئية والمثالية نبراسا تحتذي في رسم خارطة العلاقات، لان لغة المصالح هي الحقيقة المهمة في ساحات العلاقات الدولية, بالتالي فإن لغة المصالح تهيمن عموما على صميم السياسة في العلاقات الدولية، ومع ذلك، فإن حزب العدالة والتنمية تمكن من تحقيق تغييرات في السياسات الداخلية والخارجية تصل إلى درجة الثورة، وقيادة تحول خاص في العقلية السياسية، تتسم بالشفافية والمصداقية والأخلاقية، وايجاد صيغة جديدة وبناء علاقات تستند إلى مفهوم " الكسب المتبادل" الذي يهدف إلى تحقيق مصالح الطرفين معا، وترك مفاهيم المنفعة الأنانية المرتكزة على تحقيق مصالح جهة واحدة بعينها .(ايشلر، ٢٠١٤: ١-٢).

ودوليا، وخاصة في الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا بشكل عام ينظر إلى تركيا كشريك استراتيجي لا يمكن تجاهله في ظل الثورات الدبلوماسية في المناطق المتجاورة، ويعتبرون أن هذا يعود بالفائدة على المصالح الأوروبية ، خاصة الشرق الأوسط التي لا تجيد أوروبا الصراع على النفوذ فيها، وقد ظهرت العديد من النقاشات أن هناك صلة مباشرة بين جذور حزب العدالة والتنمية الإسلامية وانفتاح تركيا على العالم العربي، في البداية، اعترف محللو السياسات الأوروبية، بدور الدين في تشكيل الحزب ورؤيته، وفي هذا السياق رأوا أن خلفية حزب العدالة والتنمية الإسلامية لها تأثير على السياسة الخارجية، ومع ذلك، لا يمكن اختزال أيديولوجية الحزب في الإسلام فقط، فالدين ما هو إلا جانب واحد فقط من مجموعة عوامل أخرى مثل الثقافة والمعتقدات والمشاعر والتجارب والمعايير الاجتماعية، وتفسير التاريخ، والواقع الدولي، التي تشكل رؤية حزب العدالة والتنمية للعالم الدولي.(حوار ستا،٢٠١١: ٣).

ومع أن العلماء الأوروبيون لا يعتقدون أن تركيا تغير بشكل جذري محور سياستها الخارجية، إلا أنهم يعرفون أولويات تركيا لقد أثارت علاقات تركيا ببعض الجهات المعادية للغرب وانتقاداتها اللاذعة للغرب عدة تساؤلات عن طريق أهداف تركيا وكيفية تحقيقها في سياستها الخارجية، وأولويات سياسة تركيا الخارجية، وما هو السبيل لتحديد رؤية سياسة تركيا العالمية، ودور أوروبا في رؤية تركيا الصاعدة، ومن هم شركائها الرئيسيين؟ ومدى

تعاون تركيا مع أوروبا ، على أن علماء أوروبا المتخصصين في السياسة الخارجية يرون أن تركيا لم تظهر لشركائها بوضوح أولويات سياستها الخارجية.

ويرى بعض المحللين الفرنسيين أن مسؤولي السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، حيرة لتوضيح ما يمكن أن تقدمه تركيا لأوروبا في مجال السياسة في مجال السياسة الخارجية، وأي نوع من التعاون تسعى تركيا لإقامته مع أوروبا،وعلاوة على ذلك، فإن الأوروبيين ليس لديهم رؤية واضحة حول الدور الذي ينبغي أن يقوم به الاتحاد الأوروبي دوليا، والأولويات التي يجب أن تتبناها السياسة الخارجية الأوروبية،أو دور تركيا في هذا المجال.

لذا فإن تخلف السياسة الخارجية الأوروبية يقودنا إلى التساؤل: لماذا يلقي باللوم على تركيا لعدم تعاونها مع الاتحاد الأوروبي في السياسة الخارجية.(حوار ستا، ٢٠١١: ٥-٦).

ومن الناحية الدولية فقد كان هناك تغييرا كبيرا في سياسة تركيا الخارجية على مستوى الخطاب والممارسة على حد سواء ، حيث أضاف إليها توجها حيويا متعدد الأبعاد، فقد أسس للرؤية والأسلوب الذي تتبعه السياسة الخارجية التركية في خطها الجديد وأمدها بالأطر والآليات التي يمكنها أن تحقق من خلالها، في البداية كانت رؤية احمد داود اوغلو وأسلوبه محل الكثير من الجدل غير انه وبعد سبع سنوات ، تحول الجدل ليكون حول مدى قابلية هذه السياسة للاستمرار في حال غاب العدالة والتنمية عن الحكم أو غاب اوغلو نفسه، فرؤية اوغلو الدولية والإقليمية للسياسة الخارجية التركية أثبتت نجاحها كما أن منتقديه من داخل تركيا ومن العالم أيقنوا انه قد اكتسب الشرعية من قبلهم.(علام، ٢٠٠٩: ٢).

والآن، فإن المراقبين للسياسة الخارجية التركية الدولية يجمعون على أنها دخلت مرحلة جديدة من النشاط في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وفي ضوء إدراكها الجديد لدورها في العالم، فإن تركيا زادت من دورها الفاعل والمتصاعد، وذلك تصميم للإسهام في الشؤون الإقليمية والدولية وفي إطار هذه العملية ، فإن السياسة الخارجية التركية تحولت، ليس فقط في المضمون، ولكن أيضا في الأدوات والآليات لصياغة وإدارة أجندة خارجية نشيطة، وقد تركز هذا الاهتمام على مختلف الأقاليم القضايا التي وضح فيها النشاط التركي، وتم توجيه اهتمام اقل لإعادة الهيكلة الكبرى التي تمت للهيكل المؤسسي لدعم الأجندة الإقليمية، وبصورة متزايدة، فقد اكتسبت السياسة الخارجية التركية بعدا ليبراليا، سواء في صياغتها أو في طريقة تنفيذها، خاصة بعد أن تزايد تأثير معظم الفاعلين في عملية صنع

القرار ، ومع إضافة ذخيرة متنوعة من الأدوات الليبرالية الجديدة للدبلوماسية التركية.(الجوادي، ٢٠١٢: ٢٢-٢٣).

فضلا عن ذلك، فإن النشاط الحديث لتركيا عن عناصر من التقاليد الدولية الليبرالية، والذي يركز على دور العدالة، فالقادة الأتراك انتقدوا بقوة النظام الاقتصادي والسياسي العالمي، وجادلوا بان المؤسسات التابعة للنظام العالمي في حاجة إلى إعادة هيكلة بصورة شاملة، بحيث يتم بناء نظام جديد قائم على العدل والمساواة، كما انه في السنوات الأخيرة، مضت تركيا في اتجاه الدفاع عن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وخاصة في نطاق السياق الذي عمل على تحولات سياسة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وقد جاء تبني تركيا لهذه المبادرات الثورية في المنطقة، وعلى المستوى الدولي مدفوعا، بدرجة كبيرة بتنامي عدد الفاعلين الذين يشاركون في عملية صنع القرار في تركيا، من منظمات المجتمع المدني بما في جماعات المصالح الاقتصادية ومنظمات حقوق الإنسان، والتي طالبت بسياسة خارجية نشطة، وساعدت على انفتاح تركيا على العالم، (فيدان، ٢٠١٤ :٣).

وفي السنوات من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤ سعى من الرئيس أردوغان واحمد داود اوغلو إلى إتباع منهج دبلوماسي مستقل عن الغرب، جمع بين فقدان احتمالات الانضمام للاتحاد الأوروبي ومواجهة المعارضة الصريحة من فرنسا وألمانيا والتراجع الاقتصادي في أوروبا فقط بدا كلاهما بتغذية الإصلاح بأنه قد يكون بمقدور تركيا أن تصبح قوة رئيسية في الشرق الأوسط، وبعد أن قام حزب العدالة والتنمية بتهميش مؤسسات الدولة التي أنشاها كما أتاتورك، لم يستطيع نجم تركيا في المنطقة لفترة من الزمن.وهذا ما حدا بـ احمد داود اوغلو بالترويج لسياسة" لا مشاكل مع الجيران"؛ حيث التي أعقبت الثورات العربية وسقوط القادة المستبدين في تونس ومصر وليبيا اثر على سياسة تركيا الخارجية، وفي آب / أغسطس ٢٠١١، وبينما سوريا اجتاحتها الثورة أعادت تركيا حساباتها مع سوريا بعد أن شعرت بسقوط النظام، واستمرت بالرهان على سقوط النظام السوري.(الجوادي،٢٠١٢: ٥-٢٠).

وقد لعبت السياسة الخارجية التركية دورا كبيرا بواسطة العوامل الاقتصادية في تشغيل تلك العوامل لها، ونظرا لان تركيا وضعت لنفسها هدفا أن تكون من اكبر عشر اقتصاديات في العالم، بحلول عام ٢٠٢٣، فإنها تدرك جيدا العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في العلاقات الدولية، إن الأداء الاقتصادي المذهل لتركيا في السنوات الأخيرة جعلها دولة مميزة في المنطقة، وعلى مستوى العالم، خاصة في الوقت الذي لم تتأثر فيه تركيا بالأزمة العالمية ٢٠٠٨ بينما عانت فيه العديد من الدول سلبا من الأزمة المالية العالمية، وعلى الرغم من أن

تركيا تحتاج إلى زيادة تنافسيتها ومخاطبة العديد من المشاكل الهيكلية في الاقتصاد التركي، ومع ذلك، فإن زيادة الإمكانيات التصديرية لتركيا هي جوهر المحرك الاقتصادي للسياسة الخارجية ، خاصة وأنها تسعى لاختراق أسواق جديدة، وحتى قبل الأزمة المالية العالمية، فإن تركيا وضعت برنامجا طموحا لزيادة التبادل الاقتصادي مع المناطق المجاورة، وإيجاد أسواق لخطوط الإنتاج المتزايدة، وقد ساعدت هذه الأسواق الجديدة تركيا على تجاوز الآثار السلبية للازمة الاقتصادية.(فيدان، ٢٠١٤: ٣).

وفي الوقت الذي سعت فيه تركيا لزيادة التبادل الاقتصادي على المستوى الإقليمي، فإن تركيا لجأت كذلك لعدد من الأدوات الأخرى، فبالإضافة إلى زيادة حجم الاستثمارات ومشاريع البناء في المناطق المجاورة، فقط أصدرت تركيا برنامجا لتحرير الفيزا، وحيثما كان ممكنا، فإن تركيا سعت لإقامة منطقة تجارة حرة أو غيرها من نظم التجارة التفضيلية مع عدد من الدول الإقليمية، وعلى الرغم من أن هذا قد تباطأ مع الفوضى السياسية في الشرق الأوسط، إلا إن العائد الحقيقي من هذه المبادرات سوف يتم جنيها بعد استقرار المنطقة، وفي الإطار نفسه، فإن اتحاد الغرف التجارية والسلع تعاون مع الأجهزة المناظرة في المنطقة لتسهيل المعاملات الاقتصادية عبر الحدود من خلال تحديث النظم والإجراءات الجمركية، ووضع برنامج طموح لتطوير البنية التحتية للمواصلات في وسط آسيا، وذلك من خلال أحياء طريق الحرير التاريخي، وبهذه المبادرات فإن تركيا تأمل في إقامة منطقة اقتصادية أوسع، حيث يستطيع الأفراد والبضائع التحرك بحرية، وهناك بعد آخر في النشاط الاقتصادي التركي الخارجي الدولي يتمثل في السعي لفتح أسواق جديدة بعيدا عن الغرب وجوارها الإقليمي المباشر، وقامت تركيا بدعم الروابط التجارية والاقتصادية مع إفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا .(فيدان، ٢٠١٤: ٤).

ثانيا : موقف تركيا من القضايا الدولية :

هناك مجموعة من القضايا التي طرأت على النظام وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة ومن تلك القضايا التي ستناول موقف تركيا منها وهي :

١- موقف تركيا من الديمقراطية وحقوق الإنسان:

ظلت تركيا فترة من التاريخ دولة جسرية، فبدت لدى الشرقي غربية، ولدى الغربي شرقية، فبدأت رسم خريطة جديدة لها؛ تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي، فبذلت جهدها في تشكيل الدولة الحديثة ومؤسساتها، ثم حققت تقدما كبيرا في مسارها الديمقراطي والاقتصادي والسياسي ، وما رأيناه من أكاذيب شمعون بيرس رئيس الكيان الصهيوني السابق تجاه الشعب

الفلسطيني في غزة، ومساندتها للثورات العربية، وقد حققت تركيا خلال العشر سنوات الأخيرة وان كان في مناخ قلق من التدافعات العلنية والخفية تقدما كبير في مسارها الديمقراطي وحكم القانون، بخلاف إيران، التي شهدت ثورة دموية وانتصارا للثورة لا يقل دموية، وقع التحول التركي بصورة سلمية إلى حد كبير، وتحت مظلة قانونية.(السرحاني، ٢٠١٤: ١).

وبعد السيطرة النسبية لحزب العدالة والتنمية على مقاليد الأرض الأمور في البلاد، والإصلاحات الديمقراطية والقانونية التي قام بها، تقدم رئيس الأركان، ورؤساء الجيوش الجوية والبرية والبحرية (ارفع أربع قيادات عسكرية في البلاد) ، وفي ٢٩ تموز /يوليو ٢٠١١، باستقالة جماعية بغية إحراج رئس الوزراء رجب طيب أردوغان والضغط عليه، وقيل ثلاثة أيام من اجتماع الشورى العسكرية العليا، فأجا أردوغان القيادات العسكرية بقبول استقالاتهم وتعيين بدلا منهم بدلاء لهم في اليوم نفسه، ومنذ ذلك الحين أصبح اجتماع الشورى العسكرية العليا يتم بقيادة واحدة هي قيادة رئيس الوزراء، لكن القوات المسلحة بقيت هيئة مستقلة تابعة لرئاسة الوزراء كما في السابق، ومع اتفاق الأحزاب المختلفة على تبعية رئاسة الأركان لوزارة الدفاع في الدستور القادم، تكون تركيا قد حظيت خطة كبيرة وربما نهائية، نحو ترسيخ الإصلاحات الديمقراطية وأبعاد الجيش عن مجال التأثير في الحياة السياسية، وهي خطوة تشكل مع الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي روافع مهمة نحو استقرار تركيا لتكون قوة عالمية، ولم يبقى أمام ذلك إلا إنهاء مشكلة الإرهاب وإحلال السلام الأهلي من خلال حل المسألة الكردية عبر جهود الحكومة الحثيثة في هذا المضمار.(الأحمدي، ٢٠١٤: ١).

يمثل نجاح التركية نجاحا سريعا في الاقتصاد والسياسة الاجتماع، فالنجاح الديمقراطي، رغم مخاطر الانتكاسة وتمكين شعب عريق من حكم نفسه، ونبذ المستبد العسكري، المتكلس، ثم المصالحة مع الذات والمحيط، وقد كان الشعب محروما من التعرف على ذاته وهويته، ومحروما من قدراته وإمكاناته، ومعلقا بين مذهبيات غربية قومية وقيود تحطمه ولا ترفعه ، ثم إن تنشيط الرأسمالية للعمل والصناعة والزراعة في بلد يملك الإمكانات وكان موقوفا لعشرات السنين، كل ذلك أحدث ثورة، وبدا قطاع منافع الرأسمالية ولم تصله بعض سلبياتها.(الأحمدي، ٢٠١٤، ٢).

وتعتقد تركيا أنها أوجدت فكرة إقامة دولة عصرية تلتقي فيها الديمقراطية والإسلام، وانه بوسع دول المنطقة خصوصا والعالم الإسلامي عموما الاستفادة من التجربة التركية والعمل على تبينها وتطبيقها، وكان موقف حكومات الاتحاد الأوروبي المعارضة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ابرز دوافع لجوء تركيا إلى تحقيق إصلاحات تمهيدا للمطالبة

بالعضوية، وكان أبرز هذه الخطوات إلغاء عقوبة الإعدام، ووقف تعذيب المعتقلين وخصوصا المعتقلين السياسيين، واحترام حقوق الإنسان، والعمل في حل النزاع القائم مع الأكراد، واقتنع المستشار الألماني غيرهارد شرودر بالإصلاحات التي أنجزتها حكومة أردوغان وهو اليوم من ابرز مؤيدي العضوية التركية في الاتحاد الأوروبي، وتحتفظ تركيا بلقب الدولة الديمقراطية في الشرق الأوسط، هذا النجاح التركي نبه المحافظين ومؤيدي الإصلاحات في العالم العربي للأخذ بالمثال وعدم الخشية على النفوذ نتيجة الجمع بين الإسلام والديمقراطية.(اوزهان، ٢٠١٣: ٢-٣).

٢. موقف تركيا من الإرهاب :

باعتبار أن تركيا دولة جسرية تمتد إلى الشرق والغرب في آن واحد، فإن موقفها من الإرهاب يتقارب مع العالم الثالث لعدة أسباب، أهمها : الإرث التاريخي للعالم الثالث الذي استمده من الماضي الاستعماري الكلاسيكي، والذي لم تزل تحمل معاناة صورة قديمة تعاني الآن من صور الاستعمار الجديد بأساليبه الجديدة المختلفة، كذلك إن كثير من دول العالم الثالث تبنت النظرية الاشتراكية ، اعتقادا منها أنها السبيل الوحيد للخلاص كل هذه العوامل كانت السبب في تقارب الكثير من الأفكار بين الموقفين .(إسماعيل، ١٩٩٤: ١٩٨-٢٠٦).

ويتفق موقف تركيا من الإرهاب مع النظام الرأسمالي الغربي، إذ أن الولايات المتحدة وبصفتها زعيمة العالم الرأسمالي وباعتبارها اكبر قوة في العالم فإن أدبياتها تنص على نقض الإرهاب ومحاربته.(قرحالي، ١٩٨٩: ٣٠).

وتركيا على لسان أردوغان تعادي الإرهاب وكل الحركات الإرهابية، وهي تحارب منظمات إرهابية في الداخل، كما تدرك المخاطر الناجمة عن المنظمات الإرهابية الأخرى خارج تركيا، وهذا الموقف أيضا ينسحب على المقاتلين الأجانب وخاصة في العراق وسوريا وبالتحديد موقفها من تنظيم (داعش)، إذ أن أردوغان ضد أي تنظيم إرهابي يحتجز المدنيين الأبرياء، ويقتل بلا هوادة، وتركيا دولة ضد كل المجموعات الإرهابية بدون تمييز، رغم الاتهامات التي وجهت إلى رجب طيب أردوغان بان حكومته تدعم الإرهابيين على لسان مأمون فندي مدير معهد الدراسات الإستراتيجية في لندن.(فندي، ٢٠١٤: ١).

إلا أن الحكومة التركية أكدت على أن الدولة التركية ترفض الإرهاب وأنها مستعدة للتعاون بهذا الصدد، وخاصة تنظم الدولة داعش.

المطلب الثاني:

الإطار الإقليمي للسياسة الخارجية التركية

تقول المحللة السياسية التركية نوريش اتش اوغلو كوين لقد كان الربيع العربي سببا رئيسيا في تحولات جوهرية في منطقة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من كم التفاؤلات التي صاحبتها أحداث مأساوية إلا أن هناك تخوفا كبيرا من عودة الحكومات الاستبدادية وسيطرتها على المنطقة من جديد، ومن ثم فتح المجال واسعا للحروب الأهلية في المنطقة في ظل عدم توقع مجلس الأمن للمتغيرات التي قد تحدث في سوريا وجيرانها مثل تركيا، والتي تواجه في بعض الأحيان مرحلة من عدم الاستقرار الأمني، وعلى الرغم من أن الاتفاق الأمريكي الروسي الأخير لخطر الأسلحة الكيماوية يمثل خطورة ايجابية نحو كبح جماح النظام السوري، إلا أن هذا الاتفاق يفشل في معالجة الصراع نفسه، مما يشكل تهديدا للجار السوري بما في ذلك تركيا.(NURSIN, 2013: 51-59) .

إن وجود عدة أطراف في صراع قوى في المنطقة ، وهي تراهن جميعا على مجريات الأحداث في سوريا، أدى إلى ضعف النفوذ التركي رغم كونها عضوا في حلف الناتو، فوجود روسيا والصين وإيران كأطراف مؤثرة في المنطقة، وفي ظل تأرجح الموقف الأمريكي المعتمد حيال القضية السورية، أدى إلى زعزعة النفوذ التركي في المنطقة، بل ويهدد الآن أمنها القومي بشكل ملحوظ. (NURSIN, 2013: 51-59) .

وبناء على الإطار الإقليمي فإننا سنناقش في هذا المطلب القسمين التاليين وهما :

أولا : الدور العربي في النظام الإقليمي :

ثانيا : الدور التركي في النفط الإقليمي :

أولا : الدور العربي في النظام الإقليمي :

لقد تمثل الدور العربي في النظام الإقليمي حتى مرحلة الربيع العربي بالانقسام بين القطبين في مرحلة الحرب الباردة تلاه انقسام على الأسس نفسها وبمسميات متنوعة الدول الحليفة للغرب، والدول المعادية لها، بما فيها الدول المهيمنة على النظام الدولي الولايات المتحدة الأمريكية، تبعها انقسام وتسميات بناء على أسس دول محور الاعتدال ودول محور الممانعة.(Zakaria, 2011:3) .

وهناك دول عربية لا تريد أن تؤدي دورا في النظام الإقليمي، وإنما تريد إفساد ادوار الدول الأخرى، ويبدو أن كلما فتح مجالا واسعا لإيران وتركيا لتزيد من دورها على المستوى الشعبي في الوطن العربي من خلال دعم طموحا للشعوب العربية خاصة عبر مدخل القضية الفلسطينية فمن جهة أخرى ظهر ذلك في موقف تركيا؛ هذا من خلال الحصار الإسرائيلي على غزة، ومن جهة أخرى ظهر في موقف إيران في دعمها حماس وحزب الله في حربهما مع إسرائيل.(Zakaria, 2011:4) .

وفي أثناء العمليات العسكرية بغزة التي شنتها في اسرائيل كانون الثاني /ديسمبر ٢٠٠٨، بلغ هذا الاتجاه السلبي للعلاقات التركية الإسرائيلية ذروته في ٣١أيار/ مايو ٢٠١٠، عندما هاجمت مروحيات وقوات كوماندوز البحرية العسكرية الإسرائيلية السفينة التركية، (مرمرة) في المياه الدولية، كانت السفينة جزءا من أسطول للمجتمع المدني العالمي تقل عمالا وإمدادات المساعدات الإنسانية إلى غزة، مما شكل تحديا جريئا للحصار الإسرائيلي لغزة، وفي ذلك الحادث قتل تسعة مواطنين أتراك، وحادث مرمرة أدى إلى انهيار في العلاقات التركية الإسرائيلية، مما شكل معضلة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية باعتبار تركيا وإسرائيل حليفهما، رغم ذلك،اظهر البيت الأبيض استعدادا غير متوقع لموازنة علاقته الخاصة مع إسرائيل، إزاء الاعتراف بان تركيا كانت حليفا لها للغاية ولا يمكن التفريط به بأي طريقة قاسية.(ارزهان، ٢٠١٣: ١).

ثانيا : الدور التركي في النفط الإقليمي :

وهناك مجموعة من العوامل الدافعة لدور تركي حيوي في الإقليم الذي تعيش فيه أي في منطقة الشرق الأوسط ، ومن تلك العوامل : (اوغلو، ٢٠١١: ٥٦٨).

١- حالة الفراغ التي ستهلك المنطقة بعد انهيار النظام الإقليمي العربي، وحالة التفكك، والتردي اللذين اعتريا الوضع العربي بشكل عام، وخصوصا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣.

٢- تمدد تركيا إقليميا في المنطقة بتكاليف سياسية اقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه، بحيث أن الجدوى الإستراتيجية من لعب هذا الدور تكون متحققة تماما في حالة الشرق الأوسط، ونكتفي هنا الإشارة إلى الدور الإقليمي الإيراني الذي استمرت فيه إيران ماليا وأيديولوجيا لبناء شبكة التحالفات مع الدول، والحركات الأحزاب السياسية لمدى ثلاثين عاما.

٣- إن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها من لعب دور إقليمي دون الاصطدام، بقوى عالمية، بالمقارنة بالقوقاز حيث النفوذ الروسي، أو في ألبانيا، والبوسنة حيث نفوذ أوروبا الوسطى.

٤- الفكرة الايجابية لتركيا عند فئات شعبية عربية، ومحاولات الإفادة من حيث ألنموذج التركي الديمقراطي، وتناوب السلطة السلمي، وإدماج الولايات المتحدة الإسلامية في العملية الديمقراطية، وتوسيع هامش المناورة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لوجود تاريخ عربي تركي مشترك، الأمر الذي يعطي الشعوب العربية فكرة بأن تركيا ليست غريبة أو وافدة على المنطقة.

٥- عوامل خاصة بتركيا مثل احترام الشعوب العربية لتركيا مثل:(اللباد،٢٠١١: ١-٢).

أ. وصول حزب العدالة التنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٣م.

ب. إقناع تركيا من التعاون ومع الإدارة الأمريكية في حربها ضد العراق ٢٠٠٣م.

ج. تحسين علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي، ومحاولات الانضمام إليه، ٢٠٠٤م.

د. موقف تركيا من الحرب على غزة ٢٠٠٨م.

ه. موقف تركيا في الدفاع عن أبناء وأطفال غزة في مؤتمر دافوس ٢٠٠٩م.

٦- عوامل خاصة بالمنطقة مثل :

أ. انهيار المحادثات الفلسطينية، الغربية منذ عام ٢٠٠٠م.

ب. الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣.

ج. صعود إيران كقوة إقليمية.

د. الانقسامات الداخلية العربية .

ه. ثورات الربيع العربي ٢٠١٠-٢٠١٤.

و. أزمة شرعية النظم العربية بسبب الخدمات السياسية والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وإصدار بعض الأنظمة السلطوية على أساليبها القمعية.

وفي ضوء المخاضات العربية في بناء الدولة العربية الحديثة سيبقى الإقليم في تنافس بين القوى الفاعلة ، إيران وإسرائيل وتركيا، وستكون الحظوة لإسرائيل، وسيبقى دور الوطن العربي هو محاولة إفساد أي دور لهذه القوى، لكنه لن يشارك في وضع قواعد النظام الإقليمي على غرار النظام الدولي الذي وضعت قواعد الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة رغم محاولة بعض الدول في التحريض على أمريكا، كما تقوم بذلك دول عربية مثل السعودية ومن وراءها ما يسمى محور الاعتدال الرافض لأي إصلاح من شانه أن يعطي قوة للشعوب، وعليه ستكون التحديات الداخلية والحروب الباردة العربية السنية مثار الاهتمام والسيطرة على النظام الإقليمي بعد ثورات الربيع العربي، وخلال السنوات المقبلة.

الفصل الثاني

آليات السياسة الخارجية التركية

الفصل الثاني

آليات السياسة الخارجية التركية

إن تركيا تتبع سياسة خارجية متعددة الأبعاد واستباقية وفعالة وذات رؤيـــة مـــستقبلية تتمنى أن يسود السلام والاستقرار والازدهار في منطقة الشرق الأوسط ، وتدعم بشكل فوري وفعال الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف عبر آليات معينة، وتقوم بمبادرات لتجاوز الأزمـــات وحل المشكلات في كافة المجالات.

لا يمكن للمشاكل الموجودة في الشرق الأوسط أن تبقى عصية على الحل إلى الأبـــد، شانها في ذلك شان كافة المشاكل الموجودة في العالم، وقد أثبتت التجارب بشتى الوســـائل أن من شان كل مشكلة لا يمكن حلها أن تتسبب بماس إنسانية، وتؤمن من تركيا بان حب المشاكل المشتركة لا يتم إلا عبر آلية الانتماء الإقليمي.

تعتمد الرؤية والآلية التركية حيال المنطقة على إحلال الـــسلام والاســـتقرار والأمـــن الدائم والتنمية الاقتصادية المستدامة، وتعتبر إحلال السلام والأمن والاستقرار شرطا لا بد من تحقيقه من أجل حل المشاكل الموجودة في المنطقة عـــن طريـــق الحـــوار وخلـــق التـــرابط الاقتصادي المتبادل بين دول المنطقة وتعزيز العلاقات في المجالات الثقافيـــة والاجتماعيـــة، وتعتبر المقاربة التركية " حضر وحصر المشاكل مع دول الجـــوار"، مـــن ضـــمن الآليـــات والمبادرات التي تهدف إلى تامين التكامل الإقليمي أدلة ملموسة على بذل هذه الجهود.

وتعمل تركيا في هذا الإطار على تعزيز تعاونها وعلاقاتها الحالية مـــع دول الـــشرق الأوسط على أسس واليات هيكلية سواء على الصعيد الثنائي أو على صعيد المنـــابر المتعـــددة الأطراف، ويعتبر التعاون التركي العربي والحوار الاستراتيجي عالي المستوى بـــين تركيـــا ومجلس التعاون الخليجي في مقدمة المنابر والآليات المتعددة الأطراف، وعلى الصعيد الثنائي وقبل الربيع العربي كانت قد أنشئت مجالس تعاون إستراتيجية عالية المستوى مـــع كـــل مـــن العراق وسوريا ولبنان، وتم البدء في الأعمال الرامية إلى إنشاء آليات مـــشابهة مـــع الـــدول الأخرى.

لقد شكلت آلية مجالس التعاون الإستراتيجية العالية المستوى الثنائية نقطة انطلاق نحو تشكيل مجلس التعاون الاستراتيجي العالي المستوى الرباعي بين تركيا وسوريا ولبنان والأردن، وقد تم تشكيل آلية التعاون الرباعية على أسس مناطق التجارة الحرة الثنائية وإلغاءها تأشيرات الدخول، وهذه آليات والمبادرات تهدف إلى إحلال السلام والاستقرار الإقليمي عن طريق الترابط الاقتصادي والتجاري المتبادل .

لقد رأت تركيا في التحركات الشعبية العربية التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مؤشرا على عدم إمكانية، إرجاء تلبية الطلبات المشروعة لشعوب المنطقة وتطلعاتها لفترة أطول، وترى بان عملية التغيير المتأخرة هذه التي كان من المفترض لها أن تحدث بعد انتهاء الحرب الباردة في بداية تسعينيات القرن الماضي ، نقطة انعطاف ستعيد التاريخ إلى مجراه الطبيعي.

في هذا الفصل سنتناول المبحثين التاليين هما :

المبحث الأول: أجهزة صنع السياسية الخارجية التركية.

المبحث الثاني : ثوابت السياسة الخارجية التركية.

المبحث الأول :

أجهزة صنع السياسة الخارجية التركية

إن من أهم ملامح ومميزات السياسة الخارجية التركية أنها تعتمد على التخطـيط أولا، ويقوم على تنفيذها خبراء على أعلى المستويات، بالإضافة أن لديهم سياسة خارجية تعبر عـن مشروع دولة تبحث عن مكانتها في النظام الدولي، ولا نغفل أيضا أن لديهم سياسـة خارجيـة لها ملامح إسلامية، تحاول استعادة المكانة التي سلبها العلمانيون من دور تركيا، كما أن لـدى الأتراك فرصة في التعبير عن سياسة دولتهم تمثل في الفراغات التي تركها انهيـار النظـام العربي، كما أن من أهم ملامح السياسة الخارجية التركية القدرة على المخاطرة فـي الـسياسة الخارجية التركية في مواجهات مع قوى دولية مثل إسرائيل.(زيدان، ٢٠١١، ١-٢).

ويمكن القول أن الأتراك يؤسسون سياستهم الخارجية على أساس المصالح المتبادلـة القائمة على فكرة العقلانية والرشد.

ومن بين وابرز أهم التطورات التي حدثت في عهد حزب العدالة والتنمية بعد مـضي ما يقرب من عشر سنوات على تولية السلطة، هو مهنتـه الجديـدة ونـشاطه فـي الـسياسة الخارجية، لقد أصبح تحول السياسة الخارجية التركية نقطة محورية تثيـر النقاشـات حـول إثبات موارد ونتائج وطبيعته تقدمها، هذا التغيير اوجد تحديات جديدة أمام أولئك الـذين تبنـوا نماذج عامة لفهم تفسير آليات وأجهزة صنع السياسة الخارجية التركية، وعنـد محاولـة فهـم الأسباب الرئيسية لتحول السياسة الخارجية التركية خلال السنوات العـشر الماضـية، ركـز العلماء على آليات وعوامل مختلفة بسبب التغييرات المهمة التي طرأت على مختلف مستويات العلاقات الدولية.(معوض، ٢٠٠٩: ٢٦).

ومهما يكن من أمر، فإن صناعة القرار السياسي والاستراتيجي في تركيا تتبـع مـن مصادر مختلفة، تتداخل فيها الأجهزة التنفيذية والأمنية والعسكرية والرأي العام الذي تعبر عنه التنظيمات المدنية ووسائل الإعلام التي تعتبر عاملا ذا شان في السياسة الخارجية للبلاد منـذ عدة سنوات فقط، فقد عمل النظام الانتخابي لعام ١٩٤٦م على ضمان بقاء موضـع صـياغة السياسة الخارجية التركية في يد الجهاز التنفيذي بدلا مـن الجهـاز التـشريعي. (معـوض، ٢٠٠٩: ٢٧).

في هذا المبحث سنتناول المطلبين التاليين وهما :

المطلب الأول : الوحدة القرارية الأساسية

المطلب الثاني : الوحدة القرارية المساعدة.

المطلب الأول :

الوحدة القرارية الأساسية

تتبنى تركيا سياسات واستراتيجيات كبرى تهدف حماية أمنها القومي الداخلي،وتركز الاستراتيجيات والسياسات على النظام العقدي الكمالي الذي يجب أن تتبعه السياسية الخارجية التركية ومؤسساتها السياسية الخارجية، وتنطوي الاستراتيجيات والسياسات الكلية على استراتجيات وسياسات فرعية تتجلى في استراتجيات ثلاثة هي : (محفوض، ٢٠٠٩: ١٨٧).

١- الاحتواء : تلك السياسة التي بدأت منذ تأسيس الدولة التركية وتهدف إلى احتواء التحديات الداخلية بتعاون مع الأطراف الدولية مثل التحدي الكردي، واحتواء التحدي الخارجي مثل احتواء النفوذ الروسي في آسيا الوسطى، واحتواء القومية العربية، واحتواء للنظام الإقليمي العربي واحتواء الحركات الراديكالية المناهضة لإسرائيل والسياسة الأمريكية، وكذلك احتواء التحالف السوري الإيراني الإقليمي.

٢- تصدير الأزمات: وقد تعمل تركيا على تصدير أزماتها إلى الخارج بافتعال التوتر أو الحرب أو إعادة أسباب الأزمة إلى التآمر الخارجي وتشكل نظرية المؤامرة حضورا قويا في تركيا على مختلف المستويات، وخاصة لدى الطبقة السياسية التي تعتبر أن أزمات السياسة الداخلية تعود إلى عوامل التدخل الخارجي، مثلا ترى تركيا أن سوريا وإيران واليونان تتحمل مسؤولية انفجار الصراع القومي في تركيا.

٣- دولة المركز : فتحالف تركيا مع الغرب ليس بغرض حماية الأمن القومي فقط، وإنما لغرض تكوين دولة ذات نفوذ واسع في محيطها الإقليمي مثل الشرق الأوسط والبلقان وآسيا الوسطى، فالأتراك يسعون إلى أن تكون دولتهم وسيطا بين الامبريالية الكبرى والأقاليم المحيطة .

وتتجلى الرؤية السياسية والإستراتيجية لتركيا في أن تركيا تملك عناصر قوة تمكنها من لعب دور الضامن للأمن والاستقرار، والطرف المقبول من كل الأطراف فوسط التوترات المندلعة قرب حدودها تحتفظ تركيا بهدوئها وحساباتها الواقعية، وتسعى إلى أبعاد أجواء التوتر عن داخلها، وتحاول لعب دور الوسيط الدبلوماسي حيث يستطيع، تقديم نفسها كقوة استقرار محاولة توظيف قدرتها على التحدث إلى الجميع، ومقدرة الإقليم التركي وموقعها الاستراتيجي، وقوتها الاقتصادية والاجتماعية، وتوجهها العلماني، إضافة إلى مساحة الديمقراطية إلى كونها عضوا في حلف شمال الأطلسي، تلك العوامل وفرت لها أن تكون لاعبا أساسا في العالم في المنطقة بشكل خاص، وتأسيسا على ذلك،عملت تركيا على إدراك وتفهم أهداف ومصالح

القوى الفاعلة داخل المنطقة، والقوى الكبرى في النسق الدولي، فجعلت من تلك الأهداف والمصالح محورا لتحركها السياسي والدبلوماسي لتحقيق اكبر استفادة من تفاعلات تلك العلاقات بين هذه القوى وبنها، لتحقيق الهدف الأكبر لها وهو مصالحها السياسة والإستراتيجية العليا.(تركماني، ٢٠١٠، ٣٥-٣٦).

وتأسيسا على هذا المطلب سنتناول القسمين التاليين وهما :

أولا : صناعة القرار السياسي والاستراتيجي في تركيا.

ثانيا : مؤسسات صنع القرار السياسي والاستراتيجي في تركيا.

أولا : صناعة القرار السياسي والاستراتيجي في تركيا :

إن التعرف على الهيكل الرسمي القانوني لعملية صنع القرار السياسي في تركيا بما ينطوي عليه من دستور ومؤسسات رسمية وغير رسمية في حد ذاته لفهم طبيعة هذه العملية كونه بمعزل عن البيئة الدولية بعد الحرب الباردة، وتغيرات المناخ السياسي والاقتصادي والفكري والاستراتيجي، سواء في العلاقات الدولية أو في العلاقات بين دول الإقليم ومنها تركيا ففي ظل هذا المناخ الجديد ازداد التفاعل وربما التصادم بين التيارات السياسية والاجتماعية والفكرية الفاعلة والمؤثرة في صناعة القرار التركي، وهناك أربعة عوامل إضافية هي : الموقع الجغرافي لتركيا، والثورة المائية، والروابط الداخلية مع دول الجوار، والجاليات التركية في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق؛ حيث أصبحت هذه الجمهوريات تشكل مناطق اهتمام وتأثير لتركيا وعمقا ثقافيا واقتصاديا وهذا ساعد على توسيع مجال أنها إلى خارج حدودها لتكون قادرة على التعامل مع الأوضاع المضطربة في الشرق الأوسط،.(لافي، ٢٠٠٦: ١-٢).

إن صعود تركيا الحديثة وزحفها في محور التوازن الإقليمي للشرق الأوسط يجعلها تدفع ضريبة إسرائيل وإيران بالإضافة الى التأثير الإقليمي الأكبر، قطبي النظام الرسمي العربي الحليف لواشنطن، وهو ما يعني أن معايير المعادلة الدولة تخضع لاستشراف تغيرات كبيرة في حسابات المصالح والسياسات العالمية التي تتعامل مع قوة جديدة لا تحمل رداء تاج السلطان العثماني ولكن تعلن تأسيسها الجديد على مضمار الحريات الدستورية التي سادت أوروبا الحديثة.(الجزيرة، ٢٠١٤ :١).

إن مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا وتجاوزه مشكلات الأحزاب العلمانية اليمينية بتبني الليبرالية الاقتصادية والخليط العلماني الإسلامي في خطابه السياسي، ومع فوزه في الانتخابات النيابية الأربعة دورات متتالية للأعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٧، ٢٠١١، ٢٠١٤، وتشكليه الحكومة بمفرده، تخلصت صناعة القرار التركي من مشكلات والائتلافات الحزبية وتجاذباتها المتبادلة لصالح الانسجام الكبير بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومن ثم امتد اثر ذلك إلى السياسة الخارجية، ليمنحها المزيد من الثقة وفاعلية الحركة مقارنة بالمرحلة السابقة لمجيء هذا الحزب ، معبرة عنها نخبة سياسة ذات رؤية إستراتيجية تؤمن بدور تركي محوري إقليمي حقيقي معتمدة الوسائل الدبلوماسية وصبغة توازن المصالح واستثمار تطور تركيا السياسي والاقتصادي، والاستفادة من علاقاتها مع الوحدات الفاعلة دوليا ومن عمقها الجغرافي والتاريخي والثقافي العثماني، ولكن بنفس جديد ورؤية موضوعية تدرك اثر

التغيرات التي طرأت على الساحة السياسية الدولية منذ نحو قرن، متجاوزة بذلك دور العسكر الذين افتقدوا الجرأة لقيادة هذا الدور طوال مدة هيمنتهم النسبية على السياسة التركية في الحقب السابقة.(الجزيرة، ٢٠١٤: ١).

إن تركيا ترتدي على صعيد سياستها الخارجية ومنذ نحو عقد ونيف من الزمن صلة جديد وهي التوجه الفاعل نحو منطقة الشرق الأوسط ومنها المشرق العربي، وهذه ليست مجرد رغبة راودت قادتها بل هي خيار استراتيجي دفعت لارتدائه تحولات عالمية وإقليمية غاية في التعقيد بدءا بتفكك الاتحاد السوفياتي ومرورا بحرب الخليج الثانية، ثم عززت آلية حالة العراق ونتائجها، فيما بعد الثورات العربية ٢٠١٠-٢٠١٤، فالحالة السابقة دفعت لارتدائها، فكلن لا بد من التغيير لان السكون مدعاة للتراجع ما سيترتب عليه تعرض الوجود التركي برمته للضعف وخطر التجزئة .(عبد الرازق، ٢٠١٢، ٢٤-٢٥).

ويعد تسلم حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان ظهر ما يسمى بالعثمانية الجديدة والتحدي الكردي، ومنطق المصالح الاقتصادية، والتي أصبحت متغيرات رئيسية تفسر إلى حد ما النشاط السياسي والتدخل التركي الجديد نحو منطقة المشرق العربي والشرق الأوسط عموما، فالعثمانية الجديدة تؤمن بدور تدخلي تركي خارج الحدود يهدف إلية تعزيز النفوذ الإقليمي في مقابل نهج كمالي (كمال أتاتورك) يهدف إلى بناء امة علمانية وقومية تركية من خلال مشروع سياسي قومي وعلماني تحديثي رافض للتعددية الثقافية، أما التحدي الكردي فهو محدد رئيس في صنع سياسة تركيا الخارجية لما يشكله من خطر امني وسياسي واستراتيجي على تركيا وإمكانية استخدام هذا التحدي من لدن خصومها كورقة ضغط على صناع قرارها السياسي، أما منطق المصالح الاقتصادية، فالثابت أن هناك " عشقا اقتصاديا" متناميا لمنطقة المشرق العربي، وهو إن لم يكن ممنوعا في الحقب السابقة إلا انه اخذ هذا الوصف يعد تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم، الذي عد تعزيز التعاون الاقتصادي بين أقطار المنطقة من أسس السلام والاستقرار فيها، ما دفع إلى تجاوز بالمساهمة في إرساء البنى التحتية لكردستان العراق، وان كانت هذه المجازفة تخفي وراءها أجندة تركية تلتحق بالعثمانية الجديدة.

ولقد أدرك الأتراك أهمية القضية الفلسطينية لبلوغ التأثير الإقليمي، بسبب مركزية هذه القضية إقليميا ودوليا، وفي حقيقة الأمر لم يكن الأتراك وحدهم من حاول استخدام هذه الورقة فقد سبق للعراق وسوريا وإيران ومصر أن فعلوا الشيء نفسه، إلا أن مقاربة الأتراك لها تبدو أكثر حنكة واستقرار ، فيما دعمت دمشق وطهران الأذرع العسكرية للفصائل الفلسطينية كحركة حماس وعولت عليها، عالجت تركيا القضية من جوانبها السياسية والإنسانية بشكل

أكثر شمولية وحيوية، فحاولت أن يكون عنصر تقارب بين الفلسطينيين من جهة وبينهم وبين الإسرائيليين من جهة أخرى، وهي بذلك تحظى برضا الفاعلين الدوليين بينما تعانق دمشق وطهران سخطهم.(عبد الرازق، ٢٠١٢: ٢٢٣-٢٥٥).

إن حرص قادة حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان على الخطاب السياسي المتوازن عند تأكيدهم (أن تواجه تركيا تجاه منطقة المشرق العربي وعموم الشرق الأوسط) لن يكون بديلا عن توجهها نحو الغرب ولن يؤثر ، ففي ذلك مغالطة، لان إصرار تركيا على دخول البيت الأوروبي كان على حساب علاقاتها مع الشرق وابتعادها نحو قرن من الزمان عنه إلا بضفتها للمصالح الغربية فيه، ومن ثم فإن توجهها الجديد سيؤثر على مستقبل خيارها الغربي لشكل أو بآخر،إذ تعد مشاكل الشرق الأوسط إضافة إلى العامل التاريخي والثقافي من ذرائع الأوروبيين في رفضهم عضويتها في اتحادهم حتى هذه اللحظة(عبد الرزاق، ٢٠١٢: ٢٤٠-٢٥٥).

ثانيا : مؤسسات صنع القرار السياسي والاستراتيجي في تركيا :

إن عملية صنع القرار السياسي والاستراتيجي التركي تخضع لتأثيرات البيئة الخارجية المحيطة بتركيا، فقد دفعت نهاية الحرب الباردة بصناع القرار السياسي التركي إلى رسم رؤية إستراتيجية جديدة تأخذ بعين الاعتبار مصالح تركيا مع الدول المجاورة لها والقوى العظمى، وترتكز هذه الرؤية الجديدة على تعدد الأقطاب والتعاون والتكامل المتبادل وتوزن القوى الابتعاد عن دائرة الخلافات والصراعات، كما أن التغيرات في الجبهة السياسية الداخلية التركية لها بالغ الأثر على أداء السياسة الخارجية والإطار الاستراتيجي للدولة التركية واهم هذه التغيرات وصول التيار الإسلامي إلى الساحة التركية السياسية الذي ظل مهمشا لعقود طويلة في الواجهة السياسية التركية، ومع بروز هذا التيار بدأت الأوساط التركية تتحدث عن إمكانية عودة تركيا إلى الدائرة الحضارية الإسلامية الشرقية وإنهاء الخيار العلماني المرتبط بالغرب، وهو ما تجلى في الفرض الأوروبي المطلق لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي والنزاع مع اليونان حول جزيرة قبرص.(زيدان، ٢٠١١: ٢-٣).

لقد تمكنت تركيا بفضل الظروف الإقليمية والدولية الراهنة وموقعها الاستراتيجي من أن تصبح قوة مهمة وفاعلة في السياسة والدولية، ولا شك انه إذا استفادت السياسة التركية من قدراتها وإمكانياتها بالإضافة إلى تعاملها المتوازن مع القضايا الإقليمية والدولية، سيدفع ذلك صناع القرار السياسي والأوروبي إلى ضرورة احترام التوجهات الإستراتيجية والسياسية

لتركيا السعي إلى ضمها للاتحاد الأوروبي وبالتالي ستكون تركيا إحدى أعمدة السياسية الخارجية الأوروبية في المستقبل .(معوض، ٢٠٠٩: ٣٥).

وضمن هذا البند سنتناول ما يلي :

أ- الفاعلون في صناعة القرار السياسي والاستراتيجي :

تنبع صناعة القرار السياسي والاستراتيجي لتركيا من مصادر مختلفة تتداخل فيها الأجندة التنفيذية والأمنية والعسكرية والرأي العام الذي تعبر عنه التنظيمات المدنية ووسائل الإعلام، الذي أصبح عاملا ذا شان في السياسة الخارجية للبلاد منذ عدة سنوات فقط، فقد عمل النظام الانتخابي لعام ١٩٤٦على ضمان بقاء موضع صناعة السياسة الخارجية في يد الجهاز التنفيذي بدلا من الجهاز التشريعي. (دامو، ٢٠١٣: ٥).

أولا : رئيس الجمهورية : يعد أعلى سلطة في البلاد يمثل الجهورية التركية ووحدة الشعب التركي ويصادق على الاتفاقيات الدولية ونشرها، وإيفاد الممثلين الدبلوماسيين لتركيا، وقبول نظرائهم الأجانب وترؤس مجلس الأمن القومي كما يتخذ قرار تعبئة القوات المسلحة التركية وتعين رئيس هيئة الأركان العامة، ويتولى منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني واتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام هذه القوات وتعيين رئيس هيئة الأركان العامة.(تركماني، ٢٠١٠: ٣٦).

ونشير إلى أن تركيا عرفت انفراد لرئيس الجمهورية في عملية صنع القرار واتخاذه، ولاسيما في عهد الرئيس توغرت اوزال الذي كان متحمسا لمساعدة قوات التحالف خلال حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، بحيث سمح لقوات التحالف بشن عمليات عسكرية ضد العراق انطلاقا من قاعدتي انجرليك وباطمكان، رغم معارضة البرلمان لعطائه صلاحيات بشان التدخل في هذه الحرب، ودون لأخذ مشاورات مع الأحزاب السياسية المؤسسات العسكرية والجهاز الدبلوماسي، كما كان لهذا القرار من خطورة على استقرار تركيا السياسي.(تركماني، ٢٠١٠: ٣٧).

ثانيا : رئيس الوزراء :

بموجب دستور ١٩٦١ تم منح رئيس الوزراء سلطة صياغة السياسة الأمنية والسياسة بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة البيروقراطية العسكرية والمدنية ذات العلاقة بالإضافة إلى كونه عضوا في مجلس الأمن القومي، وكان لرئيس الوزراء دورا في صياغة السياسة الخارجية لتركيا، دون أخذه بعين الاعتبار الرأي النخب السياسية والعسكرية في الدولة، وهذا

ما عرفته تركيا في خمسينات القرن الماضي من خلال رئيس ومع تورغوت اوزال في نهاية الثمانينات ، فقد فرضت الظروف السياسية والدولية المحيطة بتركيا على رئيس الوزراء التخلي عن صياغة السياسة الخارجية للدبلوماسيين والعسكريين المحترفين وذلك منذ عهد الرئيس نجم الدين اربكان. (معوض، ٢٠٠٩: ٢٥).

بموجب النظام الانتخابي لسنة ١٩٤٦ أصبحت وزارة الخارجية التركية المسؤولة عن المعالجة اليومية للعلاقات الخارجية لتركيا، وهذا يتم عن طريق موظفي وزارة الخارجية باعتبارهم خريجي الأكاديميات النخبة في الجمهورية، ويملكون حسا متطورا من الهوية والرؤية المستقلة التي تتماشى مع البيئة الخارجية المحيطة بتركيا، على الرغم أن وزارة الخارجية التركية يتوفر فيها مركز للدراسات الإستراتيجية إلا أن المركز محدود الإمكانات والتجهيزات على مستوى البنيات التحتية والمؤسسية لتقديم دراسات وأبحاث إستراتيجية لمساعدة صناع القرار السياسي والاستراتيجي لفهم التحديات المتسارعة الإقليمية التي تواجه تركيا.(معوض، ٢٠٠٩: ٨).

رابعا : مجلس الأمن القومي :

يترأسه رئيس الجمهورية، ويضم رئيس الوزراء ورئيس الأركان العامة، ووزير الدفاع والخارجية والداخلية، وقاد القوات البرية والبحرية، والجوية وقائد الدرك، وهذا المجلس مهمته رسم السياسات العامة للدولة داخليا وخارجيا، ويبدأ بالقضايا الأمنية والسياسية والعسكرية وحماية الدولة من الاعتداءات الخارجية وتهيئة القوة العسكرية والإستراتيجية لمواجهة التحديات السياسية والعسكرية والأمنية والإستراتيجية، ويمارس هذا المجلس نفوذا واسعا في الحياة السياسية أشبه بحكومة ظل، وهو ما لا ينكره احد من الأطراف السياسية وان اختلفوا في توصيفه. يدرك الساسة الأتراك أن المجلس بصيغة الحالية التي تعطي للجيش فرصة التدخل في الحياة السياسية يشكل عائقا أمام دخول تركيا للاتحاد الأوروبي، وهو ما أكده الاتحاد عام ٢٠٠٠ صراحة حتى أن الجيش التركي أصبح متهما من بعض الأطراف الخارجية والداخلية بأنه لا يريد لتركيا أن تلتحق بالاتحاد الأوروبي كي لا يخسر نفوذه السياسي وهو ما نفاه الجيش بشكل قاطع وربط دوره بأمن تركيا، رفاهيتها .(دامو، ٢٠١٤: ٥-٦).

خامسا : المؤسسة العسكرية :

يلعب الجيش دورا مهما في صناعة القرار السياسي في تركيا من خلال عدد من الانقلابات العسكرية على المؤسسة السياسية، فقد أعطى دستور ١٩٦١ للجيش أمرا رسميا لصنع القرار بهدف حماية الأمن القومي والداخلي الكردستاني ويستند في قوته إلى دعم رجال الأعمال الكبار ووسائل الإعلام وحسب القانون فإن تدخلات الجيش في السياسة يعد عملا قانونيا شرعيا حسب المادة ٣٥ من المهام الداخلية للجيش ، التي تصر على انه " من حق المؤسسة العسكرية التدخل في السلطة إذا كان هناك خطر على الجمهورية وعلى نظامها الديمقراطي". (دامو،٢٠١٤: ٥).

سادسا : الأحزاب السياسية :

تعمل الأحزاب السياسة تركيا على طرح خيارات سياسية خارجية تكون مصدر لإثراء التوجهات السياسية والإستراتيجية للدولة التركية، وإعداد كوادر من أجل التطورات المحتملة التي ستحصل في الدولة، وتظهر رؤية الأحزاب الإستراتيجية والسياسية من خلال الخطابات السياسية وامتلاكها لمفاهيم سياسية خارجية ستعمل على تنفيذها بمجرد الوصول إلى السلطة، كما تلعب قوى المعارضة دورا في عملية صنع السياسة الخارجية والتأثير في صنع القرار من خلال خطابات حساسة وقدرتها على المناورة ومناقشة رؤيتها الإستراتيجية والسياسية تحت سقف البرلمان لتوجيه سياسة الدولة الخارجية والإستراتيجية بمستوى أكثر عقلانية.(دامو، ٢٠١٤: ٥-٧).

سابعا :الاستخبارات :

ولها دور في صناعة السياسة الخارجية شبيه بدور وزارة الخارجية إلا أنها تتميز عن وزارة الخارجية بسرعة نشاطاتها نظرا لعدم قانونية وشرعية ممارستها وتخالف أيضا عند وزارة الخارجية بأنها لا تستخدمها الدول كأداة للسياسة الخارجية وإنما تستخدمها دول محدودة عادة تكون دولا قوية وغنية ونشطة في المجتمع الدول كتركيا مثلا، وتستخدمها تركيا في بعض الظروف والأحداث الخاصة.(دامو، ٢٠١٤: ٦).

المطلب الثاني : آليات صنع القرار السياسي الخارجي

إن موقع تركيا له اعتبارات عديدة وقرار تركيا السياسي له أهميته الواضحة في كيفية التعامل مع الدول الإقليمية والدول الأجنبية الأخرى، وتأثير دول الجوار الأول في التعامل مع القرار السياسي الخارجي التركي ، قرار سياسي يتعامل مع كل المتغيرات التي تحيط بتركيا وان طبيعة القرار السياسي وجدواه تأخذ من الأهمية ما لا تأخذه أي جوانب أخرى كالاقتصادية أو الأدبية أو الثقافية، وقد خضعت آليات صنع القرار في السياسة الخارجية التركية لكثير من المتغيرات في المنطقة(الشرق الأوسط).

وأصبح تحول السياسة الخارجية التركية نقطة محورية تثير النقاشات حول أسباب وموارد ونتائج وبطبيعة تقدمها، هذه التغييرات أوجدت تحديات جديدة أمام صانعو تلك السياسة الخارجية. وبينما واجه مراقبوا السياسة الخارجية التركية في كثير من الأحيان صعوبات في أعقاب هذا التحول، إلا أن الدوائر الأكاديمية حاولت بقوة صياغة نماذج لتمثيل الطبيعة الجديدة للسياسة الخارجية التركية، وقد وضعت آليات صنع القرار في السياسة الخارجية التركية لتغييرات كبيرة في المنطقة والعالم، فبالرغم من أن آلية صنع القرار لا تزال من أكثر المجالات غير المستكشفة في دراسات السياسة الخارجية التركية؛ إلا أن زيادة نفوذ المدنيين والمسؤولين المنتخبين في صنع السياسة الخارجية أصبح أكثر وضوحا ففي عهد حزب العدالة والتنمية، تراجعت تدريجيا البيروقراطية العسكرية وأصبحت الهيمنة للمدنيين والساسة المنتخبين في السياسة الخارجية والأمن القومي.

وقد ساعدت الإصلاحات في تركيا على تحقيق السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية وبرزت القيادة المدنية صانعة للقرار السياسي، ومن ثم أصبحت الفاعل الأكثر أهمية في السياسة الخارجية التركية، ولعبت القيادات السياسية المدنية دورا حاسما في توجيه السياسة الخارجية، وبدا الرأي العام الدولي يلتفت إلى إجراءات وسياسات القادة المدنيين بدلا من التركيز على تصريحات الجيش التركي، وبملاحظة هذه التغييرات، أصبح من الصعب على محليلي السياسة الخارجية فهو تحول للسياسة الخارجية التركية، وفي الوقت نفسه، فإن التغييرات المنفصلة أو المتصلة عبر مستويات متعددة جعلت أحيانا من الصعوبة السيطرة على بعض المتغيرات في أثناء دراسة التحولات، فالمناهج الجديدة التي يقال أنها تأخذ بعين الاعتبار هذه المستويات المتعددة ، كانت إما نماذج قديمة تم تعديلها أو غير قادرة على الوصول إلى مرحلة النضج النظري. وفي هذا المطلب سنتناول القسمين التاليين هما :

أولا : كيفية صنع القرار السياسي الخارجي التركي.
ثانيا : تطور القرار السياسي الخارجي بعد ٢٠٠٢.

أولا : كيفية صنع القرار السياسي الخارجي التركي :

شرعت تركيا منذ عام ٢٠٠٢ في بناء وهيكلة سياستها الداخلية والخارجية على نحو يتواكب مع المتغيرات الجديدة في المنطقة ومع تسلم حزب العدالة والتنمية في تركيا مهام المنصب الجديد، إذ أن السياسة الخارجية في تركيا أصبحت تصنع أخذه في الاعتبار ما يلي :

١) موقع تركيا الجغرافي.

٢) أهداف تركيا وطموحاتها على المستوى الداخلي، والإقليمي والدولي.

٣) ارثها التاريخي.

وتعتمد تركيا في صناعتها لقرارها السياسي الخارجي على مبادئ ومنطلقات هي :

أولا : يجب أن يكون هناك توازن بين الأمن والديمقراطية لأنها تعتقد اعتقادا جازما بان سياسة كل دولة تعتمد على الأمن، وهذا الأمن يجب أن لا يكون على حساب الحريات وحقوق الإنسان في البلاد، لذلك فمنذ استلام حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم عام ٢٠٠٢، حافظت تركيا على تعزيز الحريات المدنية دون أن تقوض الأمن، خاصة عقب أحداث ١١أيلول عام ٢٠٠١، علما أن التحدي الأكبر بالنسبة لتركيا كان هو الإرهاب ومواجهته، لكن دون تضييق في الحريات.(عبد الحليم، ٢٠٠٨: ١١٣).

ثانيا : سياسة الانطلاق من نقطة الصفر في صنع القرار السياسي والعلاقات مع الدول الصديقة، وخاصة مع الدول العربية والإقليمية ، سياسة قائمة على ترابط المصالح السياسية والاقتصادية، والتاريخية، ومثال ذلك علاقات تركيا مع جورجيا، حيث وصلت هذه العلاقات إلى نقطة كبيرة حيث مكن تركيا من استخدام مطارات جورجيا الداخلية، وتعزيز علاقات تركيا مع بلغاريا وإيران، وهذه العلاقات أدت إلى انعكاسات ايجابية على دول المنطقة وخاصة العراق.(تركماني، ٢٠١٠: ٣).

ثالثا : تقوم سياسة صنع القرار السياسي الخارجي التركي على التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار، ولاسيما تأثير تركيا في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز واسيا الوسطى، إذ أن علاقات تركيا مع حلف شمال الأطلسي انعكس ايجابيا على علاقة تركيا مع دول البلقان والشرق الأوسط والقوقاز واسيا الوسطى، إلا أن حزب العمال الكردستاني شكل عاملا عائقا أمام ذلك بالإضافة إلى عدم الانفتاح بين تركيا والبلاد العربية .

رابعا: اعتمدت صناعة القرار السياسي الخارجي التركي على المشاركة النشطة والفاعلة في حل المشاكل السياسية في العراق وسوريا ومصر ولبنان وفلسطين، إذ تسعى تلك السياسة إلى حل الخلافات في تلك البلدان بالسبل السلمية، وتجاوز الخلافات بينها وبين تركيا،

من أجل المساهمة في استقرار المناخ السياسي في المنطقة، إذ أن السياسة الخارجية على سبيل المثال لها دورا ونشاطا حيويا في السعي إلى سد الفجوة في الانقسام الحاصل بين السنة والشيعة في العراق، وحافظت على سياسة متوازنة بين الطرفين واتجاه الطرفين، وعدم الانحياز إلى أي طرف من الأطراف، ومحاولة الحد من التوتر في المنطقة لان الانقسام السني والشيعي العراقي انعكس سلبيا على المنطقة برمتها.(عبد الحليم، ٢٠٠٨: ١١٢-١١٤).

خامسا : اعتمد صنع القرار السياسي الخارجي التركي على العمق الاستراتيجي والسياسة الإستراتيجية، وهذا المبدأ يسعى إلى الاعتدال مع محاولة الحفاظ على الوسطية في التعامل مع دول المنطقة، والتزام تركيا بتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتنويع وتوسيع تحالفاتها وعلاقاتها الخارجية، مع منح قدر من الاهتمام إلى المحيطين العربي والإسلامي، وأسباب تلك التحالفات جاءت نتيجة حالة الإحباط واليأس التي عانتها تركيا جراء تجربتها مع الاتحاد الأوروبي، ووضع العراقيل أمامها لعدم انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. (Gordon, 2007: 38) .

سادسا : اعتمد صنع القرار السياسي الخارجي التركي على سياسة متعددة الأبعاد، مع عدم التضارب والتناقض في السياسة الخارجية التركية، ولذلك أصبحت سياسات مؤسسية راسخة، مبنية على قدر كبير من التفاهم والتكامل والبراغماتية.(agaptay, 2007: 13) .

سابعا : اعتمد صناعة القرار السياسي الخارجي على البراغماتية والدبلوماسية المتناغمة، إذ أن النظر إلى الدبلوماسية البراغماتية(العملية) التركية كانت نشطة في العالم وفي الشرق الأوسط خاصة، ومع المنظمات الدولية، ومع جماعات الضغط، ومع الطوائف السنية والشيعية في العراق، وباكستان، وإيران، وسوريا، بالإضافة إلى استضافتها للقمم والمؤتمرات الدولية،وأكسبت المزيد من النفوذ إلى المنظمات الدولية.(المنوفي، ٢٠١٣: ١-٢)

ثانيا : تطور القرار السياسي الخارجي بعد ٢٠٠٢:

باتت تلعب تركيا دورا سياسيا خارجيا مؤكدا في المنطقة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢، لكن هذا الدور برز بشكل لافت للنظر منذ العدوان الإسرائيلي على غزة أواخر العام ٢٠٠٨، ومر بمحطات مفصلية آخرها القرصنة الإسرائيلية التي استهدفت أسطول الحرية لغزة وتحدي سفينة مرمرة التركية في البحر المتوسط، ووصول الدور التركي في المنطقة فد أفاد حسب استطلاع اجري في سبع دول عربية وهي : الأردن والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين والسعودية ومصر أن ٧% من المستطلعين أفادوا بنظرة

ايجابية لتركيا، وان ٨٢% من المستطلعين الأردنيين رحبوا كثيرا بالدور التركي، منوها إلى أن تركيا اكبر دولة إسلامية لها شعبية في منطقة الشرق الأوسط.(ليفاك، ٢٠١٠: ١).

ولدى إجابة المستطلعين حول القرار السياسي الخارجي في منطقة الشرق الأوسط أجاب ٧٩% أن تركيا تلعب دورا ايجابيا في حل الصراع في المنطقة وان ٨٩% من الفلسطينيين طالبوا تركيا بالقيام بذلك، أما ما يتعلق بالتحول في الدور التركي فأجاب ٧١% أن على تركيا أن تلعب دورا اكبر، وان ٧٢% من العراقيين أيدوا ذلك، وحول ما تمثله تركيا فإن ٦١% أكدوا أنها نموذج وكانت النسبة الأعلى في سوريا، فيما جاءت النسبة الأدنى من السعودية في حين أجاب ٦٢% من المستطلعين بان تركيا مثل ناجح في التعايش، وكانت النسبة الأعلى في وسوريا، في حين كانت النسبة الأدنى في العراق.(ليفاك، ٢٠١٠: ٢).

إن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم كان احد أهم اسباب التحول في الدور التركي يليه القرار التركي الصادر في ١آذار/ مارس/٢٠٠٣ بعدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام واستغلال الأراضي التركية لشن عدوان على العراق، إضافة إلى الموقف المبدئي من غزة وعملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ناهيك على النمو الاقتصادي المرتفع في تركيا والذي بلغ ٦,٦% بعد ٢٠٠٣ ، حيث وصل الميزان التجاري مع الدول العربية إلى (٣٠) مليار دولار أمريكي في العام ٢٠١٠ (اكيول، ٢٠١٠: ١).

وتعرض السفينة التركية مرمرة للقرصنة ألهبت الشارع التركي شعبيا ورسميا، وولدت لديه إدانة سريعة، لكن هذا لا يعني استغناء تركيا عن العقود العسكرية الإسرائيلية التي تقدر ٤٠٠ ألف سائح إسرائيلي سنويا، يصرفون نحو ٢٠٠مليون دولار، ذلك أن تركيا لا تريد الاستغناء عن هذا الدخل، كما أن التحول الدراماتيكي ليس من مصلحة كلا من تركيا وإسرائيل، ولان إسرائيل اعتبرت تركيا صديقتها وحليفتها القوية في المنطقة وخاصة بعد فقدانها لإيران ١٩٧٩؛ لكن المواجهة مع إسرائيل مستمرة إلا أنها لم تطور، كما أن تركيا توجد حل القضية الفلسطينية حسب حل الدولتين ولا تفرط بالقدس والمسجد الأقصى باعتبارها مقدسات إسلامية.(اكيول، ٢٠١٠: ٢).

وجاء القرار التركي السياسي الخارجي متطورا في النظرة والبعد، حيث أن تركيا سعت ومنذ عام ٢٠٠٢ إلى التقرب من إسرائيل، وعقد مفاوضات سورية إسرائيلية غير مباشرة في أنقرة، كما أن تركيا كلاعب أساس في المنطقة ترغب بالعمل مع الولايات المتحد في الشرق الأوسط، شرط أن لا تتبع واشنطن سياسة القوة والترويع، كما أنها تعمل مع

واشنطن أيضا في العراق لجمع السنة والشيعة، ورفع الحصار عن غزة وجمع كافة الأطراف الفلسطينية، وإحلال المصالحة الوطنية الفلسطينية ، ودعم حماس.(اكيول، ٢٠١٠: ٢).

إن حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان انتهج سياسة الزعيم التركي تورغوت اوزال الاقتصادية، وتعاون سياسيا مع الغرب، واظهر تسامحا أكثر مع العلمانية، واكتشف الهوية الإسلامية لتركيا، واستمر في محاولة الاندماج في الاتحاد الأوروبي، واظهر تفهما كبير للقضية الفلسطينية ، كما أن هناك تقرب سياسي خارجي من دول المشرق وخاصة الإسلامية، وحوار مع حزب العمال الكردستاني ضمن سياسة تبرير الحوار لضمان السلام بدون سلاح بل باندماج اقتصادي حسب نهج احمد داود اوغلو الذي يؤيد نظرية العمق الاستراتيجي.(ليفاك، ٢٠١٠ :٣).

ومجمل القول، حول تطور القرار السياسي التركي الخارجي بعد عام ٢٠٠٢ أن السياسة الخارجية التركية اتخذت في السنوات التي تلت عام ٢٠٠٢ قرارات ذات جدوى، وتدل على أن تركيا أصبحت من اللاعبين الاصلاء الفاعلين في المنطقة، حيث اتسمت السياسة الخارجية بعد ٢٠٠٢ بالتوازن فيما يخص عددا من القضايا في المنطقة كالعراق والقضية الفلسطينية، وعملية السلام في الشرق الأوسط ، ودروها في الملف النووي الإيراني إضافة إلى ثورات الربيع العربي (جودية، ٢٠٠٩: ١).

إن التغير في السياسة الخارجية التركية في السنوات الأخيرة جاء بسبب عدة عوامل موضوعية نتيجة للتغيرات العميقة التي شهدتها الساحة التركية الداخلية والنظام العالمي على السواء، خاصة إذا انطلقنا من تعريف وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر لها بأنها ترجمة لتفاعل مجموعتين العوامل، احدهما وأهمها الأبنية الهيكلية، وثانيها اعتبارات النظام الدولي.(جودية، ٢٠٠٩: ١).

وهكذا نرى التطور الدراماتيكي في القرار السياسي الخارجي التركي منذ عام ٢٠٠٢، والذي يتسم بالتوازن.

المبحث الثاني :

ثوابت السياسة الخارجية التركية

ثوابت السياسة الخارجية التركية قد تتغير حسب توجهات رئيس الدولة، ففي عهد الرئيس رجب طيب أردوغان أو بالأحرى في عهد حزب العدالة والتنمية والذي تسلم الحكم عام ٢٠٠٢ وما زال، وظفت مجموعة من القضايا السياسية الخليجية واعتبرت ثوابت لخدمة السياسة الخارجية التركية، وقد برز في هذا الإطار قضية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وقد وظفه الحزب سياسيا لمحاولة تأكيد مناصرة تركيا للقضية الفلسطينية التي تعد احد ثوابت السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية، وقد حاول أردوغان توظيف هذه القضية لتعبئة الطاقات المحلية، وشحذها لدعمه في الانتخابات، اخذا في الحسبان تنامي النزعة المحافظة في المجتمع التركي، الذي يتعاطف تلقائيا وتاريخيا مع القضية الفلسطينية.(عبدالقادر، ٢٠١٥: ٢) .

وعلى الرغم من محدودية تأثير الرئيس التركي في صوغ ملامح توجهات السياسة الخارجية التركية ، فإن تصريحات أردوغان، وأهدافه المركزية السلطوية التي جعلها بين رحى يديه، رغم الانتقال إلى مقر تشانقيا الرئاسي، فضلا عن محاولة تصوير الانتصار الانتخابي قبل عام ٢٠٠٢، بحسبانه إعادة تموضع للتيارات الإسلامية في المنطقة، إنما توضح ثوابت أخرى لسياسة الخارجية التركية التي تتمثل في المحافظة على العلاقات التركية العربية حسب نمطها وطبيعتها وتشابكها.(عبد القادر، ٢٠١٥، ٢-٣).

لقد شرعت تركيا مع بداية ٢٠٠٢ في تطوير ثوابتها ورؤيتها وسياستها على نحو يتواكب مع المستجدات في القرن الحادي والعشرين، وبذلت جهودها لإرساء رؤيتها على أرضية صلبة توظف فيها مورثاتها الحضارية والجغرافية التوظيف الأمثل، ومن ثم يتعين على تركيا الالتزام بستة ثوابت ومبادئ حتى يتسنى لها تطبيق سياسة خارجية ايجابية فعالة، وتلك الثوابت والمبادئ قد تتغير حسب المصلحة الإستراتيجية وأهمها التوازن بين الحرية والأمن، والحقيقة انه ما لم تحرص دولة من الدول على إقامة التوازن بين الحرية والأمن بداخلها، فإنها ستكون عاجزة عن التأثير في محيطها، كما أن مشروعية النظم السياسية يمكنها أن تتحقق عندما توفر هذه النظم الأمن لشعوبها، مع عدم تقليص حرياتها في مقابل ثوابت

السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية التي تخضع لمصالح كلا من تركيا والبلدان العربية، فتركيا لها ثوابت في سياستها الخارجية مع كل بلد عربي، وتختلف في ثوابتها ومتغيراتها باختلاف البلد العربي، ولكن أهم ثوابت تجمع البلدان العربية في سياستها الخارجية مع تركيا القضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي، (محاربة الإرهاب، وقضية الأمن والتوازن الأمني والإقليمي).

سنتناول في هذا المبحث المطلبين التاليين وهما :

المطلب الأول : المتغيرات الدولية في السياسة الخارجية التركية.

المطلب الثاني : المتغيرات الإقليمية في السياسة الخارجية التركية .

المطلب الأول :

المتغيرات الدولية في السياسة الخارجية الدولية

أصبح تحول السياسة الخارجية التركية موضوعا شائعا يثير المناقشات حول الأسباب الأساسية والموارد والجهات الفاعلة والنتائج الطبيعية وذلك لطبيعة تقدم السياسة، هذا التغير إنما جاء نتيجة للتغيرات الإقليمية والدولية التي أثرت على السياسة الخارجية التركية ، وهذه المتغيرات والتغير اوجد تحديات جديدة لأولئك الذين تبنوا نماذج عامة لفهم وتفسير السياسة الخارجية التركية.

ومن المتغيرات الدولية التي أثرت على السياسة الخارجية التركية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وبالأخص بعد انتهاء الحرب الباردة مثل التغير في طبيعة وتطور النظام الدولي، ونهاية العالم الأحادي القطبية، وظهور مراكز قوى جديدة، وحدوث تغيرات داخلية في تركيا، بما في ذلك بسط السيطرة المدنية على الجيش ، وظهور عام يقظ في السياسة الخارجية التركية.

إننا نعيش عصر المتغيرات السريعة، وتبعا لذلك تكتسب مواضيع السياسة الخارجية أيضا طبيعة معقدة ومختلفة، وحيث أن مواكبة سرعة التغيرات والمستجدات التي نعيشها في عالمنا اليوم، وإمكانية اتخاذ الخطوات اللازمة في الوقت المناسب تعتبر من اكبر التحديات والمهام التي يواجهها صناع القرار في أيامنا هذه، وفي أجواء كهذه تظهر المستجدات الراهنة لنا أن أهم احتياجات المرحلة القادمة هي ترسيخ الشرعية الدولية، والترابط الاقتصادي المتبادل، واحترام حقوق الإنسان، وتبني سياسة خارجية تركية ذات بيئة مستدامة، وإرساء السلام والاستقرار محليا ودوليا.(وزارة الخارجية التركية، ٢٠١٤: ١-٢).

إن عملية التغير غير العادية تقوم ببلورة المواضيع الأساسية في السياسة الخارجية التركية والتي تقع في إحدى النقاط الهامة التي تتقاطع فيها مختلف ديناميكيات السياسة الخارجية، وفي الوقت الذي ينبغي أن تستثمر فيه الفرص التي تتيحها لنا العولمة لإحياء آمال السلام الدائم، فإن المسائل التقليدية التي تواجهها تركيا باستمرار مثل الإرهاب، وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وأنشطة الجرائم المنظمة العابرة للحدود والهجرة غير الشرعية، إلى جانب المسائل الأمنية، تلقي بظلالها على السياسة الخارجية التركية.

وقد حازت عملية إتباع تركيا لسياسة خارجية حازمة وبناءة في المنطقة أهمية أكثـــر، وقد أظهر لنا التاريخ أن المتغيرات الدولية والإقليمية مهما كـــان مـــستواها لا تـــؤثر علـــى الحضارة الكبيرة وتنامي سياستها، الخارجية عبر اتخـــاذ الخطـــوات الـــصحيحة، واســـتغلال الطاقات الكامنة بشكل مناسب، أما الأخطاء فإن عبؤها على العالم بأكمله .

سنتناول في المطلب القسمين التاليين وهما :

أولا : المتغيرات الدولية قبل ٢٠٠٢ وأثرها على السياسة الخارجية التركية.

ثانيا: المتغيرات الدولية بعد ٢٠٠٢ وأثرها على السياسة الخارجية التركية.

أولا : المتغيرات الدولية قبل عام ٢٠٠٢ وأثرها على السياسة الخارجية التركية :

تمارس تركيا سياسة خارجية ديناميكية وذات رؤى لضمان سير المستجدات في منطقتها التي يلمس فيها المتغيرات الدولية العالمية بشكل اكبر، في مجراها الايجابي، وفي هذا الإطار، يعتبر إتباع سياسة خارجية بناءة وحكيمة واستباقية وواقعية ومسؤولة ومتعددة الأبعاد، من أهم الوسائل التي شانها أن تمكن تركيا من الوصول إلى أهدافها على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي نتيجة هذه المقاربة والجهود التي بذلتها، أصبحت تركيا التي تهدف إلى إرساء السلام والازدهار غي منطقتها ، دولة بإمكانياتها وقدراتها المتزايدة باستمرار، ومصدرا للأمن والاستقرار، وتبذل مساع صادقة لتأسيس نظام يفتح المسار أمام الازدهار والتنمية البشرية والاستقرار الدائم، وقد تبوأت تركيا مكانتها هذه نتيجة موقفها المبدئي المستند على الشرعية ومراقبة التوازنات واعتقادها الراسخ بان ضمان أمنها واستقرارها مرتبط بالأمن والاستقرار في منطقتها، ولدى تدقيق تفصيل موقفها هذا نجد جهودا مكثفة ومبادرات رائدة هامة تهدف إلى تأسيس مناخ يسوده الأمن والسلام والطمأنينة مع الدول العالمية ودول المنطقة على حد سواء.(عواد، ٢٠١٤: ٢٥).

إن نجاح تركيا في هذه السياسة يعود إلى كونها دولة ديمقراطية عميقة وعريقة ذات مزايا جغرافية وتاريخية، ولكون سكانها من الشباب المثقف والمتعلم، وبسبب امتلاكها اقتصادا ديناميكيا، ثم إن مجالات اهتمام السياسة الخارجية التركية التي تم البدء بتطبيقها بعد حشد العناصر المكملة لها مثل السياسة والاقتصاد والثقافة، هي النطاق العالمي.

وفي هذا السياق تحافظ تركيا على عزمها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر من أهم مراحل الجهود التي تبذل من أجل الوصول إلى مستوى الحضارة المعاصرة التي انطلقت منذ مائتي عام وتعززت بإعلان الجمهورية، وتولي أهمية كبيرة على مواصلة روح التحالف إدراكا منها بالخدمات الكبيرة التي يقدمها، حلف شمال الأطلسي المستمر في التوسع للسلم العالمي .(ايشلر، ٢٠١٤: ١-٣).

ومن جهة أخرى، وفي إطار الأهمية الكبيرة التي توليها تركيا لعلاقاتها عبر القارات، تعمل على تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية بشكل عام، وتقيم علاقات وثيقة مع كل منها، أضف إلى ذلك دول البلقان والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب القوقاز وجنوب آسيا إلى جانب دول وسط آسيا التي ترتبط بأواصر تاريخية وثقافية، كما أن العولمة والتي تعتبر إحدى المتغيرات الدولية على السياسة

الخارجية التركية لها دور في تقريب المسافات، ومن هنا بدأت تركيا بالانفتاح على الدول الإفريقية، الواقعة في جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والباسيفيك، وإدراكا من تركيا بشان المسائل الدولية أنها لن تحل إلا عبر التعاون العالمي الوحيد لتحقيق التعاون العالمي المبني على المشروعية الثابتة والمشاركة الواسعة النطاق، ومن هذا المنطلق فقد رشحت تركيا نفسها لعضوية مجلس الأمن للفترة من ٢٠١٥-٢٠١٦ لمواصلة مهامها ومسؤولياتها الحضارية الملقاة على عاتقها.(Turkey, foreign affairs, 2014 :1-2) .

لقد شهدت تركيا منذ العام ٢٠٠١ أكثر فتراتها حضورا خلال تاريخها المعاصر ، إذ أن سياستها الخارجية تحظى بقدر غير مسبوق من التعليق والاهتمام، والمستمر في السياسة الخارجية التركية هو محاولة التحاقها بركب الغرب والذي بدا من اللحظة العثمانية، التي شعرت بالانكسار والعجز أمام الغرب أمام اللحظة الاوزالية في ثمانينيات القرن الماضي التي ظهرت امتدادا للامتداد التركي من بحر الادرياتيك إلى حدود الصين، بما يتناسب مع الدولة المركز والجغرافية المرنة.(جريدة عنب بلدي، ٢٠١٤، العدد ١٣٣).

إن المتغيرات الدولية في مجالات فعل السياسة الخارجية التركية هي : (جريدة عنب بلدي، ٢٠١٤: العدد ١٣٣).

١- الاتحاد الأوروبي.

٢- الولايات المتحدة الأمريكية.

٣- الشرق الأوسط ووسط آسيا جنوب القفقاس .

إن الدولة التركية سعت منذ عقود طولية إلى توطيد علاقاتها مع اللاعب الرئيسي الدولي الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا في المرتبة الثانية من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية في حين لم تهتم بالمستوى نفسه بمسالة إقامة العلاقات مماثلة مع دول الشرق الأوسط ودول الجوار الجغرافي. وقد بدأت تركيا منذ العام ١٩٩١ تدرك أهمية الموقع الجيوسياسي لدول الشرق الأوسط خاصة بعد تداعيات حرية الخليج الثانية في العام ١٩٩١ وقبلها أحداث انهيارات الاتحاد السوفياتي الذي كان اللاعب الأساس إلى جانب بين الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وعملية التسوية المجزاة في الصراع العربي الإسرائيلي، لان تركيا، كدولة، ظلت إحدى أهم دول الشرق الأوسط التي ظلت بعيدة عن الأحداث التي ظلت مضطربة رغم النضال المسلح الكردي فيها، وما رافقه من اضطرابات في مدن داخلية كبرى، بالإضافة إلى الاضطرابات التي عمت وما زالت تعم المدن الكردية، مما عمق مخاوف تركيا تجاه القضية الكردية هو نشوب حرب الخليج الثالثة، وذلك في العام

٢٠٠٣، وتصاعد المطالب الكردية في العراق، خاصة أن تركيا كانت قد رفضت عبر برلمانها وحكومتها فتح الجبهة الشمالية لقوات الحلفاء واستخدام أراضيها للمساعدة في الحرب، بالإضافة إلى تصاعد مطالب حزب العمال الكردستاني .(حسيني ، ٢٠١١: ١-٢).

ومنذ العام ١٩٨٠ أخذت تركيا توطد علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية عن طريق تعزيز دورها في منظمة المؤتمر الإسلامي، رغم أنها علمانية سارت في ركب علمانية كمال أتاتورك، وفي النصف الثاني من ثمانيات القرن الماضي نشأت متغيرات دولية وإقليمية وعربية منها : (Nursin,2013:1-2)

١. تراجع أسعار النفط.
٢. ضغط المؤسسة العسكرية التركية على الأحزاب لتعزيز علاقاتها مع حلف الأطلسي.
٣. إستراتيجية الولايات المتحدة وبروزها كقطب واحد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.
٤. الحرب العراقية الإيرانية.

كل تلك المتغيرات أثرت على تركيا فأعادت بعدها تركيا سياستها الخارجية في إطار المعسكر الغربي، وذلك لتلبية دعوة الجيش، لان الجيش التركي هو الجيش الوحيد في أنظمة العالم الذي لا تخضع تقاليده لسلطة رئيس الدولة أو رئيس الحكومة، وإنما يستمد سلطاته وصلاحياته من ذاته بحكم الدستور الذي وضعه كمال أتاتورك، والمؤسسة العسكرية التركية هي المؤسسة الأكثر تنظيما الأكثر استمرارا في المجتمع ويؤلف الجيش الأكبر بين جيوش دول الناتو بعد الولايات المتحدة الأمريكية.(Nursin,2013, 3) .

وبالنسبة للقضية الكردية فإن قضية الأكراد في تركيا من القضايا المتشعبة والمعقدة في الشرق الأوسط، بحكم تواجد الكرد في المنطقة الحدودية المشتركة بين كل من : تركيا والعراق، وسوريا، وإيران، مع وجود قلة منهم في لبنان وأرمينيا وأذربيجان، وبالنسبة لتركيا تشكل هذه المسالة مصدرا للتوتر وعدم استقرار العلاقات بينها وبين تلك الدول المجاورة، فأي تحرك إقليمي للكرد في أي دولة ستكون له تداعيات وانعكاسات على المناطق الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن قضية الأكراد من ضمن القضايا التي تشكل تهديدا للأمن والتوازن داخل المجتمع التركي ووحدة الأراضي التركية، وقد أصبحت هذه القضية في تركيا ملفا دائم التوتر في العلاقات التركية ليس مع العراق وإيران وسوريا فحسب، بل مع دول الاتحاد الأوروبي ، إذ تصر أنقرة على أن القضية الكردية من صنع الخارج وأنها مشكلة إرهاب، في حين أنها في جوهرها قضية تركية داخلية يعود تاريخها إلى أكثر من ثلاثة قرون عندما كانت ولايات كردستان داخل الدولة العثمانية. (حسيني، ٢٠١١: ٢).

وبعد حرب العراق الدولية عام ١٩٩١ التي شكلت هذه الحرب محطة فاصلة بين مرحلتين بالنسبة إلى السياسة الخارجية التركية والأمن القومي التركي، وكان لها تأثيراتها وتداعياتها المهمة على مجمل الثوابت التركية تجاه العراق والولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الدور التركي كانت تشير إلى أن الديمقراطية التي ستبث في العراق ستمتد إلى الدول المجاورة مما عزز من مخاوف تركيا أكثر، لا سيما التصريحات التي كانت تشير إلى ضرب أمريكا لسوريا وإيران ومسالة إقامة دولة كردية مستقلة بالتأكيد ستشتمل المناطق الكردية في تركيا، وهذا كان تشكيل خطا احمرا بالنسبة لتركيا.(حسيني، ٢٠١١: ٣) .

وكانت أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد وقعت ضمنا باتجاه تعزيز مكانة تركيا الإستراتيجية، حيث بدا أن لها دورا ممكن أن تلعبه ضمن المتغير العراقي، وهي لم تتردد في فتح مجالها الجوي وتقديم قاعدة انجرليك الجوية لتسهيل العمليات الحربية الأمريكية في الهضبة الأسيوية، وعلى الرغم من ذلك فإن أحداث أيلول١١/ سبتمبر كانت لها تداعيات في اتجاه آخر بالنسبة للأتراك ، حيث قادت هذه الأحداث إلى وجود عسكري أمريكي متقدم في آسيا الوسطى، والدور التركي وفي ظل وجود حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان يسعى لممارسة دور ينسجم مع التحولات المستجدة في البيئتين الدولية والإقليمية دونه تحديات كبيرة، وعلى رأسها العامل الاقتصادي والسياسي والجيوساسي.(مرهون، ٢٠٠٣: ١-٣).

ثانيا : المتغيرات الدولية بعد عام ٢٠٠٢ وأثرها على السياسة الخارجية التركية :

مع استلام حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ تغيرت معطيات السياسة التركية الكلاسيكية قبل عام ٢٠٠٢، وعمل الحزب وقادته وما زالوا يعملون على أحداث تغييرات داخلية سياسية واجتماعية واقتصادية، وعلى استغلال المعطيات الجيوسياسية، والجغرافية لتحويل تركيا إلى قوى عالمية كبرى في الوقت الذي تشهد فيه خريطة ما يسمى " الشرق الأوسط " أعادت تشكيل وتوزيع المراكز القوة والسلطة والقرار وتتزاحم القوى الإقليمية كإيران على حجز مكان لها في الخريطة الجيوسياسية، والجغرافية، التي نشأت بعد انهيار البوابة الشرقية للعالم العربي اثر احتلال العراق، ومن قبله إقصاء النظام الأفغاني " الطالباني" ونجح الحزب ولاسيما الثلاثي (أردوغان، غول، اوغلو) في دفع تركيا نحو الارتقاء الإقليمي والدولي عبر تعزيز قوتها الناعمة وجعلها نموذجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على مستوى المنطقة، ترافق ذلك مع صياغة نظريات ومفاهيم تركية تتناسب مع متطلبات الصعود الذي تدور حوله باقي الدول في المنطقة .(باكير، ٢٠١١: ٢٥) .

إن حزب العدالة والتنمية بعد استلامه الحكم عام ٢٠٠٢ نجح في جعل النظام السياسي في تركيا أنموذجا عالميا دوليا يلفت الانتباه، ليس لما ينصب عليه نظريا وإنما للتفاعلات الدولية الإقليمية التي نتجت عنه وللمفاعيل التي يمكن أن تنتج عنه فيما لو تم تطبيق تجربته في أماكن أخرى على الصعيد الإقليمي والدولي، لكن حقيقة أن تجربة حزب العدالة والتنمية، منذ العام ٢٠٠٢ نجحت في جعل النظام السياسي في تركيا نموذجا امبريقيا (تجريبيا) يستحق الاحترام ، فأصبحت دول العالم تتحدث عن هذا الأنموذج الذي يتمحور حوله قيم أساسية هي الديمقراطية، والعلمانية، والإسلام.(غرايبة، ٢٠١١: ١٩-٢٠)

ونستطيع القول أن ممكن تحول النظام السياسي التركي إلى أداة من أدوات القوة الناعمة، على الصعيد الدولي والإقليمي هو انه يمثل نموذجا للإسلاميين عن الكيفية التي يستطيعون من خلالها التعامل مع الأوضاع الداخلية في بلدانهم عبر الواقعية والبرجماتية والاعتدال، ويمثل نموذجا للديمقراطية الإسلامية المعتدلة التي تبحث الولايات المتحدة الأمريكية عنها وتسعى إلى تعميها، ويمثل نموذجا لقدرة الهوية الإسلامية على التكيف وتقدير القيم الإسلامية في المجتمع من حرية وحكم القانون والعدالة والإصلاح والشفافية.(غرايبة، ٢٠١١: ٢٠).

لم يكن صعود التيار الإسلامي في تركيا بالأمر الهين نظرا لطبيعة الدولة التركية العلمانية الصارمة والتي يحرم دستورها التطرق إلى الشأن العام من منظور ديني، وقد ظلت المؤسسة العسكرية الحارس لهذه العلمانية، ولهذا فقد سبق وصول العدالة والتنمية إلى الحكم عقودا طويلة تخللها تغيرات عسكرية وتنظيمية ساعد عليها تراكم الخبرة واستخلاص الدروس خاصة من تجربة نجم الدين اربكان، ويمكن القول أن حقائق التطور السياسي في تركيا تتجه لصالح دولة ديمقراطية تحترم الإسلام والمتدنيين، ولا تنفي العلمانية وإنما تهذبها لتكون أكثر انفتاحا وديمقراطية وتجاوبا مع حقائق العصر.(غرايبة، ٢٠١١: ٢٠)

وقد تبنى حزب العدالة والتنمية بعد عام ٢٠٠٢ مقاربات جديدة للحد من أزمة الهوية التي يعيشها المجتمع التركي على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، ويمكن تلخيص أهم التطورات على هذا الصعيد في النقاط التالية : (ثلجي،٢٠١١: ٣٥)

١. أولا ظهور الوجه السياسي الذي ينتمي إلى الهوية الإسلامية على السطح ، فرغم أن حزب العدالة والتنمية لا يعلن أو لا يسمح له بان يشير إلى توجهاته الإسلامية، إلا أن الهوية الإسلامية التي تتمثل في فكر وسلوكيات أعضاء الحزب وجذورهم الحزبية

التي تتعدد إلى حزب الرفاه ولا تترك مجالا للشك بان الشعب التركي قد اختار الحزب الذي يمثل الهوية الإسلامية ولو لم يعلن عنها بشكل رسمي.

٢. ثانيا : العمل على الاعتراف بحقوق الأقليات وتلبية مطالبهم، فقد شهدت فترة تسلم حزب العدالة والتمنية انفتاحات ديمقراطية مهمة، تمثلت بإزالة العوائق أمام حريات الأقليات بشكل نسبي، وفتح المجال أمام مقاربات غير أمنية في معالجة الأزمة الكردية والأزمة الأرمنية .

٣. ثالثا : العمل على إحداث توازن في العلاقات السياسية الخارجية التركية الدولية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من جهة، وعلاقاتها مع العالم العربي والإسلامي من جهة أخرى، فقد شهدت فترة تسلم حزب العدالة والتنمية بعد عام ٢٠٠٢، وحتى الآن مواقف ايجابية مصيرية من قضايا العالمين العربي والإسلامي، ساهمت في تغيير الصورة السلبية لتركيا على الصعيد السياسي التي عرفها العالم العربي والإسلامي في القرن المنصرم، كما حاولت تركيا في هذه الفترة أن تقوم بدور فاعل ونشيط في صنع القضايا الإقليمية والدولية، ولذلك يمكن القول بان التغييرات الجذرية التي يشهدها المجتمع التركي في الوقت الراهن تمثل طبيعة في مسار تمثيل هذا المجتمع لميراثه الثقافي والتاريخي، وهي الطريقة الوحيدة التي من خلالها يمكن أن يتعافي من مشكلات الهوية المزمنة التي ظلت تغذي الاحتقان والتأزم،منذ نشأة تركيا الحديثة.

ومن الناحية الاقتصادية فقد تجاوزت الدولة التركية إلى حد كبير المشكلات المتعلقة بالاختلالات الناتجة عن الاقتصاديات الأساسية الكبيرة مثل العجز والتضخم، وتحسن أجواء الاستثمار حيث دخلت تركيا بين أكثر الدول جذبا للاستثمار الخارجي، وأصبحت تركيا في المرتبة السادسة عشر دوليا، والسادسة على المستوى الأوروبي، وبذلك تضيقت الفجوة ولأول مرة بهذه النسبة بين معدلات التنمية الأوروبية، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التغيرات بعيدة المدى يتوقع أن تطرأ على الخريطة الاقتصادية العالمية، والدور التركي المتنامي دوليا وإقليميا والرائد على المستوى الدولي، يتوقع من تركيا أن تشغل وضعا اقتصاديا مهما على المستوى العالمي للأسباب التالية .(اوزتورك، ٢٠١١: ٤٨)

١. زيادة القوة الشرائية للأتراك بشكل سريع.

٢. أثبتت المنتجات التركية قدرتها على التنافس دوليا وإقليميا، وتنافس دولا أخرى مثل مصر وروسيا وإيران من خلال موقعها الجيوسياسي الذي يتوسط القارات الثلاثة آسيا أوروبا وإفريقيا، ومن خلال قوتها الاقتصادية التي تتعمق وتنفتح على العالم.

٣. زياد مبادرات الدولة التركية من ٣٠ مليار إلى ١٣٠ مليار دولار خلال خمس سنوات، وتنوع أسواق صادراتها، حيث تعتمد الصادرات التركية بشكل خاص، على المنتجات الصناعية وتباع نصف الصادرات التركية إلى أسواق الدول الأوروبية الأكثر تطورا، ويباع النصف الآخر إلى أكثر من ١٨٠ دولة من دول العالم الأخرى.

٤. الإصلاحات الاقتصادية التي أعقبت أزمة ٢٠٠١، والتي شملت سلسلة من الإصلاحات على اتجاه اقتصاد السوق سنة ١٩٩٩ برعاية من صندوق النقد الدولي والتي ترافقت بشكل متوازي مع وجود مشاكل اقتصادية أدت إلى إضعاف الاقتصاد التركي، وبالرغم من وجود بعض الإشارات التي دلت على أن الأمور تسير على ما يرام في مطلع سنة ٢٠٠٠، إلا أن هذه السلسلة من الإصلاحات قد انتهت بأزمة عميقة سنة ٢٠٠١ والتي كان من مظاهرها : (اوزتورك،٢٠١١: ٤٨)

١) انخفاض معدل النمو.

٢) زيادة معدلات التضخم.

٣) ارتفاع العجز في ميزانية الدولة.

٤) ارتفاع سعر الفائدة.

٥) عدم استطاعة القطاعات الاقتصادية في الدول تحمل هذه التغيرات وتردي أوضاعها.

وبعد مجيء حزب العدالة والتنمية تم تغيير قسم كبير من الافتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها برنامج صندوق النقد الدولي ، ومنها الاعتماد على نظام الصرف الثابت عوضا عن نظام الصرف المرن، وتم التزود باحتياطات خارجية بلغت ما يقارب ٢٥ مليار دولار من أجل ضمان نجاح البرنامج، ومن هنا بدأت موجة كبيرة من الإصلاحات تجتاح القطاعات المالية والإدارية.

المطلب الثاني : المتغيرات الإقليمية في السياسة الخارجية التركية

شهدت السنوات الأخيرة تزايد ظهور الدور التركي والاهتمام في غالبية القضايا المحورية في الشرق الأوسط، ولاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية في ٢٠٠٢ وإعلانه تدشين سياسة تركية جديدة تجاه المنطقة قوامها تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية للاستقرار، وطرف فاعل في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة، إلا أن هذه السياسة ما لبثت أن واجهت تحديات جمة في اثر اندلاع شرارات الربيع العربي التي ما لبثت أن استشرت في المنطقة العربية، الأمر الذي اخل بالتوازنات القائمة، وما زالت فصول الربيع العربي تتوالى وتتسارع، وما زالت آثارها مستمرة في مصر وسوريا واليمن والعراق وبعض الدول العربية مهددة السياسات والتوازنات الإقليمية برمتها والتي من أبرزها الدور التركي.(فولر، ٢٠٠٩: ٢٠٧-٢٠٨).

إن الموقع الجيوساسي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، ويبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية، ويعود عليها بالمنافع الاقتصادية العديدة سواء في إطار علاقاتها التجارية، أو من خلال عبور موارد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية، ويمنحها موقعها هذا مجالا أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي والدولي من ناحية ثالثة.(زغبي، ٢٠١١: ١-٢).

وقد بدأ ذلك واضحا جدا بالنسبة إلى الدور التركي في محيطه الإقليمي إبان سنوات التوتر بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا خلال سنوات إدارة الرئيس بوش الابن في كل ما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط، لقد تخوفت تركيا حينها من اتساع شقة الاختلاف بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بسبب التناقض الواضح بين المصالح التركية وبين أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط ، وتزايدت مخاوف تركيا من فقدانها السيادة نتيجة الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية الأمريكية في المنطقة، والتي تقع خارج نطاق السيرة التركية، وقلقها العميق من إهمال الولايات المتحدة الأمريكية الملحوظ للكرامة والشرف القومي التركي، ومحاولة دفعها إلى صراعات إقليمية غير مرغوب فيها، وخسارتها لخياراتها السياسية الخارجية نتيجة التزاماتها تجاه الحليف الأمريكي، فضلا عن تشككها في موثوقية الالتزامات الأمنية الأمريكية خصوصا عندما تتناقض تلك الالتزامات مع المصالح الأمريكية في لحظة معينة. (فولر، ٢٠٠٩: ٢٠٨).

في هذا المطلب سنناقش القسمين التاليين وهما :

أولا : الأسباب الدافعة لدور تركي في الشرق الأوسط.

ثانيا : دور تركيا الإقليمي بعد عام ٢٠٠٢ وأثره على السياسة الخارجية التركية.

أولا : الأسباب الدافعة لدور تركي في الشرق الأوسط:

بالرغم من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية ، إلا أن قدرتها على المناورة والتحرك في هذه البيئة المتغيرة تصطدم بعدد من العراقيل، فأولا وقبل كل شيء هناك الضرر الذي تسببت به إدارة بوش المتهورة والقاتلة في العراق والتي خلقت استياء عميق عبر العالم العربي، ولطخت صورة الولايات المتحدة ، وقوة إيران وزادتها جرأة، يضاف إلى ذلك فشل إدارة بوش في التحرك لوقف حروب إسرائيل ضد لبنان ٢٠٠٦ والفلسطينيين (الضفة الغربية في ٢٠٠٢، وغزة في ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، والتي لم تؤدي إلا إلى تعميق الغضب العربي من الولايات المتحدة, وأخيرا ورغم نية أوباما تغيير الاتجاه، فإن التصلب الإسرائيلي والانقسام الحزبي العميق في واشنطن كان يحبطان جهوده مرارا وتكرارا، كما أن علاقات الولايات المتحدة الوثيقة مع إسرائيل قد قلصت من قريحتها على لعب دور مهم في المنطقة العربية، وفي اثر اندلاع الربيع العربي وتساقط حلفاء الولايات المتحدة واحدا تلو الآخر، وفي ظل هذه الظروف الإقليمية لم تجد الولايات المتحدة سوى تركيا كحليف مهم في المنطقة.(زغبي، ٢٠١١: ٢-٣).

وعليه يمكن تقسيم الأسباب الدافعة لدور تركي إقليمي في المنطقة والنابعة من البيئة الإقليمية إلى الآتي :

١- حالة الفراغ التي تسود المنطقة بعد انهيار النظام الإقليمي، وحالة التفكك والتردي اللذين اعتريا الوضع الإقليمي العربي بشكل عام، وخصوصا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.(اوغلو، ٢٠١٠: ٥٨٦).

٢- تمتلك الدول العربية مفاتيح أساسية في الصراع الجيوبولتيكي العالمي، ولا يمكن تصنيف إمكاناتها فقط في خانة موارد الطاقة من نفط وغاز، فالدول العربية تطل على المضايق البحرية المتحكمة الأهم في العالم المتجهة من الشرق الأوسط شرقا وحتى أوروبا الغربية والولايات المتحدة غربا، أي في مضائق هرمز وباب المندب، وقناة السويس، وجبل طارق، وتشكل هذه المضايق عنق الزجاجة للسلسلة البحرية الأهم في نصف الكرة الغربي، تأسيسا على ذلك لا يمكن حصر أهمية الدول العربية في النفط والغاز فقط، بل إن جغرافيتها الأساسية لا تقل عن أن لم تكن تتفوق على الأهمية الجيوبولتيكية، لكل من إيران وتركيا في حسن الصراعات الكونية. (اللباد، ٢٠١٠: ١-٢).

٣- تمتد تركيا إقليميا في المنطقة بتكاليف سياسية اقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه، بحيث أن الجدوى الإستراتيجية من لعب هذا الدور تكون متحققة تماما في حالة الشرق الأوسط، وتكفي هنا الإشارة إلى الدور الإقليمي الإيراني، الذي استثمرت فيه إيران ماليا وأيديولوجيا لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والحراكات والأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عاما.(اللباد،٢٠١٠: ٢)

٤- إن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في حوار تركيا الذي يمكنها فيه لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية، بالمقارنة مع القوقاز حيث النفوذ الروسي، أو في ألبانيا والبوسنة حيث نفوذ دول أوروبا الوسطى.

٥- الصورة الايجابية لتركيا عند شرائح عربية واسعة، والترحيب غير المسبوق لأوسع القطاعات العربية بدور تركي في المنطقة لأول مرة منذ قيام الجمهورية عام ١٩٢٣م، ووصل الأمر إلى حد الحديث عن النموذج التركي، وضرورة الاستفادة من الدروس التي يقدمها، مثل التناوب السلمي على السلطة، وإدماج التيارات الإسلامية في العملية الديمقراطية، والفصل بين الحزب والدولة، وتوسيع هامش المناورة تحت سقف التحالف مع القطب العالمي الأوحد.

٦- توافر تاريخ مشترك بين تركيا والعرب، ووجود تقارب ثقافي وحضاري وديني ومذهبي بين تركيا والدول العربية، وهو ما لا يجعل تركيا عنصرا وافدا إلى المنطقة ويسهل قيامها بهذا الدور.(ونيشيك، ٢٠١٠: ١٠٨).

٧- العوامل المتعلقة بتركيا نفسها، ساهمت تطورات عديدة تتعلق بتركيا في تحسين صورتها في العالم العربي منها : (اللباد، ٢٠٠٩: ٥٥-٩٠)

أ. وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢م.

ب. قرار البرلمان التركي في عام ٢٠٠٣ بالامتناع عن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق.

ج. تحسين علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي، وبالتحديد بدء محادثات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في كانون أول /ديسمبر عام ٢٠٠٤م.

د. موقف تركيا حيال الحرب على غزة ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

ه. الموقف التركي الصلب من اعتداء إسرائيل على أسطول الحرية وقطع العلاقات مع إسرائيل، وإيقاف التعاون العسكري والاقتصادي معها، والذي اعتبر انه أقوى موقف مهم من دولة إقليمية يتخذ ضد إسرائيل.

و. حادثة دافوس عام ٢٠٠٩ وعندما وبخ رحب طيب أردوغان رئيس دولة الكيان الصهيوني على قتلهم الأطفال الأبرياء في غزة.

٨- العوامل المتعلقة بالمنطقة نفسها، غيرت التطورات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية في الشرق الأوسط من نظرة العرب أيضا إلى تركيا، حيث اوجد عدد من التطورات الأخيرة في المنطقة إحساسا بوجود أزمة، مثل انهيار عملية السلام العربي الإسرائيلي في عام ٢٠٠٠م، وتدهور النزاع الفلسطيني والغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، وصعود إيران كقوة إقليمية، والانقسامات الداخلية العربية، وثورات الربيع العربي وبخاصة الموقف التركي من النظام السوري والقضية السورية بشكل عام. كذلك فإن، المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، وإصرار بعض الأنظمة السلطوية على أساليبها، أدى إلى تعميق أزمة شرعية النظام العربي، وبهذا دخل العالم العربي إلى القرن الحادي والعشرين يصاحبه شعور عميق بالأزمة . وبالتالي فإن نظرة كثر من العرب لتركيا كانت تتجلى في المثال الجيد الذي استطاعت تركيا أن تمثله للغرب من جهة، والدول العربية والإسلامية من جهة أخرى، وهذا يدل بالتأكيد على قدرة تطابق وترابط قيم الإسلام مع قيم الديمقراطية، وعليه يمكن لتركيا أن تكون نموذجا يحتذى في العالم العربي (اللباد، ٢٠٠٩: ٥٥-٦).

٩- عوامل خاصة نابعة من البيئة الداخلية لتركيا ومنها :

أ. وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢م، وحرص قيادته على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعيا لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية في الدوائر المختلفة، وخاصة في دائرة الشرق الأوسط، وعزز هذا الاهتمام ما شهدته عن حر القوة التركية من تطورات ايجابية خلال هذه الفترة، ولاسيما في أبعادها الاقتصادية، حيث نجحت تركيا في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصادات المنطقة، والسادسة عشرة على المستوى العالمي، من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، وصاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة، سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية، أو الصراع العربي الإسرائيلي بمساراته المتعددة، أو أزمة البرنامج النووي الإيراني، أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة، وغيرها من القضايا.(معوض، ٢٠٠٩: ١).

ب. تبني حكومة العدالة والتنمية بقيادة أردوغان سياسة متعددة الأبعاد تلقى تكاملا لا تعارضا بين الهويات والتوجهات المتعددة للسياسة التركية، وتتمثل عناصرها الأساسية فيما يلي : (اوغلو، ٢٠١٠: ٤٤٦-٦٠٥)

- ضرورة تنشيط الدور التركي في المنطقة الشرق الأوسط بما يتجاوز حدودها المباشرة.
- تغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات، ورفض سياسات الحصار والعزل، وتشجيع سياسات الانخراط الايجابي .
- الاهتمام بالمدخل الاقتصادي لمعالجة الخلافات ، وتعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة.
- ضرورة الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تعزيز التعايش الثقافي.
- أهمية التنسيق الأمني ورفض سياسات المحاور وتأكيد مفهوم الأمن للجميع، مع عدم استبعاد إمكانية استخدام القوة العسكرية، لكن في إطار التوظيف الذكي لعناصر القوة التركية.(اوغلو، ٢٠١٠: ٤٤٦-٤٤٨).

وجسدت هذه الرؤية جنبا إلى جنب مع الأدوار التركية الفعلية تجاه قضايا المنطقة محاولة العدالة والتنمية الالتزام بنهج توفيقي توازني على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، بين التركيز على المصالح التركية الأمنية والاقتصادية والسياسية، من جهة، وإعادة صياغتها وتقديمها في إطار يوفق بين هذه المصالح ومصالح القوى الإقليمية المتعددة من جهة أخرى، وبين السعي لزيادة استقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية لها مصالحها المحددة ذاتيا بشكل مستقل عن الشعبية لارتباطاتها الغربية من ناحية، وتجنب الصدام المباشر مع رؤى ومصالح وترتيبات الولايات المتحدة والقوى الكبرى في المنطقة من ناحية أخرى.(عبد الرزاق، ٢٠١٢: ٣٢-٣٧)

ثانيا : دور تركيا الإقليمي بعد عام ٢٠٠٢ وأثره على السياسة الخارجية التركية :

مع مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم بقيادة أردوغان في تركيا وتجاوزه مشكلات الأحزاب العلمانية اليمينية بتبني الليبرالية الاقتصادية والخليط العلماني الإسلامي في خطابه السياسي، ومع فوزه الكبير في الانتخابات النيابية لثلاث دورات متتالية للأعوام (٢٠٠٢/٢٠٠٧/٢٠١١ /٢٠١٤) وتشكليه الحكومة بمفرده، تخلصت صناعة القرار السياسي

التركي من مشكلة الائتلاف الحزبية وتجاذباتها المتبادلة لصالح الانسجام الكبير بمنحها المزيد من الثقة وفاعلية الحركة مقارنة بالمرحلة السابقة لمجيء هذا الحزب، وعبرت عنها نخبة سياسية ذات رؤية إستراتيجية تؤمن بدور تركي محوري إقليمي حقيقي، معتمدة الوسائل الدبلوماسية وصيغة توازن المصالح، واستثمار تطور تركيا السياسي والاقتصادي ، والاستفادة من علاقاتها مع الوحدات، لقد اختلف المسرح السياسي التركي تماما بعد أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، إذ أن حزبا إسلاميا جديدا، هو حزب العدالة والتنمية الذي تنحدر قياداته من تجمع أحزاب إسلامية يدعي (حركة النظرة القومية) تسلم الحكم والسلطة بعد انتخابات ٢٠٠٢، وقد ابتعد حزب العدالة والتنمية بنفسه عن " حركة النظر القومية" وحدد أيديولوجيته " الديمقراطية المحافظة" من أجل موقعه نفسه ضمن التقليد الوسط يميني الراسخ الأسس ، لكنه ميز نفسه من بقية أحزاب وسط اليمن من خلال معارضته الشديدة لسياسات تركيا تجاه العراق وإسرائيل على وجه الخصوص، ومع ذلك، فقد عملت نخبة " العدالة والتنمية" جاهدة لإثبات ولائها للشراكة التقليدية مع الولايات المتحدة، واقر سياسة إصلاحية متتالية لتسريع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وعمل الحزب خلال فترة حكمه منذ عام ٢٠٠٢ وخاصة الفترة من (٢٠٠٢-٢٠٠٧) على تثبيت ركائز مصداقية بين حلفاء تركيا الأقوياء الذي كان يحتاج لدعمهم في تركيا ضد من عينوا أنفسهم حراسا للجمهورية من عسكريين ومدنيين .(يوسف، ٢٠١١: ٢-٣).

وخلال حرب الخليج الثانية ٢٠٠٣، لم يكن بمقدور أردوغان أن يغامر بإتباع سياسة حيادية كاملة، لأن حزبه لا يزال ضعيفا مقارنة بالنخبة الجمهورية، وكان يحتاج إلى دعم وشرعية دوليين، لذلك مارس ضغطا على حزبه لتمرير مذكرة عام ٢٠٠٣ كانت ستسمح للولايات المتحدة باستخدام تركيا قاعدة تغزو منها العراق وتسمح بإرسال قوات تركيا للمنطقة الكردية في شمال العراق، إلا أن المجلس، بمن فيه بعض أعضاء العدالة والتنمية تحت ضغط من زملائهم نواب البرلمان وتنامي المشاعر المعادية لأمريكا في الشارع التركي، رفض ذلك التمرير بفارق أصوات قليلة، على الرغم من دعم أردوغان ، ولكن كان لا يزال باستطاعة القوات الأمريكية استخدام قاعدة انجرليك الجوية لشن غاراتها، وتعتبر إحدى العواقب غير المقصودة ربما، لرفض مذكرة عام ٢٠٠٣، كان تمكين تركيا من فرض نفسها كلاعب مهم في الشرق الأوسط.(يوسف، ٢٠١١: ٣).

وقد تطورت علاقة تركيا منذ العام ٢٠٠٢ مع إقليمها واحد متغيرات هذه البيئة وهو العالم العربي برمته، حيث أن سياسة تركيا لم تتغير من العام ٢٠٠٢ تجاه التقارب مع العالم

العربي، بل أنها تتقدم باطراد مع معظم الدول العربية ومن المؤكد أن تركيا خرجت من أن تكون قوة معادية للعرب كما كانت خلال الحرب الباردة، ولا شك أيضا أن الانتماءات الإسلامية لحزب العدالة والتنمية لعبت دورا مهما في تعزيز هذه العلاقات والتوجه شرقا بدلا من الرهان على الاتحاد الأوروبي، وينتظر أن يستمر هذا التوجه الذي ازداد منذ تولي احمد اوغلو وزارة الخارجية مباشرة في أيار /مايو ٢٠٠٩ مع استمرار وضع الاتحاد الأوروبي العراقيل أمام استئناف المفاوضات بينه وبين تركيا ولاسيما في ما يتعلق بالمسالة القبرصية.(حزب البناء والتنمية، ٢٠١٠: ١-٢).

ومجمل القول، أن تركيا تجد لها مكانا مناسبا في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١٠ أي قبل اندلاع ثورات الربيع العربي، بحيث أوجدت جوا من التناغم السياسي مع دول الجوار، واتبعت سياسة (تصفير النزاعات والمشاكل) مع دول الحوار، ولكن بعد اندلاع ثورات الربع العربي أي بعد ٢٠١١ بدأت شيئا فشيئا تتناغم مع المعارضة، فوقوفها إلى جانب المعارضة السورية والذي جاء متدرجا لما جاء على لسان وزير الخارجية التركي " اوغلو" الذي ذكر أن تركيا أول دولة تسعى إلى أن يسود السلام في المنطقة وبالتحديد في سوريا، ولقد توقفت مسيرة صعود تركيا بوتيرة سريعة لم تتجاوز سنتين، كلاعب إقليمي يعول عليه، أو ترنحت وطأة استنهاض أمجاد افلت من رأسها تعميم نموذجها الإسلامي المصالح مع الكيان الصهيوني ونسج أوثق العلاقات معه.(سليمان، ٢٠١٤: ١-٢).

الفصل الثالث

العلاقات العربية- التركية

(نظرة في المصالح المتبادلة)

الفصل الثالث

العلاقات العربية – التركية (نظرة في المصالح المتبادلة)

مرت العلاقات العربية – التركية بشكل عام بمراحل من المد والجزر بين التقارب والتباعد؛ فبخلاف التطور الايجابي في هذه العلاقات خلال مرحلة السبعينيات والثمانينيات ، شهدت مرحلة التسعينيات توترا ملحوظا، في ظل تصاعد قضايا خلافية مثل قضايا المياه والقضايا الأمنية والحدودية، فضلا عن التعاون العسكري الإسرائيلي التركي، والتدخل التركي في الأراضي العراقية لتعقب فلول " حزب العمال الكردستاني" والإعلان بين الحين والآخر عن الحقوق التاريخية في لواء الموصل العراقي.(مجموعة باحثين، ٢٠١٢: ٢٤-٢٥).

حاول نجم الدين اربكان تحسين العلاقات مع الدول العربية والإسلامية حين فرض عليه توقيع اتفاق التعاون مع إسرائيل، فقام فور توقيع الاتفاقية الثانية مع إسرائيل بزيارة شملت عدة دول إسلامية ، كما أوفد مبعوثين خاصين لكل من سوريا والعراق، وكان مبعوثه لسوريا عبد الله جول، لحل القضايا الخلافية حول المياه ونشاطات " حزب العمال الكردستاني". وعندما حاول اربكان تجميد اتفاق التعاون العسكري مع إسرائيل التي وقعت في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٦، فإن الجيش وقف له بالمرصاد، وهو ما أدى لتقديمه استقالته في ١٨حزيران/يونيو ١٩٩٧،(مجموعة باحثين، ٢٠١٢: ٢٥) .

لقد عادت تركيا إلى الساحة الشرق أوسطية مع تولي " حزب العدالة والتنمية" ذو الجذور الإسلامية، ذلك لان تركيا تربطها مصالح مع العرب تتمثل في المصالح الجيوسياسية والاقتصادية ولها مصالح وطنية قيل أي اعتبارات أيديولوجية وتتضافر مجموعة من العوامل لتؤهل تركيا للعب دورا إقليمي من بينها محفزات القوة الصلبة للدولة التركية الممثلة في اقتصاد قوي متجانس تحتل المركز السادس عشر عالميا من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، وقدرات عسكرية وبشرية ضخمة، إضافة إلى أدوات القوة الناعمة مثل جاذبية المشروع الذي تقدمه وما تظهره من تجربة نادرة في التناوب السلمي على الحكم في منطقة أصبحت فريسة للتناحر بين الأصولية والديكتاتورية وفوق ذلك تملك موقعا جغرافيا استثنائيا يعطيها مميزات جيوسياسية هائلة ناهيك عما خص التاريخ به تركيا من روابط مع دول الجوار في البلقان والدول العربية في الشرق الأوسط والقوقاز.(الجزيرة، ٢٠١٣: ٤-٥).

لقد قدمت تركيا أنموذجا فريدا في تعزيز دورها الإقليمي ومصالحها المتبادل مع دول المنطقة العربية من خلال التناوب على السلطة بين الأحزاب المختلفة وإدماج التيار الإسلامي في العملية الديمقراطية، والنموذج الاقتصادي الذي تقدمه تركيا باعتبارها اكبر اقتصاد في

الشرق الأوسط في الوقت الذي لا تملك فيه موارد الطاقة على العكس من غالبية الدول العربية، وقد وقفت تركيا بين الحداثة والمعاصرة ومقتضيات المجتمع المدني من ناحية مسالة الهوية بجذرها الثقافي والتاريخي والديني في إطار مقبول دوليا وإقليميا، وقد قدمت تركيا أيضا إطار متوازنا من علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، لتحقيق اكبر قدر ممكن من المصالح الوطنية، وحفظ قدر معقول من الاستقلالية ضمن إطار التحالف مع واشنطن.(الجزيرة، ٢٠١٣ : ٥).

سنتناول في هذا الفصل المبحثين التاليين وهما:

المبحث الأول : موقف تركيا من القضايا العربية. ٢٠٠٢-٢٠١٤.

المبحث الثاني : السياسية الخارجية التركية ٢٠٠٢- حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.

المبحث الأول :

موقف تركيا من القضايا العربية (٢٠٠٢-٢٠١٤)

أصبحت تركيا وبعد تسلم حزب " العدالة والتنمية" الحاكم في تركيا عام ٢٠٠٢ أكثر اهتماما بشؤون منطقة الشرق الأوسط، فلقد لعبت دور الوسيط بين سوريا وتركيا في المفاوضات غير المباشرة، والتي توقفت بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة نهاية ٢٠٠٧، ولقد استغلت تركيا علاقاتها قبل الربيع العربي بسوريا لتحرك دبلوماسيتها وبسرعة لاحتواء الأزمة، التي نشبت بين سوريا والعراق بعد تفجيرات ما سماه العراقيون بالأربعاء الأسود في أيلول /سبتمبر من عام ٢٠٠٢ على خلفية اتهامات وجهتها الحكومة العراقية ضد دمشق، في الوقت الذي لم تحرك الدول العربية الأخرى ساكنا بل لعبت دور (المتفرج) ، وقد امتد التحرك التركي إلى الملف الفلسطيني بالتنسيق مع مصر، وطاول دورها العراقي ولبنان ودول مجلس التعاون الخليجي وسواها .(السعد، ٢٠٠٣: ٦).

أثمرت العلاقات التركية العربية وخاصة قبل ثورات الربيع العربي ٢٠١١ عن توقيع سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية الهامة مع عدد من الدول في المنطقة، ووصل إلى حد استضافة اسطنبول لأول قمة افريقية حضرها ٥٣ من رؤساء الدول والحكومات الأفارقة، والهدف منها كان تعزيز الشراكة التركية الإفريقية في مختلف المجالات، علاوة على ذلك حضرت تركيا مؤتمرات جامعة الدول العربية وأسهمت في قوات الأمم المتحدة في لبنان وقوات حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، وتسلمت موقفا قياديا في منظمة المؤتمر الإسلامي وبعدها عقد المنتدى الثالث للتعاون التركي العربي الذي اختتم أعماله في ١٠حزيران ٢٠١٠، وكانت تركيا تحاول في كل مؤتمراتها التقارب من العرب ومشاركتهم قضاياهم ومشاكلهم وخاصة ضد ممارسات إسرائيل ضد الفلسطينيين .(السعد، ٢٠١٣: ٦-٧).

إن الانقسام العربي ، وغياب التنسيق والتعاون، وتعطيل آليات ومؤسسات العمل العربي المشترك، أسهم في نشوء حالة من الفراغ وانسداد الأفق، الأمر الذي أدى إلى تراجع الدور الذي تلعبه الدول العربية، خاصة مصر، أمام بروز قوة إقليمية مثل تركيا وإيران باتت تلعب أدوارا محورية، إذ يحمل الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط طابعا خاصا له ثقله من التوازنات وعمليات الحراك الإقليمي، وتحركه جملة من الأسباب، إلا انه في النهاية يصب في خدمة المصالح الوطنية التركية أولا، ودليل ذلك ما طرا على تحسين العلاقات السورية

التركية قبل اندلاع ثورات الربيع العربي، أو بالأحرى قبل (الأزمة السورية ٢٠١١)، ذلك لان تركيا تريد أن تجعل من سوريا بوابة لها إلى العالم العربي؛ لذا جرى في عام ٢٠٠٤ التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين وطبقت عام ٢٠٠٧، وفتحت الحدود دون تأشيرة دخول فضلا عن عشرات الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين.(سلميان،٢٠١٤ :٨).

سنتناول في هذا المبحث المطلبين التاليين وهما :

المطلب الأول : تطور السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية بعد ٢٠٠٢.

المطلب الثاني : موقف تركيا من الاحتجاجات الشعبية العربية. ٢٠١٠-٢٠١٤.

المطلب الأول :

تطور السياسية الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية بعد ٢٠٠٢

منذ وصول حزب العدالة والتنمية لسدة السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، وتركيا تحاول تطوير علاقاتها الخارجية مع العالم وخاصة العالم العربي لوجود أسباب كثيرة تربطها مع المحيط العربي منها ارتباطات جيوسياسية وجغرافية وأيديولوجية ومذهبية، ولأجل ذلك تبنت تركيا بعد تولي حزب العدالة والتنمية جملة مواقف منها على سبيل المثال رفض البرلمان التركي استخدام الأراضي التركية من قبل قوات الولايات المتحدة الأمريكية لغزو العراق، وانفتاح تركيا في سياستها الخارجية الجديدة على منطقة الشرق الأوسط، ومشاركة المنطقة في حل قضايا مثل القضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي، والأزمة السورية، الليبية والمصرية، وقد مثلت الدورة الثانية لنجاح حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٧، نقطة إعجاب من جانب كافة التيارات العربية، وتجربة الحزب في فن الحكم والإصلاح الاقتصادي والدمج المتميز بين العلمانية والإسلام.(باكير، ٢٠١١: ٤٣).

لقد آثار الدور التركي بأبعاده المختلفة الجدل حول طبيعته وحقيقته الدوافع المحركة له بين اتجاهات تبرز الطابع العملي البراجماتي للسياسية التركية وتركيزها على مصالحها الوطنية، وفقا لحسابات قصيرة الأمد، وأخرى مؤكد تحول السياسية الخارجية نحو الشرق في إطار استعادة تركيا ذاتها الحضارية تحت قيادة ذي مرجعية إسلامية، وثالثة تؤكد استمرار التوجه العربي لتركيا وأدوارها بالوكالة في المنطقة مع ارتباط نشاط تركيا بمساعيها لزيادة أهميتها الإستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي وفي مقابل ذلك، تزايد مساحة أنصار الخطاب التركي الرسمي لحكومة العدالة والتنمية بقيادة أردوغان من استرشاد السياسة التركية في عهدهم برؤية جديدة متعددة الأبعاد، ترى تكاملا لا تعارضا بين الهويات والتوجهات المتعددة للسياسة التركية، وتتمثل عناصرها الأساسية في : (معوض، ٢٠٠٩: ٩-١٠)

١) ضرورة تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة.
٢) تغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات.
٣) رفض سياسات الحصار والعزل، وتشجيع سياسات الانخراط الايجابي.
٤) الاهتمام بالمدخل الاقتصادي لمعالجة الخلافات وتعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وخاصة مع الدول العربية بعد ٢٠٠٢.

٥) ضرورة الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تعزيز التعـــايش الثقافي .

٦) أهمية التنسيق الأمني ورفض سياسات المحاور وتأكيد مفهوم الأمن للجميع.

وقد جسدت هذه الرؤية جنبا إلى جنب مع الأدوار التركية الفعلية تجاه قضايا المنطقـــة العربية، ومحاولة حكومة العدالة والتنمية الالتزام بنهج توفيقي توازني مع كافـــة المـــستويات الداخلية والإقليمية والدولية، بين التركيز على المصالح الوطنية التركية الأمنية والاقتـــصادية والسياسية، من جهة ، وإعادة صياغتها وتقديمها في إطار يوفق بين هذه المـــصالح ومـــصالح القوى الإقليمية المتعددة من جهة أخرى، وبين السعي لزيادة استقلالية الرؤية التركيـــة كدولـــة إقليمية لها مصالحها المحددة ذاتيا بشكل مستقل عن التبعية لارتباطاتها الغربيـــة مـــن ناحيـــة، وتجنب الصدام المباشرة مع رؤى ومصالح وترتيبات الولايات المتحدة والقوى الكبرى فـــي المنطقة من ناحية أخرى.(اراس، وبينار، ٢٠١٠: ٥٥-٦٥).

سنناقش في هذا المطلب القسمين التاليين وهما :

أولا : تحولات السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية.

ثانيا : التحديات التي تواجه السياسة الخارجية في المنطقة العربية.

أولا : تحولات السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية من ٢٠٠٢-٢٠١١:

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ غدت السياسة الخارجية التركية تشهد تحولات هيكلية عميقة تتمثل في محاولة جادة من جانب تركيا للتوجه شرقا أي باتجاه الدول والشعوب التي تدين بالإسلام في المنطقة العربية خاصة في والدول شرق آسيوية، والقوقاز والبلقان، وقد شهدت السياسة الخارجية التركية تحولات أساسية هيكلية عميقة على مستوى الفكر الجيوسياسي والجيوستراتيجي والممارسات السياسية، وقد أصبح هذا التحول واقعا وحقيقيا بعد استلام احمد داوود أغلو وزارة الخارجية التركية في تركيا تحت ظل حكم وسلطة حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان التي اتخذت مواقف سياسية وتاريخية، والذي أدرك انه بمقدوره التحول بالسياسة الخارجية التركية من الغرب إلى الشرق الإسلامي والعربي، حيث يمكن من جعل السيوسيولوجيا السياسية لتركيا تدعم سياسة الخارجية، وذلك بان تكون هذه السياسة في خدمة المصالح الاقتصادية الوطنية والمصالح التجارية للمجتمع المدني التركي. (عبد العظيم، ٢٠١٢ :٣-٤).

لقد أدرك حزب العدالة والتنمية بذلك أن أحداث تحولات في مختلف دوائر الرأي العام بتركيا، بما ذلك الاتحادات المهنية والتجارية ومنتديات رجال الأعمال ، ووجود ضمانة كافية لتدشين سياسة خارجية جديدة، إذ لا بد كذلك من إحداث تحولات في داخل النظام السياسي التركي ذاته، وذلك بإعادة صياغة العلاقة بين الساسة العسكريين الأتراك لصالح الساسة، إذ انه الملامح المميزة للحياة السياسية في تركيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلنطي في ١٨ شباط /فبراير عام ١٩٢٥ ومجلس الأمن القومي التركي، بهيئة كبار الجنرالات، وهو الجهة العليا المهيمنة على صياغة قرارات سياسة الخارجية التركية، وكان كبار الجنرالات الأتراك يرفضون دوما أي توجه خارجي تركي تجاه الشرق وخاصة المنطقة العربية، لان توجه تركية " الكمالية" العلمانية كان دوما باتجاه الغرب وخاصة قبل عام ٢٠٠٢، أي قبل مجيء حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان وتسلمه السلطة والحكم في الجمهورية التركية.(عبد العظيم، ٢٠١٢: ٣).

كانت تركيا تغير استراتيجياتها في مواجهة تطورات الحالة في منطقة الشرق الأوسط، ولكنها استخدمت نفس النمط من المبادئ السابقة في تحقيق ذلك، فبينما كانت تركيا تعترف بتعزيز الديمقراطية كفلسفة محورية للربيع العربي، كانت تهدف في ذات الوقت إلى قيادة هذا التحول الإقليمي من أجل تحقيق هذه العملية بدون تدمير لاستقرار إقليمي، ومع ذلك، لا

تزال هناك ثلاثة أبعاد تتحدى رؤية تركيا للمنطقة بصورة مباشرة، حيث تقابل هذه الأبعاد الثلاثة أيضا جوانب محددة من إعادة التوجه الاستراتيجي فيما يتعلق بالتطورات السياسية.(Onis, 2012: 45-63) .

لقد شكل السلوك السياسي للمجتمع الدولي أساسا من خلال مساندته العملية للتحولات في المنطقة، وكان هذا احد وأهم الجوانب المساندة للخطاب السياسي لحكومة أردوغان، والذي كان يجب أن يتحقق من أجل تنفيذ السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية، وتحقيق الاستقلالية الإستراتيجية في مواجهة الغموض السائد في المنطقة به وذلك من خلال حشد تأييد المجتمع الدولي، حاولت تركيا تطبيق سياسة أكثر نشاطا في مواجهة عملية التحول الإقليمية، ومع ذلك ، لم يكن لهذه الجهود أي اثر جيوبوليتكي جوهري لاحتواء الاضطراب الذي ولد في فترة ما بعد الربيع العربي في المنطقة العربية.(INAT, 2013: 1-3) .

لقد كان هناك تحولا جذريا هيكليا في السياسة الخارجية بعد عام ٢٠٠٢ إي بعد تسلم حزب العدالة والتنمية في تركيا، جاءت هذه التحولات على اثر تنامي قوة السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي من خلال المواقف القوية التي اتخذتها حكومة أردوغان بعد عام ٢٠٠٢، ومنها المشاركة في المؤتمرات العربية، وتحصيل عضوية تركيا كدولة مراقبة في الجامعة العربية، لقد جاءت تلك التحولات في السياسة الخارجية التركية مع وصول حزب العدالة والتنمية، لكن قبل عام ٢٠٠٢ كانت السياسة الخارجية التركية تتجه نحو الغرب، ولكن الأمر يبدو في شكله بعد عام ٢٠٠٢ رعاية تركية للمصالح العربية في ثوب إسلامي جديد.(اراس وآخرون، ٢٠١٢: ١٤٦-١٤٧).

لقد كان للتحول السياسي الخارجي التركي نحو المنطقة العربية أثره الواضح على الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل خاصة قبل الثورات العربية عام ٢٠١١، ولكن السبب في تركيبة تركيا الجغرافية التوجه الجديد لرؤيتها وسياستها الجديدة، الأمر الذي اثر على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ومن جهة أخرى فإن إسرائيل أيضا تدرك جيدا حقيقة حاجتها إلى علاقاتها مع تركيا وان أي تدهور في علاقاتها مع تركيا من شانه أن يزيد عزلة إسرائيل الدولية بشكل جوهري، ولهذا فإن إسرائيل لم تتجرا وتنتقد سياسة تركيا في ظل حكم العدالة والتنمية بقيادة أردوغان.(اراس وآخرون،٢٠١٢: ١٤٧).

إن تركيا تمثل بالنسبة للشعوب العربية النموذج السني في مقابل إيران التي تمثل النموذج الشيعي، ولذلك فإن تركيا بنموذجها المقبول لدى أكثرية الشعوب العربية حققت

نجاحات اقتصادية وسياسية، وتسعى تركيا إلى تعميق تطلع الشعوب العربية إلى النموذج التركي.

كما برز خلال فترة حكم أردوغان بعد عام ٢٠٠٢ والى الآن شيء من الالتباس ألقى بظلاله على العلاقات التركية العربية وخاصة العلاقات التركية الخليجية، وهو اختلاف الموقف من الإخوان المسلمين على وجه الخصوص في مصر والخليج والعربي والدول العربية الأخرى، إذ أن تركيا كانت متعاطفة مع حكم الإخوان المسلمون في مصر، وكانت تحبذ نموذجا إسلاميا معتدلا ذو طابع عربي في المنطقة .(عبد العزيز، ٢٠١٤ : ١-٦) .

ومجمل القول ، أن سياسة تركيا الخارجية في المنطقة إنما صعدت نتيجة التوافق الموضوعي، بين عوامل مختلفة، داخلية وخارجية، ويبدو أن التغييرات في السياسة الخارجية اليوم هي بالتحليل العميق نتيجة مدارك معينة لدى النخبة السياسية حول إتباع سياسية مناسبة وملائمة وهي نوع من الاستثمار في توافق نشط ووعي بالتغيير أكثر منه حياتية ودينية أو ثقافية، وقد تجلى ذلك بالتنظير للوسطية والتوليف والمزاوجة بين البعدين الشرقي والغربي، الإسلامي والعلماني في التكوين المعاصر، ومن ذلك مثلا التأكيد على أن طلب الانضمام الأوروبي والتحالف مع الولايات المتحدة، بكل ما يقتضيه ذلك من مواقف وسياسات، لا يتعارض مع الهوية الدينية، والتاريخية، أو العكس، وان التوسط بين الغربي والإسلام السياسي، وصولا إلى إقامة نوع من التحالف بينهما شكل فرصة أمام تركيا لان تكون الدولة المركز، بتعبير وزير الخارجية التركية احمد داوود اوغلو في الشرق الأوسط وربما في المجال الإسلامي، هذا في مقابل انفتاح دول المنطقة العربية على تركيا واندفاعها نحوها نوعا من الاستجابة للتحديات المختلفة لدى الدول العربية، أو لدى نظم الحكم فيها.(محفوض، ٢٠١٣: ٥-٦).

ثانيا : التحديات التي تواجه الخارجية التركية في المنطقة العربية :

واجه الدور التركي في المنطقة العربية العديد من الصعوبات والتحديات والتي كان من أهمها :

١) حدود القدرات الذاتية، وصعوبات الحفاظ على الصياغات والمعدلات التوازنية على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية بشكل متزامن، واعتماد العديد من هذه الصياغات التوفيقية على تعاون الفاعلين المؤثرين على المستويات كافة، وقد مثلت الثورات العربية مناسبة جديدة لإعادة استحضار هذه الإشكاليات والجدلات بالدور التركي.(عوض، ٢٠١١: ٤-٦).

٢) في الفترة الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية ، تبنت النخب السياسية الجديدة نموذج سياسة خارجية جديدة تعطي الأولوية القصوى للتكامل والتعاون مع الدول الإقليمية، خاصة في مجالات الاقتصاد والدبلوماسية التي ستحول السياسة الإقليمية من التفاهم مدفوع بالمصالح الأمنية المشتركة إلى علاقة أكثر مرونة ذات قيم مشتركة.(Davutoglu, 2008:77-96) .

لقد أصبحت سياسة المشاكل والنزعات الصفرية (Zero problem ZPP) في هذه الفترة بمثابة حجر الأساس في منهج السياسة الخارجية التركية، فأعدت صياغة أنشطتها الإقليمية في الشرق الأوسط، وتراجعت تدريجيا عن الخطاب السياسي التقليدي للنخب البيروقراطية الاتاتوركية، ومع ذلك مثلت حرب العراق في ٢٠٠٣ تحديا مباشرا لأولويات السياسة الخارجية الإقليمية التي تشكلت في ظل مبدأ سياسة المشاكل الصفرية ، فقوضت أعمدة خطابها السياسي بشان النظام الإقليمي فمن خلال استخدام الدبلوماسية متعددة المستويات والأبعاد على المستوى الإقليمي والدولي، ساندت تركيا باستمرار التكامل الإقليمي للعراق، وحاولت بناء تفاهم مشترك والية دبلوماسية جماعية لاحتواء أزمته، ومن خلال الابتعاد عن التدخل بقيادة الولايات المتحدة، وسعت تركيا علاقاتها مع دول المنطقة بقدر بالغ من العناية.(Yesiltas,2009: 25-51) .

٣) وفي الفترة الثانية من حقبة حزب العدالة والتنمية، ومع تزايد قوة تركيا الاقتصادية ودورها كوسيط سلام في المنطقة ، بدأت أنقرة في تعميق علاقاتها مع الشرق الأوسط، وتزايدت "الاستقلالية الإستراتيجية" لتركيا في هذه الفترة تدريجيا، بفضل تنويع أنشطة السياسة الخارجية مع مختلف المناطق، ومع ذلك، وجه الحلفاء الغربيون الانتقاد المستمر الذي وجهته المعارضة المحلية تجاه واعتبرته تغييرا في المحور الجيواستراتيجي وانصرافا عن التحالف الطويل المنتظم مع الغرب، وأدى انتقاد تركيا الرسمي لإسرائيل، وموقفها الاستراتيجي المختلف في المسالة النووية الإيرانية، وعلاقتها الوثيقة مع حماس، إلى زيادة حدة انتقاد سياسة " تغيير المحور الاستراتيجي" وما إذا كانت تركيا تعمل كشريك للغرب في الشرق الأوسط، أم أنها تمنح أولوية للشرق الأوسط على توجيهها الغربي، وبالرغم من الانتقادات الحادة من جانب أطراف داخلية وخارجية لتغيير أنقرة بوصلة سياستها الخارجية إلا أنها حافظت، بنجاح على سياسة المشاكل والنزاعات الصفرية كمحدد .(Aras,2012: 29-41) .

٤) وفي الفترة الثالثة والرابعة من حقبة حزب العدالة والتنمية حدث تغيير في كل من السياسة الخارجية التركية والدور الذي تلعبه أنقرة في السياسة الإقليمية، فمبدئيا كانت تركيا تخطط لتكثيف علاقاتها مع الدول العربية، وتحاول تحقيق نموذج التكامل الإقليمي، وكان ذلك جليا في أنشطة أنقرة التي تهدف إلى مزيد من التكامل في المنطقة ، مثل إلغاء تأشيرات الدخول مع عدد من الدول العربية، وتأسيس مجالس تعاون استراتيجي رفيعة المستوى، مع الدول الإقليمية الرئيسة، وتكثيف التعاون الثقافي وكانت تركيا تهدف من خلال هذه الأنشطة إلى إحداث تغيير في سياسة " الأمر الواقع" في الإقليم.(Karadas,2012: 25-35) .

وقد شكل الربيع العربي عام ٢٠١١ تحديا حقيقيا لإستراتيجية السياسة الخارجية التركية، فقد كانت الثورات في العالم العربي مرغوبة، ولكنها غير متوقعة بالنسبة لأنقرة وكان هذا هو السبب في أن حكومة أردوغان في البداية لم تكن حاسمة بشان كيفية الاستجابة لهذه الانتفاضات الشعبية، مثلها في ذلك حكومات معظم دول العالم، كان هناك شيء واضح، وهو الوقوف في صف المطالب الشعبية ، المشروعة في هذه الدول، ومع ذلك اختلفت طريقة إظهار هذه المساندة من حالة لأخرى، وكان هذا يوضح كيف استجاب أردوغان فعلا للتحديات التي واجهت سياسة تركيا الخارجية في المنطقة نتيجة الصحوة العربية حيث انحاز النظام السياسي التركي إلى الشعوب التي كانت تثور ضد حكم الديكتاتورية المدعومة عبر عقود من الغرب.(Karadas,2012: 25-51).

المطلب الثاني:

موقف تركيا من الاحتجاجات الشعبية العربية ٢٠١٠-٢٠١٤

تبنت تركيا مداخل بدت مختلفة نسبيا في التعامل مع الثورات العربية، فابتداء، التزمت تركيا ساسة المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس، ثم الموقف التركي كان أكثر وضـــوحا فـــي الحالة المصرية وفي التعامل مع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المصرية وما آلت إليه من نتائج وذلك في دعوة النظام القائم "نظام حسني مبارك" إلى إدخال إصلاحات، للاستجابة لمطالب الـــشعب، ثم التحول بعد ذلك إلى نقد النظام علنا ومطالبته بالرحيل، في خطاب أردوغان أمام البرلمـــان التركي بداية شباط /فبراير ٢٠١١ فيما عد تحولا نوعيا في سياسية تركيا نحو التدخل المباشر في شؤون الداخلية لدول أخرى، غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني لتركيا، وسابقة في العلاقات بين القوى الرئيسية في المنطقة.(Koroglu,2011: 1-2) .

جاءت السياسة التركية أكثر تحفظا بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو، وبدت تركيا اقـــرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفـــي الصراع لأداء دور الوسيط، وجاء الموقف التركي أكثر حذرا في حالة البحرين، فرغم الجهود الدبلوماسية والاتصالات التركية بقيادات البحرين والسعودية وإيران، فـــإن الموقـــف التركـــي اكتفى بدعوة الأطراف كافة إلى ضبط النفس ، والدعوة للإصلاح بشكل عام دون انتقاد مباشر للنظام البحريني، ومطالبة المحتجين للاستجابة لمبادرات الإصلاح في الآن ذاته، مع التحـــذير من مخاطر الانقسام السني والشيعي في المنطقة، وبالمثل، تراجع بروز الدور التركـــي فـــي الحالة اليمنية، حيث تجنبت التدخل المباشر، واكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي، وعبرت عن دعمها المبادرة الخليجية لانتقـــال الـــسلطة لمعالجـــة الأزمة اليمنية، أما في سورية جارة تركيا الجنوبية، فقد تبنت تركيا مدخلا مزدوجا في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا ، يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهـــة، والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم ولمطالبتهم من جهة أخرى، مع تنشيط دور المجتمع المدني التركي في استضافة أنشطتهم على الأراضي التركية، إلا أن النظام الـــسياسي التركـــي بقيادة أردوغان عاد وصب جام غضبه على النظام السوري بعد مرور أشهر على بدء الثـــورة السورية وتهجير وقتل أعداد كبيرة من الشعب السوري، وأعربت تركيا عن موقفهـــا الجديـــد

(لامجال للأسد في مستقبل سوريا)، ونحو سوريا خالية من الأسد، واستضافت تركيا مئات الآلاف من اللاجئين السوريين على أراضيها، وأصبح موقفها واضحا في الوقف إلى جانب المعارضة والشعب السوري.(Koroglu,2011: 1-2) .

سنتناول في هذا المطلب القسمين التاليين وهما :

أولا : موقف تركيا من الاحتجاجات الشعبية في تونس، وليبيا، والبحرين، واليمن.

ثانيا : موقف تركيا من الأزمة السورية.

أولا : موقف تركيا من الاحتجاجات الشعبية في تونس، وليبيا، والبحرين، واليمن .

أدت الثورات العربية لإعادة استدعاء الدور التركي كنموذج، مع تجدد الجدل حول كيفية ومدى الاستفادة من الخبرة التركية، ويظهر هذا الجدل بشكل خاص فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الديني والسياسي، حيث يمكن التمييز بين عدة اتجاهات، أولها يركز على آليات ضبط حركات الإسلام السياسي، وضمان علمانية ومدنية الدولة، من خلال دور الجيش، وترتيبات دستورية ومؤسسية وحوافز وضغوط الأطراف الخارجية، ويركز ثانيها على دلالات نجاح الإسلام السياسي التركي وما تعكسه من تطور في رؤية حزب العدالة ونجاحه في الوصول ليضع توافقية داخليا وخارجيا، وثمة اتجاه ثالث يرى أن حالات بعض الدول العربية مثل مصر قد أصبحت في وضع أفضل من تركيا، ومتجاوزة لها من منظور عدم وجود مشكلة العلمانية المتطرفة، وطبيعة العلاقات المدنية العسكرية، وتراجع القيود الواردة على تيارات الإسلام السياسي، وإمكانيات التعبير عن رؤية هذا التيار أكثر وضوحا.(سالم، ٢٠١١: ٦٩-٧٢).

وبجانب الدور التركي كنموذج ، وفرت الثورات والاحتجاجات الشعبية العربية مجالا لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي، سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات ، أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة (كما في حالة سوريا وبدرجة اقل ليبيا"، واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والاستقرار ، من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلى ترتيبات لنقل السلطة، وظهر هذا المنهج التركي بوضوح فيما أعلنه أردوغان في ٧نيسان/ ابريل ٢٠١١ عن " خريطة طريق لمعالجة الوضع في ليبيا) من خلال ثلاثة محاور، وهي : وقف فوري لإطلاق النار، وانسحاب القوات الحكومية من المدن وإعادة إمدادات الإعاشة لها، وتشكيل نطاقات إنسانية آمنة توفر المساعدات للجميع، وإطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف (Erdogan, 2011: 1-3)

لقد تحولت أحداث الربيع العربي إلى ما يمكن أن نطلق عليه اسم "الحرب الباردة" والتحركات اللوجستية، بحيث انقسم العالم العربي، ومعه إيران وتركيا وإسرائيل إلى ثلاثة أقسام كبرى:

١) التيار المعتدل، كما يسميه الغرب، وتمثله كل من السعودية والإمارات وإسرائيل والكويت والأردن وغيرهما.
٢) التيار المقاوم وتمثله كل من إيران وسوريا وحزب الله .
٣) التيار المنتفض، ويمثله الإسلاميون في كل من مصر وتونس وليبيا، واليمن وسوريا وبدعم من تركيا.

على أن هذا الصراع تحول إلى صراع غير متكافئ ويمكن تقسيمه إلى ما يلي:

١. النفوذ الأمريكي العائد بقوة إلى المنطقة مدعوما بالتوافق الإيراني الروسي الأمريكي، ومباركة الدول العربية الحليفة في المنطقة كالسعودية والإمارات والكويت، وغيرها.
٢. النفوذ التركي المتطلع لنجاح الربيع العربي.(أبو الحسن، ٢٠١٤: ١٩).

لا شك أن موجة التغييرات والتحولات العربية المتسارعة منذ نهاية ٢٠١٠ فاجأت العالم بأسره، ومعه القادة الأتراك الذين كانوا يفضلون انتقالا هادئا في البلدان العربية، وبشكل يؤثر في الدور الإقليمي التركي، الذي عرف انه دور متنامي متدابرا في الأعوام التي تلت الثورات العربية في المنطقة العربية، وقد ظهر الارتباط والحذر في الموقف التركي منذ ظهور الحراك الاحتجاجي في تونس، وفي مصر أيضا، لكن سرعان ما أيده القادة الأتراك، ووقف النظام السياسي في تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان إلى جانب الشعب التونسي بعد نجاح الثورة فيها، لكن الموقف التركي من الثورات العربية وخاصة في تونس كان محكوما بمحددات ومبادئ عامة، تمثلت في دعم مطالب الشعوب العربية، ورفض أي تعامل بالقوة أو العنف مع المحتجين والتعامل مع المتظاهرين بشكل سلمي، ومطالبة قادة الأنظمة العربية بإحداث تغيير ديمقراطي وإصلاحات، ورفض التدخل الخارجي في شؤون الدول والثورات العربية بمعنى أنهم يفضلون أن يكون التغيير داخليا بشكل كامل، وليس بالضرورة أن يجري التغيير وفق نموذج واحد، حسب رأي القادة الأتراك، وتختلف من دولة عربية لأخرى، بالنظر إلى الظروف الاجتماعية والتركيبة السياسية لكل دولة.

لقد عملت السياسة الخارجية التركية ضمن إطار عام وشامل يخدم وتتدرج ضمنه تعظيم التواجد التركي في المنطقة وتكيف العلاقات مع الدول العربية، من خلال عدد من الآليات التي ضمنت لتركيا التواجد في مركز الإقليم وفي ميادين الأحداث، الملتهبة التي شهدتها المنطقة العربية وأفضت للإطاحة بزين العابدين بن علي بعد ٢٣ عاما من حكمه لتونس، وقد كانت تركيا تنظر إلى الاحتجاجات الشعبية في تونس من خلال احترام إرادة الشعب التونسي، ورغبته في التغيير والديمقراطية والحرية، والحفاظ على استقرار وامن

الدول، وضرورة أن يتم التغيير بشكل سلمي، فالأمن والحرية ليسا بديلين ولا بد من كليهما معا، وقد رفضت تركيا التدخل العسكري الأجنبي في تونس والدول العربية الأخرى، تجنبا لتكرار مأساة العراق وأفغانستان وتعرض البلاد العربية لخطر الاحتلال أو التقسيم وكانت تركيا تدعم وتقدم العون والمساعدة للتحولات الداخلية حسب الظروف الداخلية الخاصة بكل دولة، ومن خلال ذلك كانت ترعى المصالح التركية الوطنية العليا، وفي مقدمتها الاستثمارات والمصالح الاقتصادية والحفاظ على أرواح وممتلكات الرعايا الأتراك، وكانت تنظر إلى الموقف من الاحتجاجات الشعبية في تونس والبلاد العربية من خلال التحرك في إطار القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وترى في الوقت نفسه انه يجب عدم توجيه السلاح التركي إلى أي شعب عربي واقتصار الدور التركي على المهام الإنسانية غري القتالية والقيام بأعمال الإغاثة، ومراعاة خصوصية دولة تونس والدول العربية وظروفها ووضعها الداخلي وعلاقاتها الخارجية ومصالح تركيا المتشابكة معها.(عبد القادر، ٢٠١٣: ٣-٤).

أما موقف من الثورة الليبية ومنذ الأسابيع الأولى للثورة الليبية فقد عارضت تركيا الدعوات الدولية المتزايدة لفرض منطقة حظر جوي على ليبيا، حيث وضعت تركيا الدعوة إلى حظر منطقة حظر جوي غير مقيدة وتنطوي على مخاطر، وكان رئيس الوزراء التركي أردوغان آنذاك قد قال : " أن التدخل العسكري من حلف شمال الأطلسي في ليبيا أو أي دولة أخرى ستنتج عنه آثار عكسية تماما، وعلى خلاف الموقف التركي فقد أيدت دول عديدة في الاتحاد الأوروبي كبريطانيا وفرنسا فرض حظر جوي على ليبيا، في حين تناولت التحليلات العربية والغربية موقف تركيا من مسالة الحظر الجوي بالنقد، خاصة أن تركيا سبق أن شاركت في عدة مهمات فيها حلف الناتو، كما حصل في البوسنة والهرسك، وكوسوفا، وأفغانستان،.(وحدة تحليل الدراسات، ٢٠١١: ١-٣).

لقد كانت الثورة الليبية كاشفة لطبيعة المواقف التركية المتناقضة ، فتسارع وتيرة الأحداث في ليبيا وارتفاع حدة المواجهات بين الثوار والنظام الليبي السابق، كشف من تراجع تركيا عن الالتزام بمبادئ الانحياز للإدارة الشعبية في مواجهة الأنظمة السلطوية، وقد برزت الحكومة التركية ذلك بان ارتفاع حدة أعمال العنف في ليبيا دفعتها للدعوة لان تكون المقاربة السلمية هي طريق إنهاء الأزمة الليبية، وكانت تركيا طرحت ما أسمته خريطة طريق لتجاوز الأزمة الليبية من خلال عدة نقاط :

١) وقف إطلاق بين قوات القذافي وقوات المعارضة، على أن يراقب ذلك هذا الموقف من جانب الأمم المتحدة.

٢) توفير الاحتياجات الأساسية في المدن التي تعصف بها الاضطرابات ، تحت رعاية الأمم المتحدة.

٣) إنشاء لجنة للإعداد لمرحلة ما بعد القذافي.

٤) إنهاء أي إجراءات من شانها إثارة أعمال انتقامية لما لذلك من تهديد لسلامة الدولة واستقرارها.

إلا أن المعارضة التركية رفضت هذه المبادرة، ومعارضة أي تدخلات تركية في الشأن الليبي والتنديد بـ" الازدواجية التركية" التي تستهدف منه تسليح الثوار، وتعويم نظام القذافي وإبقائه في السلطة.(عبد القادر، ٢٠١٣: ٤).

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الموقف حيال الأزمة الليبية تدرج مع تصاعد الأحداث، وبعد مقتل القذافي انتقل الموقف التركي من الدعوة لإعطاء فرصة للحل السلمي للازمة إلى الوقوف مع الشعب الليبي في ثورته للوصول إلى الحرية والديمقراطية.(عبدالقادر، ٢٠١٣: ٤-٥).

أما موقف تركيا من الاحتجاجات الشعبية في البحرين، فقد عارضت تركيا استمرار التوتر في البحرين، إذ أن رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان قد عقد اجتماعا في شباط/فبراير/٢٠١١ في أنقرة مع وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل بحث خلاله الراهن في البحرين والمنطقة بشكل عام ، وما يمكن أن تقوم به تركيا في هذا الإطار.

لذلك فإن اندلاع احتجاجات البحرين في فبراير ٢٠١١ وضع تركيا بين حسابات متعددة، فلديها مصالح اقتصادية واسعة مع عموم دول مجلس التعاون الخليجي ، وكان عليها احترام الخصوصية الأمنية لمنطقة الخليج، ولم تكن ترغب في تشجيع إيران على التدخل في شؤون البحرين، ومع ذلك فقد أرادت أنقرة إبراز دورها الدبلوماسي في محاولة لتهدئة التوترات السنية الشيعية في المنطقة بشكل عام وفي البحرين بشكل خاص التي من شانها الإضرار بمصالحها الخاصة، ولذلك عرضت أنقرة التوسط لحل الأزمة، موصية السلطات البحرينية بضبط النفس، غير أن دول الخليج تجاهلت مبادرات أردوغان، وشرعت في الحل العسكري للازمة بإرسال قوات " درع الجزيرة" إلى البحرين.(تسيبينا، ٢٠١١، ١-٤) .

أما في الثورة اليمنية فلم تجد أي اهتمام من تركيا مقارنة بالكثير من الأحداث التي شهدتها مصر وتونس وليبيا على سبيل المثال، حيث لم يلقى ثوار اليمن غير تحايا عابرة من القادة الأتراك، وذلك بسبب أن المصالح التركية مع اليمن ليست كبيرة، ولذلك يمكن القول أن الثورة اليمنية لن تلقى اهتماما كبيرا وحقيقيا من جانب القيادات والنخب التركية كما لقيت ليبيا

الغنية بالنفط، أو مصر الغنية بالعمالة والسوق الاستهلاكية الكبيرة والنفوذ الاستراتيجي المحوري أو تونس الملهمة، ومع ذلك سعت تركيا لتكثيف التعاون الاقتصادي مع اليمن في مرحلة ما بعد علي عبد الله صالح، وفي هذا الإطار قام الرئيس التركي في كانون الثاني /يناير ٢٠١١ بزيارة لليمن، ثم من خلالها توقيع اتفاق مشترك لإلغاء تأشيرات المرور بين مواطني الدولتين.(عبد القادر، ٢٠١٣: ٥-٦).

ثانيا : موقف تركيا من الأزمة السورية (٢٠١١-٢٠١٤) :

كانت علاقات تركيا مع النظام السوري من أقوى العلاقات السياسية والاقتصادية قبل الثورة السورية، في آذار/مارس٢٠١١، وتبنت حينها نظرية اوغلو في تصفير المشكلات، مع المحيط الإقليمي مع العالم، تلاقى ذلك مع عاملين :

أولهما: طرد النظام السوري من لبنان، وإمكانية ملاحقته هناك، وقيامه جراء ذلك بنقل الكثير من أموال الفساد إليها.

ثانيهما : تعقد علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي عزز من ذلك موقفها القوي لصالح غزة أثناء الغزو الإسرائيلي آنذاك، وبالتالي أصبحت سوريا بوابة تركيا نحو العالم العربي والمنطقة.(ديوب، ٢٠١٣: ١٢).

ويأتي في إطار الأزمة السورية نظرة تركيا لها باعتبارها أزمة تركية داخلية، لذلك حاولت مبكرا تفادي تداعي الأحداث وارتفاع حدة المصادمات بين الجيش والمواطنين السوريين من خلال دفع الرئيس السوري بشار الأسد لتقديم تنازلات تسمح بتحول تدريجي لسوريا نحو الديمقراطية ، غير أن تجاهل الأسد للنصائح التركية التي جاءت عبر العديد من اللقاءات منها ١٤ زيارة لوزير الخارجية التركي احمد داوود اوغلو جعل تركيا تدرك انه لا حل للازمة السورية بعد ارتفاع إعداد القتلى والمصابين غير الحل على طريقة " الصدمات الكهربائية" ، بيد أن تجاهل السلطات البعثية في سوريا للمساعي التركية، دفع أنقرة لإدراك أن مصالحها السياسية تقتضي التزام الموقف العربي والدولي من الأزمة وقد عكست الأزمة السورية ارتباكا كبيرا في الموقف التركي الذي وجد نفسه أمام تحديات قد تعصف بكل استثماراته السياسية والاقتصادية في سوريا، والتي كانت المحطة الأكثر استقبالا للساسة الأتراك. على جانب آخر ارتبط مأزق الموقف التركي بالمشكلات الأمنية التي قد تترتب على زيادة المواجهات في سوريا، حيث ترتبط بحدود كبيرة مع سوريا، وهناك تداخلا على جانبي الحدود في العلاقات العائلية والثقافية والعادات والتقاليد هذه المعطيات زادت مخاوف تركيا من تدفق اللاجئين لتركيا وانتقال المشكلة لتركيا كما حدث إبان حرب الخليج الثانية، وقد بدا

في هذا الإطار أن هناك تنسيق تركي أمريكي للتعامل مع الأزمة السورية.(عبد القادر ٢٠١٣: ١٨-٢٠) .

أيدت تركيا فرض عقوبات سياسية واقتصادية على نظام الأسد، بالتنسيق مع الجامعة العربية والقوى الدولية، وهو ما دفع بعض رموز النظام السوري للإعلان أن أنقرة ستدفع ثمن مواقفها، وذلك في إطار التلويح بإمكانية توظيف الورقة الكردية، هنا فيما أوقفت السلطات التركية بعض الشحنات العسكرية التي كانت متجهة من إيران إلى دمشق على مختلف المعابر، ففي آذار/مارس٢٠١١ أجبرت تركيا عدد من الطائرات القادمة لسوريا من إيران وقامت بتفتيشها، وكذلك الشاحنات التي كانت تنقل الأسلحة من إيران لسوريا، .(عبد القادر، ٢٠١٣: ١٩-٢٠).

وقد بدا واضحا منذ بداية الأزمة السورية أن حكومة أردوغان لن تتراجع عن مساندة الشعب والمعارضة السورية، بل ولن تتخلى عن نفوذها في المنطقة لصالح إيران، فتاريخ الصراع الطويل بينها يوحي بذلك، فبعد أن نجحت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال جنيف في نزع فتيل الاحتقان في المنطقة، بحيث حيدتها من احتمالية وقوع حرب عالمية ثالثة محتملة في المنطقة، ومن خلال تسوية الخلاف مع إيران، ورغم أن تركيا تعد حليفا لها، إلا أن مصالحها تأتي من قبل أي تحالف خاصة أن هذا التحالف يتأرجح بحسب المصلحة. إن المشهد الذي تحاول اليوم الولايات المتحدة الأمريكية رسمه في المنطقة العربية، وبالطبع لصالحها وصالح إسرائيل، هو استنزاف القوى التي تشكل خطرا على مصالحها في المنطقة، وتلك القوى هي :

١) تنظيم القاعدة في العراق.
٢) العناصر الجهادية في سوريا ذات الصلة بتنظيم القاعدة ومنها النصرة.
٣) حزب الله في لبنان.
٤) إيران والمد الشيعي في المنطقة العربية مثل العراق.
٥) النظام السوري العلوي.

ومن هنا فإن التحرك نحو خلق موقف من الاحتقان بين تنظيم القاعدة والعناصر الجهادية في سوريا (الجيش الحر وجبهة النصرة) من ناحية، وحزب الله في لبنان والنظام العلوي الحاكم في سوريا من ناحية أخرى، سيضع تركيا المساندة للمعارضة السورية السنية، وكذلك الطائفة الكبيرة من سنة العراق، في صراع مع إيران الداعمة للنظام السوري وحزب الله، رغم أنها كانت بالأمس القريب دولة جوار تخلو من الصراع، إلا من تبادل المشاورات

والنصائح، بحيث تقوم بدور الوساطة، وتجد في سوريا أرضا خصبة لتقوية نفوذها من خلال الوساطة.(أبو الحسن، ٢٠١٤: ٢٥).

وبعد مرور ثلاث سنوات من دعم الحكومة للثورة السورية بكافة مكوناتها العسكرية والاغاثية والإعلامية، يبرز هذا التحول في الموقف، والذي لن يكون تحولا جوهريا يغير اتجاه الدعم أو يوقفه لكنه سيكون تغير يجعل الدعم مشروطا أو محددا وفقا للمصلحة التركية أولا والسورية ثانيا، وأما عن أسباب هذا التحول فيمكن حصر الأسباب الرئيسية فيما يلي : (شحادات، ٢٠١٤: ١-٦).

أولا : غياب الحلفاء اللذين يمكن الاعتماد عليهم ودعمهم في الثورة السورية، فالواقع السياسي والعسكري في الثورة مشتت منقسم على نفسه، والتحالفات والتوازنات تتغير بحيث أصبح من الصعب على تركيا الاعتماد على هذا الوضع المنقسم.

ثانيا : التحالفات الدولية فتركيا لم تكن الوحيدة التي دعمت الثورة السورية فكان إلى جانبها قطر، وقطر تراجع دورها بتقدم الدور السعودي الذي برز بتدخل عميق في تشكيلات المعارضة السورية، إضافة إلى سقوط حكم الإخوان في مصر، فادى إلى تخلخل في حقوق الدول التي تقف إلى جانب تركيا في دعهما، أضف إلى ذلك التقارب الإيراني الأمريكي برعاية روسية وضع تركيا وحيدة في دعهما مما شكل عليها حملا ثقيلا.

ثالثا : الضغوط الداخلية، فالحرب السياسية التي تخوضها حكومة العدالة والتنمية ضد معارضيها التقليديين كالحزب الجمهوري، ومعارضيها الجدد كجماعة فتح الله كولن جعلت من الثورة السورية حملا ثقيلا يمنعها من المناورة السياسية ونقطة ضعف يشهد فيها معارضوها من خلالها، وقد برز ذلك قي اتهام الحكومة التركية بتقديم السلاح وتسهيل عبور المقاتلين لداعش عبر الحدود.وفي ظل هذه الظروف والحيثيات لا يمكن للحكومة التركية إلا أن تكون برغماتية وتعيد حساباتها مع حلفائها ومن تدعمهم، وفي الوضع السوري تشكل انقسامات المعارضة السورية اكبر الأسباب الداعية إلى ذلك، والسياسة التركية لها الحق في أن تراعي مصالحها أولا خصوصا وأن الأطراف السورية المعارضة كانت صاحبة الشأن لا تراعي مصلحة سوريا في انقسامها، فإنجازات حكومة العدالة والتنمية في مجالات الساسة والاقتصاد خلال العقد الأخير أصبحت مهددة بالخطر نتيجة الوضع غير المستقر لسوريا ومصر، ولتركيا الحق في الحفاظ على مصالحها عبر ترميم وترشيد وتعديل عملية الدعم للثورة السورية، ويستبعد أن تعدل تركيا موقفها المعارض للأسد ونظامه ولكن قد تغير إستراتيجيتها في دعم حلفائها داخل المعارضة السورية بما يخدم مصالحها.(شحادات، ٢٠١٤ : ٦).

المبحث الثاني :

السياسة الخارجية التركية تجاه مصر من ٢٠٠٢-٢٠١٤

شهد الشرق الأوسط في الفترة الأخيرة وخاصة بعد عام ٢٠٠٢ حضورا كبيرا، وبالأخص بعد انطلاق الثورات العربية (الربيع العربي) نهاية ٢٠١٠ بداية ٢٠١١، تميز الحضور التركي في المنطقة العربية بأنه حضورا متناميا لا يمكن مقارنته بما كانت عليه العلاقات التركية الشرق أوسيطة من قبل، وكان وراء هذا الحضور عوامل، منها : ازدياد تأثير تركيا في منطقة الشرق الأوسط، وعلاقاتها الثنائية المتطورة تطورا سريعا مع دول المنطقة، وتعاونها مع المنظمات الإقليمية، ووصولها إلى مكانة جعلت منها دولة مسموعة الكلمة لدى المجتمع الدولي في ما يتعلق بمشكلات المنطقة العربية خاصة الشرق الأوسط عامة.

تتبوأ مصر مكانة مهمة في سياسات تركيا الشرق أوسطية، إذ تعتبرها تركيا من أهم القوى الفاعلة في المنطقة وتسعى تركيا دوما إلى عدم تجاهل دور مصر الهام، وتعتبر علاقات تركيا مع مصر احد المرتكزات المهمة في السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط، إذ أن تركيا ومنذ بداية حكم حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان شرعت في تطوير رؤيتها وسياستها على نحو يتواكب مع المستجدات في القرن الحادي والعشرين وبذلت جهودا لإرساء رؤيتها على أرضية صلبة توظف فيها مورثاتها التاريخية والجغرافية التوظيف الأمثل، وكانت علاقات تركيا مع المنطقة العربية عامة ومصر خاصة تقوم على عدة مبادئ هي : التوازن السليم بين الحرية والأمن، أي أن توفر شعوب المنطقة الحرية والأمن لشعوبها، ومبدأ تصفير المشكلات (تصفير النزاعات) مع دول الجوار والمنطقة العربية، فمنذ أن تسلم حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢ قام ببدء علاقاته مع العرب ومصر خاصة من الصفر، وابرز الأمثلة على ذلك علاقاته مع سوريا قبل الثورة السورية عام ٢٠١١ التي أصبحت علاقات اقتصادية سياسية وطيدة، التأثير في الأقاليم في الداخلية والخارجية لدول الجوار، وقد تأطرت صورة سلبية بين العرب والأتراك في ظل الدولة العثمانية، وقد شكلت هذه مشكلة وعقبة كؤود أمام انفتاح كلا الطرفين على الآخر، بيد أن الضرورات البرغماتية التي تولدت عن الحاجة إلى الدعم والديبلوماسية التي فتحت الطريق لذلك، وحطمت الحواجز التاريخية، وأصبحت تركيا ابرز اللاعبين في مصر والمنطقة العربية ، وطبقت مبدأ السياسة الخارجية المتعددة البعد في علاقاتها مع الولايات المتحدة، ومحاولة الانضمام للاتحاد الأوروبي ومع اوراسيا، والتقرب مع العرب، سياسة غير متقاربة، أو متناقضة مع بعضها البعض، وكذلك

فهي تتعامل مع مصر والعرب في ظل ديبلوماسية متناغمة ، من خلال مشاركة تركيا مؤتمرات العرب الاقتصادية والسياسية، والتعاطف مع بعض التيارات الإسلامية، ومشاركة جامعة الدول العربية على مستوى الوزراء ورؤساء الوزراء ورؤساء الوزارات وسياسة انفتاح تركيا على المؤسسات والمنظمات العربية الحكومية وعبر الحكومية، وأصبحت تركيا في المنطقة دولة جسرية تربط ما بين الشرق والغرب، ذات أداء مركزي، وأصبحت مصر وتركيا دولتين ذات ثقل، إذ أن تركيا تقع في آسيا وأوروبا، ومصر تقع في إفريقيا واسيا، إضافة إلى أن مصالح مصر وتركيا تلتقي في محور الاستقرار والأمن والسلام، (اوغلو، ٢٠١٠، ٥-٦) .

وعليه فإن التعاون التركي المصري لا يكتسب أهمية من أجل الشرق الأوسط فقط بل يعد هذا أهمية واضحة أيضا من أجل المناطق المحيطة في اوراسيا، وإفريقيا وأوروبا ، واسيا وكلها مناطق المحيطة في اوراسيا، وإفريقيا وأوروبا، واسيا، وكلها المناطق ذات أهمية حقيقة لكل من تركيا مصر.

سنتناول في هذا المبحث المطلبين التاليين وهما :

المطلب الأول : السياسة الخارجية التركية تجاه مصر من ٢٠٠٢ حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

المطلب الثاني : موقف تركيا من الأحداث السياسية في مصر بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى ٢٠١٤.

المطلب الأول :

السياسة الخارجية التركية تجاه مصر من٢٠٠٢ حتى ثورة٢٥ يناير ٢٠١١

اتصفت السياسة الخارجية تجاه مصر في الفترة من ٢٠٠٢ حتى ثورة يناير المصرية ٢٠١١ بالديمومة والاستمرارية رغم عدد من المشكلات، وأدت إزالة الصورة السلبية الخاطئة إلى توفر مناخ ايجابي من شانه أن يحقق تطورا في العلاقات التركية العربية، وليس في العلاقات المصرية وحدها، وفي ضوء هذه المعطيات المشتركة تمت إعادة تحليل وتشكيل العلاقات التركية المصرية في إطار المشكلات المشتركة التي تواجهها الدولتان، سواء في الشرق الأوسط أو في الساحة الدولية، وكان اثر علاقات الدولتين مع بضعها ازدهار المجالات السياسية والاقتصادية بينها وخاصة بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا.(سليمان، ٢٠١٤: ١-٣).

وتقوم سياسة تركيا الخارجية مع العرب عامة ومصر خاصة على الاحترام والتفاهم المتبادل وذلك من خلال الاجتماعات والحوارات الرفيعة المستوى، والتي حققت للدولتان السلام والتعاون المشترك وتطوير الرؤى واليات متشابهة بغية حل المشكلات المختلفة التي تعاني منها المنطقة الممتدة من الشرق الأوسط حتى قلب إفريقيا، وهي جهود واضحة ولاسيما في القضية الفلسطينية والعراقية ومشكلة دارفور وحل المشاكل الإنسانية في غزة بطلب مصر عام ٢٠٠٩، كما أن المنتديات التي تشكلت ادخل الشرق الأوسط, ولاسيما في إطار التعاون بين تركيا ومصر تتحول بدورها مبادرات تنظر إلى الموضوعات الدولية من زاوية جديدة وقادرة على إنتاج الحلول لها.(اوغلو، ٢٠١٠: ٦).

إن السياسة الخارجية التركية تجاه مصر قائمة على عدة مبادئ تم ذكرها إضافة إلى مبدأ البراغماتية ومصالح الدولتين، إذ أن الدولتين ترتبطان ومنذ سبعينيات القرن الماضي مرورا بعام ١٩٩٣، إلى عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٧ الذي عقدت فيه الاتفاقات الاقتصادية والتي تستهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية لكلا البلدين، حيث أن حجم التجارة تطور من صفر% إلى ١% عام ١٩٩٧، لكن مع دخول عام ٢٠٠١ والتوقيع على اتفاقية اقتصادية تجارية في ذلك العام تم رفع العوائق التجارية بدرجة واضحة وأصبح الطريق مفتوحا لأي اتفاقية تجارية بين البلدين وتطورت العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، اعتبارا من

تسلم حزب العدالة والتنمية بعد فوزه بانتخابات عام ٢٠٠٢ ووصوله إلى سدة الحكـــم بقيـــادة أردوغان، حيث تطورت السياسية الخارجية في عهد حسني مبارك، إذ أن مبارك كان يستعين بتركيا، وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وفيما يتعلق بغزة.

سنناقش في هذا المطلب القسمين التاليين وهما :

أولا : العلاقات الاقتصادية ما بين تركيا ومصر من ٢٠٠٢-٢٠١١.

ثانيا : العلاقات السياسية ما بين تركيا ومصر من ٢٠٠٢ -٢٠١١.

أولا : العلاقات الاقتصادية ما بين تركيا ومصر من ٢٠٠٢-٢٠١١

ما بين الأعوام ١٩٧٦ وحتى ١٩٩٧ وقعت الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية التي تستهدف تحسين الأوضاع التجارية، لذا فإن حجم التجارة ما بين تركيا ومصر، رغم ذلك ظل في أدنى مستوياته، ومع دخول اتفاقية التجارة الحرة التي تم التوقيع عليها عام ٢٠٠١ حيز التنفيذ عام ٢٠٠٧ ثم رفع العوائق التجارية بدرجة واضحة، وأصبح الطريق مفتوحا أمام التكامل بين اقتصاديات كل من مصر وتركيا، وقد شهد حجم التجارة الذي اخذ يعبر عن نمو منتظم منذ العقد الأول من القرن الحالي اكبر طفرة فيه بالتوازي مع الحوار السياسي الذي اخذ يتحقق بشكل مكثف اعتبارا من عام ٢٠٠٥ حيث ارتفع حجم التجارة العام من ٧٢٧ مليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى ثلاثة مليارات دولار عام ٢٠٠٩، وفضلا عن ذلك فقد زادت الاستثمارات التركية في مصر زيادة واضحة حيث بلغ عدد شركات المستثمرين الأتراك العاملة في مصر (٢٩٠) شركة في أواخر عام ٢٠٠٩، وتجاوبا من الحكومة المصرية مع هذه العلاقات الاقتصادية المتعمقة يوما بعد يوم فقد خصصت للمستثمرين الأتراك منطقة صناعية خاصة، ويسعى صانعو السياسية الخارجية إلى إلغاء تأشيرات المرور بين البلدين وكان ذلك قبل الثورة المصرية عام ٢٠١١ في عهد الرئيس حسني مبارك، وإجراء سياسات من شانها تطوير التعاون بين الصناعات التحويلية بين البلدين.(اوغلو، ٢٠١٠: ١-١٩).

كذلك تربط تركيا بمصر مصالح عديدة مشتركة وتوجد بين الدولتين مشاريع اقتصادية كبرى حيث تقوم الشركات التركية باستثمارات ضخمة في مصر، مما يجعل الأحداث التي أصابت مصر وخاصة ٢٠١١ إلى ٢٠١٤ تؤثر على تركيا أيضا نظرا لمصالح تركيا الخاصة والاقتصادية داخل مصر، كما عززت البلدين الاستثمار الاقتصادي للسياحة بين البلدين، وقد تم إقامة لجنتين في كيفية تطوير الاقتصاد المصري ، الدور الذي تلعبه الشركات التركية في المجال الاقتصادي وتعزيز تطوير الاقتصاد المصري، ولا شك أن الموقف التركي من الثورات العربية وخاصة المصرية يعد حلقة جديدة من حلقات عديدة في دور تركيا المتصاعد في العالم العربي في المجالات كافة وخاصة المجالات الاقتصادية ويعكس تحولات جوهرية في السياسة التركية، بدأت منذ تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة في تركيا، وبعد أن أدركت الحكومة التركية أن الأبواب شبه مغلقة أمام الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أخذت في توسيع دوائر سياستها الخارجية وفقا لنظرية " العثمانية الجديدة" التي تقوم على استحضار الإرث الإمبراطوري الغابر وإعادة تعريف مصالح البلاد القومية والإستراتيجية ومنها الاقتصادية، الأمر الذي يفضي إلى ضرورة النظر إلى تركيا بوصفها قوة إقليمية كبرى

تتحرك دبلوماسيتها النشيطة في اتجاهات عدة محورها الانخراط المتزايد في الشؤون السياسية والاقتصادية للشرق الأوسط وخاصة المنطقة العربية وبالأخص مصر.(كامكو، ٢٠٠٨: ٦).

وقبيل انطلاق الثورة المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١ كان بعض رجال الأعمال من تركيا ومصر قد اتفقوا على السير قدما نحو تحقيق الشراكة والتكامل بين البلدين باعتبارهما اكبر قوتين، وكاد أن يصل حجم التبادل التجاري والاستثماري بين تركيا ومصر إلى(١٠) مليارات دولار وهو الرقم المستهدف خلال اقل من ٥سنوات أي من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠، إذ أن حجم التبادل التجاري بين البلدين كان في عام ٢٠٠٥ (٣,٢) مليار دولار، وقد تجاوزت الشراكة بين البلدين الميادين الثنائية منطلقة إلى الميدان العربي والإفريقي من خلال التعاون بين الغرفة المصرية التركية والغرفة العربية الإفريقية تمكين السلع المصرية والتركية من النفاد إلى الأسواق الإفريقية. (كامكو، ٢٠٠٨: ٦-٧)

وقد تجاوزت العلاقات الاقتصادية إلى حقوق أخرى بين تركيا ومصر كالاستثمار العلمي والثقافي والسيكولوجي من خلال توسيع المراكز العلمية والتكنولوجية في خدمة الغرف التجارية، وقد أشادت تركيا في هذا المجال بدور مصر وثقلها في المنطقة الافرواسيوية، من الناحية الاقتصادية والأمنية والاستقرار السياسي، وكان وزير التجارة التركي في عام ٢٠١١،رقعت اوغلو قد أوضح أن مصر يمكنها الوقوف في وجه المشكلات الاقتصادية الأخرى والحد من الآثار السلبية للعولمة والأزمات المالية.(رشيد، ٢٠١٠: ٣-٤).

إن الموقع الاستراتيجي لكل من تركيا ومصر قد خدم الدولتين ، إذ أن الموقع الاستراتيجي لتركيا بين آسيا وأوروبا يشبه مع الموقع الاستراتيجي لمصر الواقعة بين إفريقيا واسيا وان الناتج المحلي من سنة ٢٠٠٢ إلى سنة ٢٠١٢ زاد أكثر من ثلاث مرات بمتوسط زيادة سنوية ٥٠٦% الناتج المحلي الفعلي زاد من ٣الى ما يقرب ١١% وان نسبة البطالة ثابتة من عشر سنوات رغم زيادة عدد السكان وان الاهتمام بالقطاع الصناعي زاد فتم عمل مصانع كثيرة وزادت نسبة تصدير المنتجات النهائية وزادت فرص العمل بالدولة، والدين المحلي التركي يعتبر اقل معدلات في الدول الأوروبية وزادت نسبة التصدير مقارنة بالاستيراد كما أن اغلب المواد المستوردة هي من المواد الخام الأولية وان ثلث ما تستورده تركيا هو البترول لكن ما يميز مصر أنها لن تستورد البترول، فمصر بلد محظوظة بالبترول وبشعبها أيضا لأنها نصنع الاسمنت والحجر الطبيعي والرخام والملابس والمنسوجات والسجاد والمنتجات الجلدية والأثاث ومستلزمات وقطع السيارات وصناعة الحديد والأجهزة الالكترونية وصناعة الثلاجات والغسالات والزجاج، وتحتل مصر المركز الرابع عالميا على مستوى

المصدرين، إذ تبلغ صادراتها في السنة ما يقارب بليون دولار، واهم ما تصدره إلى تركيا الوقود المعدني والزيوت المعدنية والآلات والأجهزة الميكانيكية والحديد والصلب ومصنوعات اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمواد الكيميائية العضوية والمركبات التجارية (الحلافات) وتعتبر تركيا حلقة الوصل بين المصرين والمستوردين للبترول والغاز المصري في العالم وتستفيد من هذا الوضع ماديا، ومعظم واردات الغاز الطبيعي يستخدم في قطاع الكهرباء لان هناك طلب متزايد على الكهرباء في تركيا من أجل الصناعة.(شمس، ٢٠١٢: ١-٣).

هناك تشابه بين مصر وتركيا من حيث الموارد أيضا، إذ أن نقطة الانطلاق في كلا البلدين كانت من التعليم حيث أنفقت كلا الدولتين ميزانيات ضخمة على التعليم ما قبل الجامعي والجامعي والمدرسي وجامعات وميزانيات البحث العلمي وإرسال طلاب لنيل الماجستير والدكتوراه من الخارج ثم العودة لنشر العلم الحديث وتطبيقاته ليسن فقط في كل من أنقرة والقاهرة بل في جميع المحافظات التركية والمصرية، بل هناك تعاون في مجالات الاستثمارات العلمية بين البلدين وبينها وبين منظمات وجامعات أوروبا لتطوير العلم، وربط التعليم بسوق العمل، وتطبيق نتائج مراكز البحث العلمي في الصناعة في كلا البلدين.(شمس، ٢٠١: ٣).

ومجمل القول، أن الشرق الأوسط وخاصة مصر لا يزال يمر بمرحلة انتقالية، ولكن رغم ذلك لا توجد سياسة تركية متوازنة مع دول المنطقة وخاصة مصر ، وان هناك كادرا سياسيا في تركيا يعمل على الترويج للسلام وتعزيز العلاقات بين تركيا والمنطقة العربية منها مصر في المجالات الاقتصادية والسياسية، ومع ذلك، تعارض هذا الجهد مع علاقات تركيا القديمة مع بعض الأنظمة الاستبدادية، وتجلى ذلك في حالة سوريا، حيث انه على الرغم من أن جهودا كانت قد بذلت لإقامة علاقات سياسية وتوسيع العلاقات التجارية، إلا أن أنقرة انقلبت على نظام الأسد ، ورغم ذلك فإن السياسة التركية تسعى إلى الابتعاد عن الأزمات، إلا أن التوتر مع إيران وإسرائيل يجعل من ذلك مستحيلا.(باسكال، ٢٠١٢: ٣-٤) .

لقد أدت بعض المشكلات الداخلية في حكومة أردوغان إلى زعزعة الموقف وتراجع النفوذ التركي في المنطقة، ويرى بعض المراقبين أن أردوغان فشل في هذا فشل ذريعا، وان الصعود المستمر لتركيا اقتصاديا واستراتيجيا يتحول إلى هبوط سريع، وقد دفعت سياسة

أردوغان الإقليمية به إلى التباين، وربما التصادم مع الراعي الأمريكي، إذ تجسد بشكل جلي مع إسقاط حكم الإخوان المسلمين في مصر وثبات أردوغان على معاداة السلطة المصرية الجديدة بقيادة عبد الفتاح السيسي، الأمر الذي أثرت على العلاقات الاقتصادية بين تركيا ومصر إلى درجة كبيرة(Aplay, 2013: 1-3) .

ثانيا : العلاقات السياسية ما بين تركيا ومصر من ٢٠٠٢-٢٠١١:

بدأت السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي ومنها مصر تتغير بإرادة سياسية بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا بقيادة أردوغان، والهدف الرئيس من السياسة الخارجية التركية هو تحقيق الأمن والاستقرار والسلام، ولا شك أن السياسة الجديدة متعددة الأبعاد تختلف بشكل جوهري عن السياسة الخارجية القديمة، وفي الفترة الجديدة، لم تعد علاقات تركيا مع أي طرف تعتبر بديلا عن العلاقات مع طرف آخر، وقد طورت الخارجية التركية دبلوماسية منتظمة ومتواصلة تتمثل في الالتقاء بأكبر عدد ممكن من المسؤولين على مختلف المستويات في للدول العربية، وتنتهج تركيا في مرحلتها الجديدة واعتبارا من عام ٢٠٠٢ في تبني وسائل دبلوماسية في حقل سياسة الخارجية تستهدف توكيد موقع تركيا باعتبارها دولة" مركز" ورؤيتها المستقبلية وعمقها التاريخي، هذه السياسة هي التي أخذت في إبراز تركيا كلاعب أساسي في السياسة العالمية وخاصة العربية.(ايشلر، ٢٠١١: ٦-١٢).

كان لزاما على تركيا، لكي تحقق نجاح سياستها الخارجية الجديدة، أن تقوم بإصلاحات سياسية وديمقراطية لتعزيز الحريات في الداخل، من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية مع العالم العربي بالأخص، وقد قامت حكومة العدالة والتنمية بالعديد من الإصلاحات السياسية والديمقراطية في بداية عهدها دون تجاهل الضرورات الأمن، وذلك خلاف أمريكا والدول الأوروبية، وبذلك نجحت تركيا في الموازنة بين تعزيز الحريات والحفاظ على الأمن، الأمر الذي جعل منها نموذجا لبلدان أخرى، وتقوم العلاقات التركية المصرية على أسس منها:

١) المصداقية والابتعاد عن ازدواجية المعايير ، وهذا الأساس هو من الأسس الأساسية في سياسة كل من تركيا ومصر، حيت تلتزم كلا الدولتين في علاقتهما الخارجية في الفترة الجديدة نهجا يقوم على الصدق وقول الحق للجميع على الرغم من مرارته،

وخاصة في الفترة التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المصرية، وتتجنب تركيا ازدواجية المعايير في علاقاتها الخارجية.

٢) سياسة (اربح، اربح) لا يمكن إيجاد حلول للمشاكل القائمة الموجودة بين البلدين تركيا ومصر إلا بأرضاء الطرفين، وإلا فإنه سيكون من العبث بذل الجهود لإيجاد حلول لأي قضية من قضايا العالم، لذا تتبنى تركيا في سياستها الخارجية الجديدة أسلوب (اربح اربح) ، وتراعي هذا الأساس لسياستها، سواء في حل مشاكلها مع العالم العربي أو أوروبا أو الأطراف الأخرى، أو حين تتوسط بين متنازعين .

٣) سياسة استباق الأحداث حيث تسعى تركيا لتحقيق الاستقرار بدءا بمنطقتها ، والمناطق المجاورة وخاصة العالم العربي منها مصر وعلى مستوى العالم، ولتحقيق هذا الهدف تنتهج تركيا سياسة استباق الأحداث، وذلك للحيلولة دون وقوع مشاكل جديدة، خاصة في منطقة الشرق الأوسط ومنها مصر ، وحين تشعر تركيا باحتمال وقوع مشكلة جديدة فإنها تبذل قصارى جهدها لمنع وقوعها.

٤) تدخل فعال في قضايا المنطقة العربية، إذ أنها تبذل جهودا لإيجاد حلول لقضايا المنطقة من أمثال المشكلة الفلسطينية ، والصراع العربي الإسرائيلي وقضية غزة، والمقدسات الإسلامية في القدس، والمشكلة الكردية والملف النووي الإيراني، والأزمة السورية ، والإرهاب ومشكلة الحكم في مصر.

٥) مشاركة فعالة في المؤسسات العربية مثل منظمة مؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، وقد تطورت علاقات تركيا بإفريقيا ومنها مصر بعد أن أعلنت الحكومة التركية عام ٢٠٠٥(عام إفريقيا) ، واستضافت تركيا في الفترة ما بين ١٨-٢١ آب أغسطس، قمة التعاون التركي الإفريقي، بحضور ٤٩ دولة افريقية منها مصر والدول العربية الواقعة فيها، وقد تم التوقيع بين تركيا والبلاد العربية ومنها الجمهورية مصر العربية العديد من الاتفاقيات والبرتوكولات ومذكرات التفاهم، وقد تم التوقيع على اتفاقية في عام ٢٠٠٨ وهي اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا وكل من مصر، والأردن، والمغرب، وفلسطين، وسورية، وتونس، والإمارات العربية والجزائر، والكويت، والسودان، ولبنان، والبحرين، وقطر، وكذلك اتفاقية تشجيعا لاستثمارات مع مصر والدول العربية ذاتها.

قبل حدوث ثورة ٢٥ يناير المصرية عام ٢٠١١ بدا النظام المصري في حالة من الضعف تجاه قضايا المنطقة خاصة القضية الفلسطينية مع ضرب غزة نهاية ٢٠٠٨ بداية ٢٠٠٩ من قبل إسرائيل، بينما ظهر الموقف التركي أعلى صوتا وانتقادا للغطرسة الإسرائيلية وللوحشية التي ارتكبت في الحرب على غزة وماسي شعبها بعد الحصار، وكان دور مصر خافتا أثناء جريمة سفينة مرمرة في عام ٢٠١٠، والتي قتل فيها تسعة نشطاء السلام أتراك، وهو ما واجه انتقادات دولية حادة للحكومة الإسرائيلية حينئذ، قبل عودة العلاقات وقبل ما أعلن التفاوض بين تركيا وإسرائيل لتعويض ضحايا مرمرة أوائل نيسان/ ابريل في العام ٢٠١٣.(الحناوي، ٢٠١٣: ١-٣).

بعد ثورة تونس وهروب زين العابدين بن علي في ١٤ كانون الثاني /يناير ٢٠١١ كانت تركيا أول المعترفين والمؤيدين لمطالب الشعب التونسي في الحرية والديمقراطية وكذلك كان موقفها من الثورة المصرية التي تلتها في ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ ، حيث وقف أردوغان مؤيدا للثورة المصرية ووقف في البرلمان التركي يردد هتافات ميدان التحرير ويخاطب حسني مبارك ويقول له انك ليس ديمقراطيا وان الانتخابات المعروف نتائجها مسبقا ليست انتخابات حقيقية ، وكان الرئيس التركي عبد الله غول من أوائل الزائرين لمصر بعد خلع مبارك في ١١شباط /فبراير٢٠١٢ حيث تم استقباله استقبالا رسميا من رئيس المجلس العسكري والتقى بالمرشد العام لجماعة الإخوان ،ـ وكأنه رئيس دولة يقابل رئيس دولة في إشارة لمدى قوة العلاقات الإخوانية مع النظام التركي، وهو ما كان محل تحفظ من القوى المدنية والسياسية المصرية آنذاك، وفي نهاية العام ٢٠١١ زار أردوغان القاهرة وتم استقباله من قبل جماعة الإخوان المسلمين استقبالا حافلا، إذ انه دعا الإخوان لبناء دستور على أسس علمانية الأمر الذي آثار استياء الإخوان، وقالت الجماعة أن العلمانية لا تصلح مع طبيعة الشعب المصري المحب للدين.(الحناوي، ٢٠١٣: ١-٣).

وملخص القول، أن الدور التركي قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المصرية وبالأحرى في الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١٠ قد شهد اهتماما في المنطقة العربية بشكل عام ومصر بشكل خاص وقضايا المنطقة ومصر، وقد صرحت قيادة الدولة والحكومة التركية التي يتبناها حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان على رؤية سياسية مختلفة بعض الشيء في علاقاتها الخارجية مع مصر والعالم العربي ، وعزز هذا الاهتمام أن تركيا قوية اقتصاديا إلى درجة احتلالها المرتبة

الأولى في العالم العربي والسادسة عشر عالميا، واهتمامها بالقضايا المحورية في المنطقة، كالقضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي، وقضية العراق، وسوريا، والنووي الإيراني، والأمر الذي ابرز الطابع البرغماتي (النفعي) المصلحي للدولة التركية من خلال اهتمامها بقضايا المنطقة ومصر وعلاقاتها مع حزب الإخوان المسلمين في مصر، وتركيزها في ذلك على تحقيق مصالحها الوطنية، وارتباط نشاط تركيا بمساعيها لزيادة هيمنتها الإستراتيجية من خلال إتباع أساليب الدبلوماسية في معالجة الأزمات، ورفض سياسات الحصار والعزل، وتشجيع سياسة الانخراط الايجابي، والاهتمام بالاقتصاد لمعالجة الخلافات، وضرورة الحفاظ على وحدة الكيانات العربية القائمة في إطار التعايش الديني والتاريخي والحضاري والثقافي بين تركيا والعرب، وتركيا ومصر.

المطلب الثاني :

موقف تركيا من الأحداث السياسية في مصر بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى ٢٠١٤:

ما تزال مصر والمنطقة العربية تشهد تحولا استراتيجيا في بيئة نظامها السياسي على الصعيد الوطني والإقليمي، ومنذ انطلاق ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والحركات الشعبية على شكل احتجاجات، أو ثورات أو توجهات إصلاحية ظهرت القدرة الكامنة لديناميكيات المجتمع العربي والمصري خاصة وحركاته السياسية التقليدية، وبمشاركة فاعلة وأساسية من قطاعات متنوعة، وخاصة قطاع الشباب الذي سخر وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة لخدمة برامج هذه الحركات والاحتجاجات.

ومع نجاح ثورة ٢٥ يناير بالأخص وإسقاط نظام حسني مبارك سلميا، ونقل البلد إلى جو من الحرية يؤسس لنظام سياسي ديمقراطي تعددي، سارعت القوة السياسية والاجتماعية في دول عربية باستنساخ تجربتي تونس ومصر، لان أهداف الثورتين هي ذات الأهداف للثورات والحراكات والاحتجاجات الشعبية وحركات الإصلاح في الدول الأخرى التي تستهدف التخلص من الظلم والاستبداد والفساد الذي يقوده تحالف قوي بين رأس المال والأمن والسلطة.(الحمد، ٢٠١١: ٧).

إن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المصرية دفعت تركيا إلى إعادة التفكير في توثيق العلاقة بين تركيا ومصر في ظل القناعة التركية بان (مصر) ستغدو مركز التفاعلات الإقليمية في الفترة التي تلي ٢٥ يناير ٢٠١١، لكن تركيا حين تتحرك لإحداث ذلك فهي مربوطة بالدور الإقليمي والقوى الإقليمية الكبرى والدولية الصاعدة التي تبحث عن جذر التلاقي وسط أمواج الخلافات سعيا في تعظيم المصالح، وهي في ذلك لا تثنيها العوائق طالما ظلت العواقب محمودة الأثر قدر الإمكان، وهي لا تعترف بالإخفاق الذي اجمع عليه المراقبون، فرغم الانتقادات التي وجهت إلى تركيا من الثورات العربية، لاسيما في حالة ليبيا وسوريا وتوتر علاقاتها مع نظام بشار الأسد ، وكذلك علاقاتها مع نظام عبد الفتاح السيسي الذي تعتبره قد انقلب على السلطة الشرعية في بعد يونيو ٢٠١٣ أي انقلب على سلطة الإخوان المسلمون والرئيس المنتخب شرعيا وهو الرئيس محمد مرسي ولا تعتبر أن ذلك تعاطفا مع الرئيس مرسي.(عبد القادر، ٢٠١١: ٣).

ليس خفيا أن حكومة العدالة والتنمية بقيادة أردوغان كانت تسعى لفرض نفوذ أيديولوجي مذهبي على المنطقة العربية وخاصة مصر، ولذلك جاء موقفها من انتقاد الانقلاب على الشرعية بقيادة محمد مرسي، ورغم ذلك فإن تلك المعطيات التركية تفيد بان التحول ماض نحو بناء دولة ديمقراطية تعددية تنهي حالة الاستبداد برفع الظلم وتؤسس لمكافحة الفساد واجتثاثه، وهو ما يجعل تحقق التحول الديمقراطي في مصر مسالة وقت.

وبناء على ذلك فإننا سنتناول في هذا المطلب القسمين التاليين :

أولا : موقف تركيا من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

ثانيا موقف تركيا من أحداث يونيو ٢٠١٣.

أولا : موقف تركيا من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١:

كشفت تداعيات أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المصرية عن هشاشة النظام السياسي وتفككه، كما كشفت الصراعات الكامنة داخل السلطة السياسية، وبخاصة بين الأجنحة الأمنية والعسكرية والنخبة السياسية، وقد ساعد هذا التفكك، وبخاصة بعد هروب وزارة الداخلية، على بلورة مطالب الثورة يوم السبت ٢٩ كانون الثاني/يناير المطالبة بإسقاط النظام وليس إصلاحه، وهذا التطور يعتبر منطقيا، ليس فقط بسبب حالة التردي داخل النظام السياسي، ولكن بسبب العنف المفرط الذي لقيته الجماهير منذ الثلاثاء(٢٥ كانون الثاني يناير) ، وقد ساعد تباطؤ رد فعل السلطة على الأحداث إلى بلورة المزيد من المطالب التي تتعلق بتصفية النظام ومحاسبته والدعوة لبناء نظام سياسي جديد يقوم على الحرية والديمقراطية والعولمة والاجتماعية.(عبد الكريم، وآخرون، ٢٠١٢: ١٧-١٨).

قبل حدوث ثورة ٢٥ يناير، بدا النظام المصري في حالة من الضعف تجاه مشاكل المنطقة العربية وخاصة القضية الفلسطينية برمتها، كان حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان قد أيد ووقف إلى جانب الثورة التونسية التي حدثت قبل الثورة المصرية بنحو شهر ونيف، ووقف أردوغان مؤيدا للثورة في البرلمان التركي وردد هتافات ميدان التحرير التي كان يرددها الناس وأكثرها عبارة " الشعب يريد إسقاط النظام" وانتقد أردوغان الرئيس المخلوع بعبارة" انك ليس ديمقراطيا"وان" الانتخابات المسبقة ليست انتخابات حقيقية". (الحناوي، ٢٠١٣: ٤) .

عكس الاهتمام التركي بمصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ عددا من المؤشرات الأساسية، وعلى رأسها قيام الرئيس الجمهورية التركي عبد الله غول بأول زيارة لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير، وقيام احمد داوود اوغلو بأول زيارة خارجية بعد الانتخابات التركية التي أجريت في حزيران /يونيو ٢٠١١ إلى مصر، وهي تمثل أول زيارة لمسؤول أجنبي يلتقي وزير الخارجية المصري السابق محمد العرابي، وكانت تركية تخطط من خلال تلك الزيارات حتى تصبح أنقرة الشريك الاستراتيجي المهم لمصر خلال السنوات المقبلة اعتمادا على رؤية تركية تعتقد أن استعادة مصر لدورها الإقليمي باستقلال عن الولايات المتحدة الأمريكية ودون أن تكون مسكونة بهوس المحافظة على اتفاقية السلام مع إسرائيل من شانه أن يعطي الدور الإقليمي لمصر مزيدا من الحرية والقدرة على المناورة، بما يعيد لمصر الكثير من الزخم الشعبي والإعلامي العربي والعالمي على نحو يجعل منت علاقات تركية وثيقة مع مصر لكسب كبير على المدى المتوسط والطويل وفق التحليل التركي(عبد القادر ، ٢٠١١: ٨).

إن السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية بذلت العديد من المحاولات للتقارب في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك من أجل توطيد وتعزيز العلاقات مع مصر، وبهدف إقامة تحالف استراتيجي قوي في المنطقة، لكن برزت العديد من المعوقات التي وقفت كحجر عثرة أمام هذا المسعى التركي لعل أبرزها طبيعة العلاقات المصرية الأمريكية وارتباطها بالمصالح الإسرائيلية لا سيما في ظل الدعم السياسي والاقتصادي الذي تقدمه حكومة أردوغان لحركة حماس، ومع اندلاع ثورة ٢٥ يناير المصرية، وارتفاع الأصوات المصرية المطالبة بشعارات (عيش وحرية عدالة اجتماعية) ، أدركت تركيا مبكرا أن ثمة تغييرا حقيقيا ستشهده الدولة المصرية، ستلقي بظلالها على طبيعة المرحلة الانتقالية التي يشهدها النظام الإقليمي العربي الراهن مع تزايد وتيرة الهبات الاجتماعية والثورات الشعبية بين دولة المختلفة.(المشاهد، ٢٠١٢: ١-٣).

وفي ظل محاولات العديد من الأطراف والقوى الدولية، كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو للمشاركة في صياغة طبيعة النظام السياسي والاقتصادية لدول المنطقة سواء عن طريق تقديم الدعم أو طرح رؤيتها واستراتيجيها، أرادت تركيا ألا تكون بمعزل عن تلك السياقات، فاتجهت السياسة الخارجية التركية ومنذ بدايات اندلاع ثورة ٢٥ يناير لانتهاج سياسة الدعم والتقارب مع مصر الثورة (المشاهد، ٢٠١٢: ٢-٣).

وقد ارتأت مصر في التقارب التركي ، فرصة لزيادة التعاون والدعم بين الدولتين في كافة المجالات، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها مصر ما بعد الثورة وخاصة الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣، كما تعد تركيا السياسة الخارجية التركية، باعتبار مصر قاطرة العالم العربي، إذ أنها تقع في قارتي آسيا وإفريقيا، لذا فهي البوابة إفريقيا على آسيا (المشاهد، ٢٠١٢: ٤-٥).

إن امتلاك مصر احد أهم الجيوش في المنطقة، كما أن مصر تتمتع بدور تاريخي يؤهلها لدور إقليمي مقبول ومعترف به من كافة القوى الإقليمية والدولية، كما توجد رؤية مشتركة للدولتين التركية والمصرية تجاه بعض القضايا الإقليمية، كالصراع العربي الإسرائيلي، والأزمة السورية، بالإضافة إلى ما سبق فإن ثمة عوامل أخرى تقرب تركيا من مصر لعل أبرزها : (خليل، ٢٠١٢: ١-٢)

١) توتر العلاقات بين إسرائيل وتركيا نتيجة للاعتداء الإسرائيلي على السفينة التركية مرمرة عام ٢٠٠٩، التي كانت تحمل مساعدات لغزة، والتي أسفر عنها مقتل تسعة جنود أتراك، الأمر الذي رفضته تركيا وطالبت إسرائيل بالاعتذار مقتل لكن الأخيرة

رفضت، فقامت تركيا بطرد السفير الإسرائيلي، وجمدت العلاقات بين البلدين في المجالات العسكرية والدفاعية، وإعلان تركيا تحريك سفنها نحو شرق البحر المتوسط محاولة ملئ الفراغ الاستراتيجي في المنطقة عبر أدواتها الثقافية والدينية والاقتصادية، مع دول شعوب المنطقة، فلعل احد أسباب قبولها عربيا وإسلاميا أنها دولة سنية الأمر الذي من شانه أن يلعب دورا مهما في مواجهة إستراتيجية المد الشيعي الإيراني في المنطقة(اوغلو، ٢٠١١: ٤-٥).

٢) قيام الثورة السورية، حيث كانت سوريا بالنسبة للإستراتيجية التركية بمثابة دولة المفتاح في المنطقة، لكن ومع تغير خريطة التوازنات النوعية بعد نجاح الثورتين التونسية والمصرية، اتجهت تركيا إلى دعم ثورة الشعب السوري، وخاصة أنها ترى في مصر ما بعد الثورة المدخل الأنسب لها إلى المنطقة خلفا لسوريا ، لكن الدعم التركي للثورة السورية أدى إلى مزيد من التوتر في علاقاتها مع كل من إيران والعراق.(اوغلو، ٢٠١١: ٥) .

٣) لقد تجلت إرهاصات التقارب بين تركيا ومصر الثورة مع بدايات ثورة ٢٥ يناير عندما أعلنت رئيس الوزراء التركي أردوغان في خطابه أمام البرلمان التركي في ٢ شباط/فبراير ٢٠١١، دعم بلاده للثورة المصرية ومطالبة الرئيس المصري المخلوع مبارك بالاستجابة لمطالب الشعب المصري المتمثلة في رحليه وتنحيه من الحكم، وقد مثل هذا تحولا نوعيا في السياسة التركية تجاه مصر.(نور الدين، ٢٠١١: ١-٣)

وكذلك فقد اكتسبت زيارة رئيس تركيا (عبد الله غول) لمصر في آذار /مارس ٢٠١١ لكونها أول زيارة يقوم بها رئيس دولة لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير، حيث استقبلته آنذاك رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المشير محمد حسين طنطاوي، وتناول الجانبان سبل دعم العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين البلدين، وأكد غول حرص بلاده على تقديم الدعم الكامل لمصر خلال الفترة الانتقالية.

وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، قام رئيس الوزراء التركي أردوغان بزيارة إلى مصر، والتي تعد الزيارة الأولى عقب فوزه مجددا، في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في حزيران /يونيو ٢٠١١، وبذلك خالف ما هو متعارف عليه في الدبلوماسية التركية، حيث تكون قبرص أول زيارات رئيس الوزراء الخارجية، ثم يتجه إلى أذربيجان، وقد اصطحب أردوغان في زيارته لمصر ستة من وزرائه وعدد كبير من المستشارين والدبلوماسيين وما

يزيد عن ٢٠٥ من رجال الأعمال والمستثمرين بين البلدين في مختلف المجالات.(اوغلو،٢٠١١: ٥) .

وملخص القول، أن تركيا وقفت بكل ثقلها إلى جانب الثورة المصرية، والى جانب الشعب المصري ضد نظام جسني مبارك سياسيا، واقتصاديا، وظلت تنتهج هذا الدور حتى الانقلاب العسكري على سلطة محمد مرسي في يونيو ٢٠١٣.

ثانيا : موقف تركيا من أحداث يونيو ٢٠١٣ :

في الوقت الذي وجدت فيه تركيا ثورات الربيع العربي فرصة كبيرة من أجل تطبيق مصطلح " العثمانية الجديدة" و" القوة الناعمة" وطرح نموذجها الإسلام المعتدل، كنموذج يحتذى به من قبل العديد من دول الثورات العربية، تراجعت هذه الطموحات الإقليمية بفعل عدد من التحولات، تبدلت معها الأمور وتحولت الفرص إلى تحديات عدة فرضت على السياسة الخارجية التركية، وكان في مقدمة هذه التحديات ازدواجية وارتباك الموقف التركي من الأحداث ما بين ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣، وكذلك موقفها من الأزمة المتعثرة في سوريا وتعاملاتها المرتكبة مع المعارضة السورية، ولم تتوقف هذه التحديات على الصعيد الخارجي بل امتدت إلى الداخل التركي وتصاعد الحراك الاجتماعي هناك، المشهد الذي ظهرت بوادره منذ يونيو ٢٠١٣ مع أحداث ميدان تقسيم وصولا إلى الكشف عن قضايا الفساد التي توريط فيها العديد من الأعضاء منتمين لحزب العدالة والتنمية الحاكم حتى وصل الأمر إلى توجيه عدد من الاتفاقيات إلى نجلي رئيس الوزراء التركي أردوغان.

انعكست هذه الأزمة سلبا على أحلام وطموحات أردوغان، حيث ظهر هذا بوضوح في مواقف الرئيس التركي عبد الله جول الذي شدد على ضرورة معاقبة من تثبت عليه أيا من جرائم الفساد ورفض كذلك أي إشارات لوجود دولة موازية داخل تركيا، هذه الحوادث دلت على انقسامات داخل حزب العدالة والتنمية يمكن أن تؤثر على الحوادث دلت على انه نجح في انتخابات ٢٠١٤ وقضايا الفساد الأخيرة أثرت على دور تركيا الإقليمي وذلك من خلال المؤشرات التالية : (وحيد، ٢٠١٤: ٥)

١) سوف تمثل أزمة قضايا الفساد الأخيرة في تركيا ضاغط وقصير للحركة التركية فيما يتعلق بالأزمة السورية، حيث وجهت العديد من الانتقادات لحكومة أردوغان في سياساته تجاه سوريا.

٢) هناك احتمالات لاستمرار ما بدا من بوادر للتقارب الإيراني التركي على خلفية توقيع إيران لاتفاقية جنيف النووية في نوفمبر ٢٠١٣ وكذلك وجود ترحيب غربي بشكل عام وأمريكي على وجه الخصوص بهذا التقارب.

٣) ظهرت بدايات التراجع في الدور والنفوذ التركي في منطقة الشرق الأوسط مع سقوط جماعة الإخوان المسلمين في مصر بعد يونيو ٢٠١٣ الذي كان حليف استراتيجي هام لتركيا وهو الأمر الذي فرض نوعا من العزلة عليها في الشرق الأوسط، بعد أن انهارات طموحات أردوغان في لعب دور إقليمي مهمين في المنطقة، ولذلك فضلت تركيا لعب دور القائد الجامع لتنظيم الإخوان الدولي الذي انعقد أكثر من مرة وكان آخر هذه الاجتماعات انعقد في أواخر عام ٢٠١٣.

إلا أن تركيا ظلت على النهج نفسه تجاه مصر بالرغم مما تمر به من أزمات داخلية كادت أن تعصف بحكومة أردوغان، علاوة على الاتهامات الموجهة إلى الحكومة التركية بتهريب الأسلحة إلى الأراضي المصرية، كما يحدث في سوريا، لذلك قيام تركيا باتخاذ بعض الجزر اليمنية كأراضي لتهريب السلاح التركية إلى مصر كما أشارت عدد من التقارير ، علاوة على قيام السلطات المصرية بإلقاء القبض على عدد من الأتراك التي وجهت لهم تهم مختلفة، بالإضافة إلى تحول تركيا بعد أحداث ٣٠ يونيو ٢٠١٣ إلى بيئة مناسبة لاجتذاب عدد من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وذلك أعقاب الإطاحة بالرئيس مرسي، وهو ما ظهر معه إرهاصات تهميش الدور التركي داخل مصر وبداية انهيار المشروع التركي الأمر الذي أصبح ينذر باستمرار حدة الصراع بين تركيا ومصر خاصة بعد انتخاب السيسي رئيسا لمصر.(وحيد، ٢٠١٤: ٥-٦).

إن تطورات الموقف في مصر بعد إسقاط حكومة مرسي في ٣تموز/يوليو ٢٠١٣ وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية ،والمنعكسة على سوريا، تؤثر على امن تركيا ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما اعتبر مقياسا جديدا لتغيير التوازن، وتغييرا لمواقع النفوذ عبر العديد من البلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما أن النظام السوري زاد من بطشه على المعارضة بعد انقلاب مصر، وبعد تلقيه الدعم من إيران وروسيا،وحققت انجازات ميدانية مهمة لصالحه.(Tasdemir, 2013: 35)

لقد أدت المشكلات الداخلية في حكومة أردوغان إلى زعزعة الموقف وتراجع النفوذ في المنطقة، ويرى بعض المراقبين أن أردوغان فشل في هذا فشل ذريعا، وان الصعود المستمر لتركيا اقتصاديا واستراتيجيا يتحول إلى هبوط سريع، ولقد توقفت مسيرة صعود

تركيا بوتيرة سريعة لم تتجاوز سنتين، كلاعب إقليمي يعول عليه،ـ وترنحت تحت وطأة استنهاض امجاد افلت منذ زمن، وهي التي تحددت سياستها بقدر ما قد تخدم السياسات الأمريكية، وعلى رأسها تعميم نموذجها الإسلامي المتصالح مع إسرائيل ونسج أوثق العلاقات معه. (Tasdemir, 2013: 35)

لقد تمحورت بؤرة التحرك المركزية حول الثنائي أردوغان أغلو اللذين بشرا بمرحلة هائئة " تصفير المشاكل" لتنقلب إلى إستراتيجية تنهار معها علاقات تركيا الإقليمية شيئا فشيئا، بسبب انتقال الصراع إلى داخل النخبة السياسية عينها في " حزب العدالة والتنمية" ؛ فمنذ تسلمه مقاليد السلطة في تركيا قبل ١١ عاما انتقل أردوغان إلى ترسيخ مراكز القوة بين يديه متحديا نفوذ المؤسسة الأجهزة الأمنية، وحقق في هذا نجاحات ضد سيطرتها.(سليمان، ٢٠١٤: ١-٤)

وملخص القول ، أن الموقف التركي المعارض للانقلاب على الشرعية كما يرى أردوغان في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ قابلته بعض المؤسسات المصرية المتمثلة في اتحاد الصناعات المصرية، وبعض رجال الأعمال بالرفض والمطالبة بتجميد اتفاق التجارة بين البلدين وخاصة اتفاق منطقة التجارة الحرة بين مصر وتركيا الذي وقع في العام ٢٠٠٥، وبدا العمل منذ ٢٠٠٧، إلا أن الاتفاق لم يتأثر بالأمور السياسية.

الخاتمة :

لقد كشفت الأحداث والمتغيرات التي شهدها العالم والمنطقة العربية خاصة بعد أحداث ١١أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ عن مجموعة من الحقائق، وبالأخص بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم بزعامة، رجب طيب أردوغان بنفوذ إقليمي متنام، وتعضد الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية التي تزداد عاما بعد عام هذا النفوذ، ولكن ساسة الأتراك يحاولون بناء كيان تركي قوي ومؤثر في المنطقة، وسلوك طريق آخر يتمثل في التوجه نحو العالم الإسلامي، واخذ مكانة متقدمة في دوله المشتتة، وممارسة دور الدولة التي تحاول ربط هذه الدول المهترئة سياسيا بها، ثم محاولة قيادتها جميعا على المدى البعيد، ولكن السياسية التركية الساعية إلى دور الزعامة في المنطقة لا ترغب بحال من الأحوال التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عربية أو إسلامية، بل هي تلعب دور المترقب الذي يحاول الاستفادة من الموقف، بحيث يقوم بدور المؤيد للأكثرية في تلك الدول، حتى لو اضطرها ذلك إلى معارضة نظم الحكم العتيقة، فتركيا تدرك تماما أن البقاء سيكون للشعوب لا للحكام، وان أيدتهم أكثر الدول نفوذا في العالم، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

لقد كانت الاحتجاجات الشعبية في البلاد العربية (الربيع العربي) منذ أواخر ٢٠١٠ التي بدأت في تونس ثم مصر وليبيا واليمن وسوريا، الفرصة السانحة للنظام التركي الحاكم كي يقيم له كيانا لا تحده حدود، بل يمتد ليشمل معظم البلاد العربية ودولها.

ولكن الأمر، بعد الأحداث الأخيرة التي شهدتها المنطقة العربية، أصبح أكثر تأزما للدولة التركية وسياستها الخارجية خاصة بعد تحول نجاح الإسلام السياسي في اكبر دول المنطقة العربية سكانا وأقواها جيوشا إلى إخفاق شديد تمثل في إسقاط نظام محمد مرسي في مصر، ونجاح النظام المصري القديم في انتزاع السلطة لصالح القوى المهيمنة استراتيجيا على المنطقة، الأمر الذي أربك حسابات الساسة الأتراك، ونجم عنه فشل سياسة أردوغان في بناء امة واحدة ودولة عظمى في المنطقة كما ظهر جليا في لقائه بمرسي في تركيا.

الاستنتاجات :

لقد سعت الدراسة للإجابة عن أسئلة إشكالية واختبار صحة فروض الدارسة كضرورة منهجية تطرحها طبيعة البحث العلمي، حيث أثبتت الدراسة صحة فرضياتها على النحو التالي:

١- ظن السياسيون الأتراك رغم ضلوعهم في الشأن السياسي وتحقيقهم وعيا سياسيا غير مسبوق في تاريخ الحكومات الإسلامية على مدى القرن الماضي وبداية القرن الحالي أن الحلم التركي في بناء عريضة من الحلفاء العرب بات محققا، ولم يدركوا أن ساسة الغرب، وعلى رأسهم ساسة الولايات المتحدة الأمريكية وأساتذة جامعاتهم، يدرسون كيفية إسقاط أي حكومة إسلامية قد تتشكل في المنطقة، الأمر الذي جعل تركيا شبه محاصرة سياسيا، وهو ما يعني إضعاف قوتها، وتراجع نفوذها في المنطقة.

٢- لقد شهدت المنطقة العربية منذ ٢٠٠٢ أي مند تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا حضورا تركيا متناميا لا يمكن مقارنته بما كانت عليه العلاقات التركية العربية من قبل هذا التاريخ، وكان وراء هذا الحضور التركي القوي عدة عوامل منها : ازدياد تأثير تركيا في منطقة الشرق الأوسط، وعلاقاتها الثنائية المتطورة تطورا سريعا مع دول المنطقة، وتعاونها مع المنظمات الإقليمية،ـووصولها إلى مكانة جعلت منها دولة مسموعة الكلمة لدى المجتمع الدولي في ما يتعلق بمشكلات المنطقة.

٣- لقد حاولت تركيا أن تجد لها مكانا مناسبا في المنطقة العربية وخاصة بعد تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة في تركيا، أي قبل اندلاع ثورات الربيع العربي، بحيث أوجدت حالة من التناغم السياسي مع دول الجوار، واتبعت سياسة (تصفير المشكلات والنزاعات مع دول الجوار)، ولكن بعد اندلاع ثورات الربيع العربي بدأت شيئا فشيئا تتناغم مع المعارضة؛ فوقوفها إلى جانب المعارضة السورية الذي جاء متدرجا طبقا لما جاء على لسان وزير الخارجية احمد داوود اوغلو الذي ذكر أن تركيا كانت أول دولة تسعى إلى أن يسود السلام في المنطقة وبالتحديد في سوريا.

٤- لقد لعبت الوساطة التركية دورا مهما على مدى عشر سنوات سبقت الثورة السورية التي بدأت في آذار/مارس ٢٠١١ حينما حاولت تركيا إقناع النظام السوري ان يمنح الفرصة لنفسه كي يتحاور مع المعارضة السورية، وبدلا من أن يستمع النظام السوري للمعارضة بدا في قمعها وإسكاتها بكل الوسائل العسكرية، والتي تجاوز فيها الحد من خلال استخدامه الصواريخ والقنابل والأسلحة الكيماوية لذا فهذا النظام يفقد مصداقيته كشريك حدود لتركيا وصديق جوار.

٥- تعاني السياسة التركية من عدم نجاحها في حل الأزمة السورية بالطرق السلمية، ويعد هذا فشلا لسياستها تجاه هذا الملف، مما ثار بشكل كبير على تراجع نفوذها في المنطقة، إضافة إلى وجود أسباب أخرى سحبت تركيا إلى مربع التراجع الاستراتيجي في المنطقة، والذي يسميه بعض المراقبين فشلا سياسيا، ومن هذه الأسباب ما يلي :

أ. إسقاط حكومة الإخوان في مصر.

ب. المشكلات الداخلية في حكومة أردوغان.

ج. توتر العلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

٦- تسعى الحكومة التركية من خلال سياستها الخارجية مع البلاد العربية وخاصة مصر وسوريا، وباعتبارها حكومة ذات توجه إسلامي تسعى لفرض نفوذ أيديولوجي مذهبي على منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والبلاد العربية بشكل خاص، أن تلعب فيه دور الصداقة والزعامة في الوقت نفسه، والمعلوم أيضا أن حكومة الإخوان التي كانت بقيادة مرسي كانت بمثابة الضلع الثاني في مثلث القوة الناشئة في المنطقة بالنسبة لتركيا، نظرا لما تمثله مصر من ثقل استراتيجي في المنطقة، وقد كان عزل مرسي بمثابة ضربة قصمت ظهر تركيا ذات التوجه الإسلامي، وأفشلت سياسة تركيا تجاه مصر والمنطقة العربية، والمعلوم أن محمد مرسي صاحب الموقف الإسلامي كان يصرح بضرورة مساندة المعارضة السورية، بل رفض تهنئة الأسد له عند توليه الحكم في مصر لان الأسد بحسب مرسي قاتل لشعبه، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الانقلاب العسكري في مصر كان سببا من أسباب تخبط المعارضة في سوريا، وهذا ما قوى موقف النظام السوري تجاه المعارضة، خاصة بعد اعتبار الحكومة المصرية الجديدة جماعة الإخوان المسلمين" جماعة إرهابية" وكل ذلك اضعف موقف تركيا ونفوذها في المنطقة .

٧- إن مصر تتبوأ مكانة مهمة في سياسات تركيا الشرق أوسطية، إضافة إلى الدول العربية الأخرى، إذ تعتبر تركيا مصر أهم القوى الفاعلة في المنطقة، وتعتبر تركيا علاقاتها مع مصر أهم المرتكزات المهمة في السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط، بالإضافة إلى ذلك تسعى تركيا إلى تعزيز علاقاتها مع العراق خاصة في النواحي الإستراتيجية، والسياسية، والاقتصادية، وقد طبقت تركيا مبدأ (تصفير النزعات والمشكلات) مع كافة الدول العربية، وإقامة علاقات تركية قائمة على التوازن السليم والمصالح المشتركة.

٨- في الأعوام ما بين (٢٠٠٢-٢٠١٠) انفتحت السياسة الخارجية التركية على ساحات وأقاليم جديدة، حيث خرجت تركيا في صورتها الجديدة لدى الرأي العام العربي والعالمي، وانتقلت فيها تركيا من دولة مركزية إلى قوة عالمية الأمر الذي جعلها تحاول إقامة علاقات جديدة مع بلدان الربيع العربي.

٩- في ظل الأسلوب الدبلوماسي الجديد للعدالة والتنمية بقيادة أردوغان، وباعتبار أن تركيا دولة جسرية، أصبحت تركيا بسياستها الخارجية مرشحة لأداء دور مركزي ، قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق الأوسط ومنتدياته ، دولة قادرة حسب وجهة نظرها على مناقشة مستقبل المنطقة وأوروبا.

١٠- تمحورت بؤرة التحرك المركزية حول التباين أردوغان – اوغلو اللذين بشرا بمرحلة جديدة في المنطقة العربية هائئة ومزدهرة، مرحلة (تصفير المشاكل النزاعات) لتتقلب إلى إستراتيجية تنهار معها علاقات تركيا في " حزب العدالة والتنمية" فمنذ تسلمه مقاليد السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، انتقل أردوغان إلى ترسيخ مراكز القوة بين يديه متحديا نفوذ السياسة العسكرية والأجهزة الأمنية، وحقق في هذا نجاحات ضد سيطرتها، ومنطلقا في سياسة الخارجية إلى دول الجوار العربية.

١١- حرصت تركيا على ديمومة العلاقات التي تربطها بالدول العربية انطلاقا من مصالحها الجيوسياسية، والاقتصادية لما اكتسبته المنطقة العربية في منظور المصالح التركية بسب الجوار الجغرافي وموقعها الجيواستراتيجي ولامتلاكها العديد من الموارد الاقتصادية خصوصا النفط واعتبارها سوقا اقتصادية لتصريف منتجاتها الصناعية، وهذا يجعل ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة العربية وخاصة مصر من أولويات السياسة الخارجية التركية.

١٢- حاولت تركيا الموازنة في قراراتها السياسية لكنها لم تنجح نجاحا كاملا وخاصة بعد ثورات الربيع العربي، من اجل ذلك، اصطدمت التدخلات التركية في تسوية الأزمات والصراعات، وأحداث الربيع العربي التي شهدتها المنطقة العربية بمعارضة أمريكية إسرائيلية، وأحيانا، بأنظمة الحكم العربية والتي شكلت عوائق ومحددات في مسيرة تطوير العلاقات بين تركيا والمنطقة العربية.

١٣- إن المحددات التي حكمت الدور التركي، وضعت السياسة العربية التي تدفعه إلى تطوير مداها في مساندة القضايا العربية، لم تعط أولوية واضحة وحازمة للدور التركي

في مساندة القضايا العربية، بل كانت تصطدم أحيانا ببعض الأنظمة الموالية للولايات المتحدة والغرب.

١٤- نجد أن الولايات المتحدة وإيران تسعيان كل حسب مصالحها إلى تحجيم دور تركيا وتضييق حدودها، لذا تبين الحزم في مواقف تركيا تجاه الثورات العربية الربيع العربي، والتردد أحيانا العربية، مع تخوف واضح من قبل الأنظمة العربية للدور التركي الجديد الذي يتسم بالصيغة المذهبية في مواقفها تجاه المنطقة.

التوصيات :

بناء على نتائج التي توصلت إليها الدراسة توصي الدراسة بما يلي :

١) لقد ظهر للمراقبين أن هناك صراع لبسط النفوذ في المنطقة يتم بين قوى غير متكافئة على الأقل في الوقت الراهن وتركيا طرف رئيس في هذا الصراع، ولكن الطرف الآخر يجمع بين قوى عظمى في المنطقة تأتي الولايات المتحدة على رأسها بعد مؤتمر جنيف، وبعد أن سوت الخلافات بينها وبين كلا من روسيا وإيران حول صراع النفوذ في المنطقة ولو بشكل مؤقت، وقد أدى ذلك إلى الزج بتركيا إلى هوة التعاطي مع " العناصر الإرهابية" من وجهة نظر أمريكا، هذا إذا ما استمرت في دعمها للمعارضة السورية، وهذا يعني دعمها لتنظيم الدولة داعش، وهذا ما سيزعزع موقفها في المنطقة وخاصة بعد الأحداث الأخيرة، لذا يتوجب على تركيا تبيان سياستها في المنطقة بشكل واضح دون لبس أو غموض.

٢) كون المنطقة العربية تمثل مكانة بارزة وأهمية كبيرة، ليس لتركيا وحدها بل لكل القوى الدولية في العالم وهي لذلك محط أنظار السياسيين والقوى الفاعلة في النظام الدولي، الأمر الذي يوجب على القادة العرب استثمار تلك الأهمية لصالح بلدانهم بما يخدم مصالحها والتخلي تدريجيا عن الاعتماد بشكل كلي على الولايات المتحدة كما هو واقع الحال.

٣) أدى فشل المشروع الإسلامي السياسي في مصر إلى سلب تركيا اكبر مؤيد لنفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وان كان الوضع لا يزال محتدما لغاية الآن، وهذا ما يجعل تركيا تراهن على انقلاب الطاولة على جنرالات المجلس العسكري المصري، لذا يتوجب على تركيا إظهار موقفها من الواقع المصري الجديد، وتبيين سياستها الخارجية تجاه مصر وسوريا وقضايا المنطقة.

٤) يتعين على تركيا وباعتبارها دولة مسلمة سنية، لعب دور سياسي اكبر في ظل تنامي الدور الإيراني في سوريا، لذا يجب عليها العمل مع المملكة العربية السعودية في دور اكبر في سوريا، والعراق ومصر، من مبدأ التوازن الاستراتيجي مع إيران راعية المذهب الشيعي في العالم.

٥) استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية، بفضل سياستها المتمرسة في المنطقة، أن تكفل لإسرائيل أمنها القومي، وعلى الأقل خلال تلك المرحلة الشائكة من خلال سقوط نظام الأسد في المنطقة واستنزاف المعارضة، وهو ما يعني أيضا إرباكا لحسابات أردوغان

اوغلو، لذا يتوجب على تركيا، رفع مستوى خطابها السياسي في المنطقة وخاصة إزاء إسرائيل.

٦) تفعيل دور الجامعة العربية، والتزام الدول الأعضاء بقراراتها وتطبيقها وخاص فيما يتعلق بالدور التركي في المنطقة، بالإضافة إلى المنظمات الدولية والجهوية الأخرى.

٧) إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث ورسائل الماجستير حول موضوع السياسة الخارجية التركية إزاء العالم العربي وخاصة مصر، وذلك بعد عام ٢٠٠٢ أي بعد تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم والسلطة في تركيا.

مراجع الدراسة :

أولا : الكتب العربية :

١- إسماعيل، محمد عبد العزيز،(١٩٩٤)، الإرهـــاب والإرهـــابيون، مطـــابع الحـــسيني الحديثة، الإحساء، المملكة العربية السعودية، ط١.

٢- اوزتورك، إبراهيم(٢٠١١)، الاقتصاد التركي وعقد التحولات الكبرى، مركز الجزيرة للدراسات الدوحة، قطر ، ط١.

٣- اوغلو، احمد داوود(٢٠١٠)، العمق الاستراتيجي ، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط١.

٤- الباسل، رجب(٢٠٠٢)، دور تركيا في القضية الفلـــسطينية (٢٠٠٢-٢٠١٠)، دراســـة سياسية، مركز الزيتونة، للدراسات والاستشارات، بيروت،ط١.

٥- باكير، علي حسين(٢٠٠٩)، تركيا رهانات الداخل وتحديات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، الدوحة، قطر، ط١.

٦- باكير، على حسين، (٢٠١١)، تركيا الدولة والمجتمع، مركـــز الجزيـــرة للدراســـات، الدوحة، قطر، ط١.

٧- بطرس، بطرس غالي، ومحمد خيري إسماعيل،(١٩٦٦) المدخل في علـــم الـــسياسة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط٣.

٨- تركماني، عبد الله (٢٠١٠)، تعاظم الدور الإقليمي لتركيا، دار نقوش عربيـــة للنـــشر والتوزيع، تونس ، ط١.

٩- تسيبينا، عمير(٢٠١١)، من العثمانية إلى الديجولية: الـــرؤى الإســـتراتيجية الحاكمـــة لسياسة تركيا، عرض الكتاب، إيمان احمد عبد الحليم، كلية الاقتصاد، والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، القاهرة.

١٠- التميمي، عبد الخالق خلف(١٩٩٩)، المياه العربية (التحـــدي والاســـتجابة)، مركـــز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.

١١- ثلجي، محمد(٢٠١١)، تركيا وأزمة الهوية وانعكاساتها الداخلية والخارجيـــة، مركـــز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ط١.

١٢- الجمال، احمد عبد القادر، (١٩٩٥)، من مشكلات الشرق الأوســـط، مكتبـــة الانجلـــو المصرية، القاهرة، مصر، ط١.

١٣- الجوادي، بلال، طلال احمد(٢٠١٢)، السياسة الخارجية التركية حيال سوريا بعد الحرب الباردة، جامعة النهرين، بغداد، العراق.

١٤- خليل، محمد(٢٠١٣)، تركيا وثورات الربيع الغربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ط١.

١٥- دامو، محمد(٢٠١٣)، صناعة القرار الاستراتيجي التركي، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس، مطبعة السويس بسلا، المغرب، ط١.

١٦- الدركزلي، سلميان، (١٩٥٦)، جغرافية العراق والأقطار المجاورة العسكرية، مطبعة البرهان للنشر والتوزيع، بغداد، ط١.

١٧- الرمضاني، مازن(١٩٩١)، السياسة الخارجية(دراسة نظرية)جامعة بغداد، بغداد، ط١

١٨- الشلبي، محمد(١٩٩٧)، المنهجية في التحليل السياسي، (المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات) ، بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١.

١٩- عبد الكريم ، إبراهيم وآخرون(٢٠١٢)، تقدير موقف الثورات العربية، مركز الدراسات الشرق الأوسط، عمان، ط١.

٢٠- العليان، أمل حمد علي(١٩٩٦)، الأمن المائي العربي (مطلب اقتصادي أم سياسي، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ط١.

٢١- عيسى، محمد خيري إسماعيل، وبطرس غالي(١٩٧٩)، المدخل في علم السياسة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، ط٧.

٢٢- غرايبة ، إبراهيم(٢٠١١)، تركيا دولة المسلمين وليست الدولة الإسلامية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ، قطر، ط١.

٢٣- فولر، جميس(٢٠١١) ، الجمهورية التركية الجديدة ، تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١.

٢٤- فيدان، حقان(٢٠١٤)، السياسة الخارجية التركية الجديدة، مركز بغداد للدراسات والأبحاث، بغداد العراق.

٢٥- اللباد، مصطفى، (٢٠٠٩)، فهم تركيا (منظور مصري) تحليل نظرات داخلية تركية، مركز الشرق الأوسط للدراسات الإقليمية، والإستراتيجية، القاهرة، مصر، مجلد١١، ط١.

٢٦- مجموعة باحثين، (٢٠١٢)، العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل ، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، الدوحة، قطر، ط١.

٢٧- محفوض، عقيل سعيد(٢٠٠٩)، سوريا وتركيا (الواقع الراهن واحتمالات المستقبل) ، مركز الوحدة العربية، بيروت ، ط١.

٢٨- معوض، جلال(٢٠٠٩)، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.

٢٩- معوض، علي جلال(٢٠٠٩)، العثمانية الجديدة، الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط ،ـ سلسلة قضايا ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، القاهرة، ط١.

٣٠- النعيمي، احمد نوري٠ ١٩٧٥)، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ط١.

٣١- الهزايمة، محمد عوض(١٩٩٩)، السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق مع المعاهدة الإسرائيلية وملحقاتها، دار عمار، وزارة الثقافة، عمان ،ط١.

٣٢- هياجنة، عدنان، واخرون(٢٠١٢) الموقف الاستراتيجي الأمريكي من التحولات السياسية في الشرق الأوسط، عمان، ط١.

٣٣- ونيشك، مليحة آلت (٢٠١٠)، تركيا بعيون عربية، مركز الشرق الأوسط للدراسات الإقليمية، والإستراتيجية القاهرة، مصر، ط١.

ثانيا : الدوريات :

١- أبو الحسن، خالد محمد(٢٠١٤)، النفوذ الإقليمي لتركيا في ضوء الأزمة السورية، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان، السنة ١٧، العدد ٦٦.

٢- اراس، بولنت(٢٠١١)، التغيرات في التضاريس السياسية، داخل تركيا وأثرها على السياسة الخارجية، مجلة شرق نامة، أنقرة، العدد ٧، كانون الثاني/يناير.

٣- ايشلر، أمر الله(٢٠١٤)، السياسة الخارجية التركية في عهد العدالة والتنمية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر.

٤- اوغلو، احمد داوود(٢٠١٠)، مقال بعنوان : سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية المصرية، مجلة شرق نامة، أنقرة، تركيا، عدد خاص، ٢٥حزيران/يونيو ٢٠١٠.

٥- الحمد، جواد(٢٠١١)، دلالات التحول الديمقراطي في العالم العربي، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان، الأردن، السنة ١٥، العدد ٥٧.

٦- دلي، خورشيد(٢٠١٣)، الدوافع التركية من تطوير العلاقة بإقليم كردستان العراق، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد ١٣٥، السنة الثانية، ١/آذار/مارس.

٧- سالم، صلاح(٢٠١١)، اثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد ١٤٥، ربيع ٢٠١١.

٨- عبد الحليم، خالد عمر(٢٠٠٨)، العراق والأكراد وتركيا ... علاقات متشابكة تنتظر الحسم، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد ١٧١، المجلد ٤٣، كانون الثاني/يناير.

٩- كامكو، (صندوق النقد الدولي) ، IME (٢٠٠٨)، الاقتصاد التركي ، مجلة الإداري، دمشق، سوريا، آب أغسطس/٢٠٠٨.

١٠- اللباد، مصطفى(٢٠١٤)، أردوغان وتركيا الجديدة ، (سياسات الهوية)، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد ١١/١٧٧٥٢/آب/أغسطس .

١١- المديني، توفيق(٢٠١٠)، السياسة الخارجية ، مجلة المستقبل العربي، بيروت، بغداد، ٣٨٠٨، نيسان، ابريل.

١٢- المشاهد السياسي (٢٠١٢)، هل تعيش تركيا شرخا روحيا من أتاتورك، إلى أردوغان، مجلة المشاهد السياسي، لندن، العدد ٨٦٤، ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر/ ٢٠١٢.

١٣- المشاهد السياسي، (٢٠١٢)، المحور المصري – التركي الجديد، (تحول جيوساسي ، طموحات إقليمية كبيرة: أنقرة استبدلت دمشق بالقاهرة)، مجلة المشاهد السياسي، لندن، العدد ٨٦٤، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، ٢٠١٢.

١٤- يوسف ، شبار(٢٠١١)، حزب العدالة والتنمية، بحث تركيا عن نفوذ إقليمي، مجلة الآداب، جامعة بغداد ، بغداد، كانون أول/ ديسمبر، ٢٠١١.

ثالثا : ندوات ومحاضرات ودراسات:

١- الأحمدي، محمد(٢٠١٤)، تركيا أردوغان: من ثورة ناعمة إلى سلطنة ديمقراطية، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، قطر، ٢ أيلول/سبتمبر.

٢- اراس، بولنت وآخرون(٢٠١٢)، (التحول التركي تجاه المنطقة العربية)، مركز دراسات الشرق الأوسط دراسات ، عمان الأردن.

٣- اراس، بولنت، وبينار اكينا، (دراسة بعنوان : السياسة الخارجية التركية الجديدة لتركيا وانعكاساتها على الشرق الأوسط، مركز الشرق للدراسات الإقليمية، والإستراتيجية)،قاهرة.

٤- اكيول، مصطفى(٢٠١٠)، ورقة بعنوان (التحول التركي في ظل حزب العدالة والتنمية)،أوراق مؤتمر مؤسسة تيسيف التركية، مؤسسة فريد ريش الألمانية، عمان، الأردن(٢٢/حزيران، يونيو.

٥- اوغلو، برهان كور(٢٠١١)، (العلاقات التركية مع مصر بعد الثورة، الواقع والطموحات)، مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، الدوحة، قطر، ٣تشرين أول /نوفمبر/٢٠١١.

٦- اوغلو، معروف(٢٠١٢)، ندوة (تقييم سياسة تركيا الخارجية في المنطقة، العوامل الداخلية والمؤثرات الخارجية، مركز بروكنجز للدراسات والأبحاث، الدوحة، قطر، ٩أيار/مايو.

٧- ايشلر، أمر الله (٢٠١١)، محاضرة بعنوان (مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية العربية)، فندق لاند مارك، عمان ، الأردن، تشرين الثاني/نوفمبر.

٨- باسكال، بيرول وآخرون(٢٠١٢)، حلقة نقاش حول (تقييم سياسة تركية الخارجية في المنطقة : العوامل الداخلية والمؤثرات الخارجية، مركز بروكنجز، الدوحة، قطر، ١٩أيار/مايو/٢٠١٢.

٩- باسكال، بيرول(٢٠١٢)، ندوة (تقييم سياسة تركيا الخارجية في المنطقة/العوامل الداخلية والمؤثرات)،مركز بروكنجز للدراسات والأبحاث ، الدوحة، قطر، ٩أيار/مايو.

١٠- باكير، علي حسن، وعدنان أبو عامر(٢٠١٢)، (تركيا والقضية الفلسطينية في ظل تحولات الربيع العربي)، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، الدوحة، قطر، ٦تشرين الثاني /نوفمبر.

١١- جوكشن، غمزة(٢٠١٣)، التدين في تركيا : أنماط الحياة من خلال التجاذبات الاجتماعية، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، قطر، الدوحة.

١٢- الحناوي، محمد حامد(٢٠١٣)، مكاييل أردوغان، (الموقف التركي من ثورتي مصر في يناير ويونيو)، معهد العربية،للدراسات، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ٣أيلول/ سبتمبر٢٠١٣.

١٣- حوار ستا(٢٠١١)، (السياسة الخارجية التركية) (حوار باريس)، مركز ستا للدراسات والأبحاث، أنقرة، تركيا ٩حزيران/يونيو.

١٤- حوار ستا(٢٠١١)، (السياسة الخارجية التركية) (حوار برلين)، مركز ستا للدراسات والأبحاث، أنقرة، تركيا ١٢أيار/مايو .

١٥- حوار ستا(٢٠١١)، (السياسة الخارجية التركية) (حوار لندن)، مركز ستا للدراسات والأبحاث، أنقرة، تركيا ٢٥شباط/فبراير.

١٦- حوار ستا(٢٠١١)، (السياسة الخارجية التركية) (حوار باريس)، مركز ستا للدراسات والأبحاث، أنقرة، تركيا ٧حزيران/يونيو.

١٧- دالاي، غالب ودوف فريدمان(٢٠١٣)، (حزب العدالة والتنمية وتطور السياسة الخارجية للإسلام السياسي التركي)، مركز ستا للدراسات والأبحاث، أنقرة، تركيا.

١٨- السبعاوي، عوني، عبد الرحمن(٢٠٠٦)، (الأقليات والطوائف في تركيا)، قناة الجزيرة الفضائية، قطر، الدوحة، تشرين الثاني/نوفمبر.

١٩- سليمان، منذر(٢٠١٤)(أردوغان أسير الفشل الإقليمي والفساد الداخلي)، مركز الدراسات الأمريكية والعربية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، كانون الثاني.

٢٠- شمس، أيمن(٢٠١٢)، ندوة: التجربة التركية في النهوض بالصناعة، اللجنة العلمية، نقابة المهندسين، الإسكندرية، مصر، ١١تشرين الثاني/نوفمبر٢٠١٢.

٢١- جاغايتاي، سونر(٢٠١١)، (المعجزة الاقتصادية التركية)، معهد واشنطن، للدراسات والأبحاث، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٣/تشرين أول/أكتوبر.

٢٢- عبد العزيز ، بن ماجد وآخرون(٢٠١٤)، ندوة التحولات على المسارين الإيراني والتركي تأثيراتها على منطقة الخليج العربي ، مركز الإعلام والدراسات العربية الروسية بالتعاون مع نادي الشرق، موسكو، روسيا، ٢٣نيسان/ ابريل/٢٠١٤.

٢٣- غانم، إبراهيم بيومي(٢٠١٠)، احمد داوود اوغلو، وليس ليسنجر تركيا، مركز الجزيرة للدراسات الدوحة، قطر، آذار /مارس.

٢٤- فندي، مأمون(٢٠١٤)، موقف تركيا المتناقض في الحرب على الإرهاب، معهد الدراسات الإستراتيجية، لندن، بريطانيا، ٢٥أيلول/ سبتمبر.

٢٥- كايا، طوروان اوغلو (٢٠١٢)، ندوة (تقييم سياسة تركيا الخارجية في المنطقة العوامل الداخلية والمؤثرات) ، مركز بروكنجز للدراسات والأبحاث ، الدوحة، قطر، ٩ أيار/مايو .

٢٦- ليفاك، جوناثان (٢٠١٠)، ورقة تركيا أصبحت رعبا رئيسيا في المنطقة، أوراق مؤتمر مؤسسة تسييف التركية ومؤسسة فريد ريش الألمانية ، عمان، الأردن، ٢٢حزيران/ يونيو.

٢٧- محفوض، عقيل سعيد(٢٠١٣)، حوار بعنوان :" التحولات السياسية الخارجية التركية وتركيا والربيع العربي: الأيديولوجية الناعمة في خدمة البراغماتية(النفعية) حوار أجراه على المخلافي القنطرة الالكتروني، دمشق، سوريا.

٢٨- وثيقة بيان حركة النهضة التونسية(٢٠١٤)، موقف الحركة من الانتخابات الرئاسية التركية، ٢٠تشرين الثاني/نوفمبر، تونس، تونس.

٢٩- وحدة تحليل الدراسات(٢٠١١)، الموقف التركي من الثورة الليبية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة، قطر، ١٨آذار/ مارس.

٣٠- وحيد، مروة، (٢٠١٤)، تركيا المأزومة بين قضايا الداخل وارتباكات الخارج، معهد العربية للدراسات ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة، ١٢كانون الثاني/ يناير٢٠١١م.

رابعا : رسائل جامعية :

١- الجميلي: احمد يوسف كيطان(٢٠١٤)، متغيرات البيئة الداخلية والسياسة الخارجية التركية بعد(٢٠٠٢)، ((رسالة ماجستير غير منشورة))، جامعة النهرين، بغداد.

٢- سعيد، خالد(٢٠١٤)، الرؤية الإسرائيلية للدور التركي في الشرق الأوسط الجديد، ((رسالة ماجستير غير منشورة))، قسم الدراسات العبرية، معهد الدراسات الأسيوية، جامعة الزقايق، مصر.

٣- عبد الرازق ، بشير هادي(٢٠١٢)، سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة المشرق العربي ما بعد عام ٢٠٠٢ (رسالة دكتوراه غير منشورة) جامعة النهرين، بغداد، العراق.

٤- قرحالي،(سليم (١٩٨٩) ، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، ((رسالة ماجستير غير منشورة))، جامعة الجزائر، ١٩٨٨/١٩٨٩م.

٥- المجالي، شيم فلاح الشراري(٢٠٠٩)، السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣، ((رسالة ماجستير غير منشورة))، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الكرك.

٦- مرتضى، رولا(٢٠١٣)، الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، ((رسالة ماجستير غير منشورة))، قسم العلاقات الدولية، الجامعة اللبنانية، بيروت لبنان.

٧- النعيمي، احمد نوري(١٩٧٤)، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية((رسالة ماجستير غير منشورة))، جامعة بغداد، العراق.

٨- يحيى، بوزيدي(٢٠١٤)، السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد ٢٠٠٢، ((رسالة ماجستير غير منشورة))، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران، الجزائر.

خامسا : الصحف والمجلات:

١- باندر، اريك(٢٠٠٨)، مشروع قناة عبر سوريا إلى إسرائيل وفلسطين والأردن، (مياه تركية لترسيخ السلام)، صحيفة معاريف الإسرائيلية، ٢٦/أيار/ مايو/ دار الجليل للنشر والدراسات ، عمان.

٢- جريدة عنب بلدي،(٢٠١٤)، السياسة الخارجية التركية بين الاستمرارية والتغيير، داريا، لبنان، العدد ١٣٣، ١٧/أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤.

٣- دافيس، دوغلاس(١٩٩٠) كارثة المياه في إسرائيل وناقوس الخطر، صحيفة البوست الإسرائيلية، وثيقة رقم(٣٥٧٩)، دار الجليل للنشر والدراسات، عمان.

٤- ديوب، عمار(٢٠١٣٩، موقف تركيا من الثورة السورية، صحيفة العرب، لندن، العدد ٩٣٣١، ٢٥ايلول، /سبتمبر.

٥- زعبي، جميس، (٢٠١١)، الدور التركي والمغيرات الإقليمية، صحيفة الحياة اللندنية، لندن، بريطانيا، عدد ١٢ أيار/ مايو/٢٠١١.

٦- صالحة ، سميرة(٢٠٠٧)، الخارطة الحزبية التركية ومواقفها من الأزمة السياسية الحالية واهم وجوهها (بين اليمين واليسار بصعود الإسلاميون والتيار القومي)، جريدة الشرق الأوسط، الرياض، العدد / ١٠٣٨٦، ٦/أيار/ مايو.

٧- عبد الفتاح ، بشير (٢٠١٣) هل حقا أفل الدور السياسي للجيش التركي؟ جريدة الشرق الأوسط الدولية، الرياض، ١٢٦٥٨، ٢٥/تموز/يونيو.

٨- عواد، سمير(٢٠١٤)، اطلبوا الديمقراطية ولو في تركيا، صحيفة الوسط، المنامة، مملكة البحرين، العدد ٦٥٠، ١٧/حزيران/يونيو.

٩- مرهون، عبد الجليل زيد(٢٠٠٣)، دور تركيا الإقليمي في ضوء المتغير العراقي، جريدة الرياض السعودية، العدد ١٦٤٦٣، ٢ايار/ مايو.

سادسا : مواقع الكترونية عربية :

١- أبحاث ودراسات الجزيرة (٢٠١٤)، القرار الديمقراطي التركي ، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، الدوحة، قطر، ٢٢/أيلول/ سبتمبر انظر موقع: www.aljazeer.net/22/9/2014/15:03

٢- ابراش،ـ إبراهيم(٢٠١٤)، السياسة التركية أيديولوجيا خدمية أم براغماتية ، انظر الموقع : الإخوان المسلمين، ويكي: wiki- moslemBrtherswiki/19/11/2014/5:54

٣- إسماعيل، طارق عبده(٢٠١٣)، عشرات السدود التركية على نهر الفرات، انظر موقع : www.facebook.com/27/NOV/2013/19:00

٤- اوزهان، طه(٢٠١٣)، تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة في أعقاب أزمة أسطول الحرية، مجلة رؤية تركية، انظر موقع : rouyaturkiyyah.com/1/4/2013/13:25

٥- جاغابتاي، سونر وتايلر بفإنر (٢٠١٢) علاقات تركيا المتغيرة مع العراق ١ تشرين الأول /أكتوبر/ ، انظر موقع : www.washingtoninstitute.org/10/2012/10:15

٦- الجزيرة (نت) (٢٠٠٩)، عاصفة في دافوس، (أردوغان ينسحب من جلسة نقاش صاخب، الجزيرة، نت، الدوحة، قطر، انظر الموقع : middleeastonline.net/30/1/2009/15:15

٧- جودية، هيثم(٢٠٠٩)، تركيا والبحث عن دور في الشرق الأوسط، مركز الأخبار السوري، دمشق، ٢٦/كانون أول /يناير/، انظر موقع : www.syria-news.com/newstoprint/php/26/1/2009/11:09

٨- حزب العدالة والتنمية(٢٠١٠) العمق الاستراتيجي تركيا والعالم العربي، القاهرة، مصر، انظر موقع : benaaparty.com/Newarticled/1/10/2010/15:15

٩- حسيني ، فتح الله (٢٠١١)، سياسة تركيا المضطربة، انظر الموقع : www.sautkordustan.net/index/php/28/10/2011/12:27/

١٠- خليل، محمد عبد القادر، (٢٠١٥)، تنافس أم تكامل؟ الرهانات التركية على التحالف مع مصر بعد الثورة مجلة السياسة الدولية، انظر الرابط : http://www.siyassa.org.ed/news.content/2/2015/2721 .

١١- دلاي غالب، ودوف فريدمان(٢٠١٤)، حزب العدالة والتنمية وتطور السياسة الخارجية للإسلام السياسي التركي، مجلة رؤية تركية، العدد(١) انظر موقع : rouyatkiyyah.com/2014/No1

١٢- الربيعي (احمد ٢٠١٣)، ما هو سر التقارب التركي العراقي، ١٤/تشرين الثاني/نوفمبر/ انظر موقع : www.nigash.org/articles/14/11/2013/15:25

١٣- رشيد، محمد رشيد(٢٠١٠)، في ٥سنوات ١٠ مليارات دولار مستهدف التجارة بين مصر وتركيا، مجلة اليوم السابع، القاهرة، ٢٥تشرين أول/أكتوبر، انظر موقع : www.yaun7.com/25/10/2010/12:45

١٤- الزكاني، عبد الإله عبد الرزاق (٢٠١٣)، السدود التركية على دجلة والفرات وأزمة العراق في المياه، انظر موقع : alrefiey.net/2667/htm/77/NOV/2013/8:45

١٥- زيدان، عصام(٢٠١١)، السياسة الخارجية التركية وملامح القوة، رسالة الإسلام، ١٤٣٢/١١/٢٨هـ الموافق ٢٠١١/١٠/٢٦، انظر موقع : Islammessage.com/newspage.aspx/26/10/2011/11:37

١٦- السرحاني، راغب،(٢٠١٤)، قصة الإسلام تركيا، ٨كانون أول ديسمبر، انظر موقع : Islamstory.com/ar/8/12/2014/15:57

١٧- السعد، محمد نجيب(٢٠٠٣)، قضايا العلاقات العربية التركية، من صحيفة الوطن، مسقط عُمان، انظر الموقع : www.alawatan.com/2013/qadaia2.html

١٨- شحادات ، بسام،(٢٠١٤)، أسباب وتداعيات تغير الموقف التركي تجاه القضية السورية، انظر موقع اورينت نت : Oreint-news.net/19/1/2014/20:30

١٩- عبد العظيم، خالد(٢٠١٢)، العثمانية الجديدة :تحولات السياسة الخارجية التركية من الشرق الأوسط، مجلة السياسة الخارجية، الأهرام، القاهرة، ١كانون الثاني/ يناير، انظر الموقع : aharamdigatil.com/foreignaffuirs /1/1/2012/10:10

٢٠- عبد القادر ، محمد(٢٠١٣)، تركيا وثورات الربيع العربي، انظر موقع : http://www.hiwarat-hurra.com/node/477/9/5/2013/15:52

٢١- عبد القادر، محمد (٢٠١١)، تركيا ومصر تبدل خريطة التحالفات الإقليمية، الأهرام الرقمي، ١/آب/أغسطس/٢٠١١، انظر موقع : ahram.ahramdital.net /1/8/2011/13:10

٢٢- علام ، رابحة سيف (٢٠٠٩)، حقبة داوود اوغلو في السياسة الخارجية التركية (قراءات إستراتيجية)، موقع الأهرام الرقمي، القاهرة، تشرين الثاني، أول أكتوبر/ انظر موقع : ahram.ahramdigital.com/10/2011/15:15

٢٣- عوض، علي جلال(٢٠١١)، تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ٢٧، تشرين الثاني، نوفمبر، انظر موقع: www.siyassa.org.eg/Newscontent/3/11/2011/13:15

٢٤- في منطقة متغيرة وفي العالم، مجلة رؤية تركية، أنقرة، تركيا، انظر الموقع : rouyaturkiyyah.com/31/9/2013/14:30

٢٥- لافي ، صالح (٢٠٠٦)، صناعة القرار التركي والعلاقات العربية التركية ، صحيفة الرأي الأردنية، عمان، الأردن، ٢٧/حزيران، /يونيو/انظر موقع: www.alrai.com/articles/27/26/2006/12:25

٢٦- اللباد، مصطفى(٢٠١٠)، أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ت/شرين أول /أكتوبر، انظر موقع : www.alJazeera.net/10/10/2010/11:17 :

٢٧- اللباد، مصطفى(٢٠١٠)، الأبعاد الجيوبولتيكية للحوار العربي التركي الإيراني، انظر موقع : http://www.aljazeera.net/NR/exeres/16yBc20-Eoose-4fae82A7f628CB3E4174/2010

٢٨- المنوفي، فاطمة إبراهيم(٢٠١٣)، معالم السياسة الخارجية التركية

٢٩- موسوعة الالموسوعة الحرة الحرة، السياسة الخارجية ، ٢٠٠٢، انظر موقع : ar-wikipedia/wilil/2002

٣٠- نور الدين ، محمد (٢٠١١)، أين أصاب أردوغان وأين أخطأ؟ مجلة السفير اللبنانية، بيروت، ٣شباط/٢٠١١،انظر الموقع: ar-ar-facebook.com /assafirnewspaper/3/2/2011/13:27

٣١- وزارة الخارجية التركية (تركيا وثورات الربيع العربي)، حوارات حرة، ٢٠١٣/٥/٩، انظر موقع : http://www.hiwarat-hurra.com/node/477/9/5/2013/13:15

٣٢- وزارة الشؤون الخارجية التركية : أنقرة (٢٠١٤)، تقرير حول السياسة الخارجية التركية: انظر موقع : ministary of foreign affairs.(2014)Report a buut Turkiye foreign affairs, Ankara- Turkey www.turkeyforeignaffairs/ Report/2014

سابعا : مواقع الكترونية أجنبية :

1- Aplay, sahin,(2013) Turley –ABO iliskieri asiniyor-mu? Zaman gazetesi: http://www.zaman.com.trlsahin-aplay/turkiye-abd-iliskler-asiniyor-mu-2172856.html.

2- Edogan , Recep Tayyib and H. E(2011) press statement prime Minster of the Republic of Turkey on libya, 3 may, 2011

http://www.mfa.gov.tr/press-statement-by-he-recep-Tayyib-erdogan-the-prime-minstiv-of-the-republic-of-Turkey-on-libta-3-may-2011.en.mfa.

3- Koroglu, Burhan(2011) , Turkeys, postion Towards the popular Arab Revolution Afro- middle east center, April, see(site) . http://amec.org.zalarticles-prentations/71/turkey/225/Turkey-postion-towards-thepopular-arab-revolutions.

ثامنا : المراجع الأجنبية :

1- Cagatay, soner, (2007) secularism and forign policy in Turkey, Newelection, Troubling, Thewashington instutate for the near policy, Washington, U.S.A.

2- Doran, C. F. (2000) confronting the principles of the power cycle, Handbook of the war studies II , Ann Arber university of Michigan press, Michigan. U.S.A .

3- Eston, David, (1987), Asystem Analysis of political life, Jhon willy and sons inc, New York, 2nd printing .

4- Gordon, Philip and Taspinal, omar, (2006) Turkey in the Brink, The Washington, quarterly. Washington,4.S.A

5- Muge, Fatma, Gosek(2011). The Trans formation of Turkey : Redefining and from the ottoman Empire to the modern Era I, B. Tauris.

6- Nursin, A tesonGlu Guney,(2013) A New challenge for turkey, : civil war Syria department of political sciene and Intentional Relaetion, yildiz Technical university Insight , Turkey , vo1 , No9.

7- Zakaria, fareed, (2011), In the middle east protests, A seismic, shift, The Washington post feb, 24, Washington, united state of America.

تاسعا : دراسات وأبحاث أجنبية :

1- Davuto, glu, Ahmad (2008) Turkeye's foreign palicy, vision : An Assessment of 2007, Insight Turkey, vo1 o, No1 .

2- Federal Resarch Division, (2004) Turkey : Acounting study, Kissinger publishing, Washington.

3- Inat, kamal (2013) Turkiye ninsyriye Rotasi Turkey Route for Syria star magazine, 8may 2013.

4- Karadas, saban, (2012) from zero problem to leading the change : making sense of Transformation in Turkeyes Regional policy , 5th edition, Ankara , Turkey .

5- Keller, Bill,(2013) The missing partner, New York, Himes, 17 september, New York , Washington, U.S.A .

6- Kusukkaya, Ismail,(2012), Islam Dunyasilidermi oynuyor? "Aksam, November, 22, sedat, Ergin, " Erdogan, ve dis politika, Hurriyat Ankara- Turkey.

7- Onis, ziya,(2012)Turkey and spring Between Ethics and self Intrest Insight, Tukey, vo1 14, No3, Ankara –Turkey,

8- Steven, cook . A (2012) Recent History : The rise of He Justice and Development party U.S Turkey Realeation : Anew parterstip, cuncilon foreign Realeations, Ankar, Turkey .

9- Tasdemir, fatma,(2013) misir Darbesin, suriye IC savasina Etakisi, Ankara strateigi Enstitusuo, 19, Temmucma- Ankara Turkey .

10- Yesiltas, murat(2009), soft Balancing in Turkey foreign policy: The case of the 2003 Irag war, perception : Journal Internal affairs. Spring, sammer.

Abstract

Turkish foreign policy towards Arab countries (2002-2014

(Egypt Case Study)

Preparation: Mua'tasem "Mohamed Khair " Ahmed Bani Khalid

The supervision of Dr. Hani akho Erhidh

This study aims to look at the foreign policy of the Republic of Turkey towards the Arab countries in the period 2002-2014 (Egypt Case Study), in order to achieve the objectives of the study therefore the Researcher has worked on the review of sources and references, documents and previous studies of the relationship, in order to get acquainted with the position of Turkey and the role it can play towards the main issues in the Arab areas , As the study period were of many events and changes began when the Justice and Development Party government received in Turkey, led by Rejep Tayp Erdogan, and the main issues during the period 2002-2014, the Arab-Israeli conflict, And the war on Iraq in 2003, the American war on terror, and the position of Turkey from the Israeli war on Gaza 2008/2009, as well as the position of the popular protests in Tunisia, Egypt, Yemen, Syrian crisis that still events going on so far, popular protests in other Arab countries in what is called (Arab Spring), and the study focused on Egypt as a case study, Turkey's position on the revolution of January 25, 2011 Egyptian, and the military council, and the reign of Mohamed Morsi, then the transitional period to Mohamed Morsi, then followed a period of President Abdel Fattah al-Sisi.

The study found several of the most important results that Turkey tried to find her place in the Arab region after the inauguration of the Turkish Justice and Development Party, and created a state of political harmony with the neighboring countries, and Followed solve problems

with neighbors policy, and played the role of mediation over the ten years preceding the Syrian Revolution, For Egypt, the Egypt's important place in Turkey's foreign policy, as Turkey is keen to continuation the relations with Egypt, especially during the January 25 Revolution and beyond, inspired study in understanding the nature of the Turkish position in the region, and cooperation with Turkey as an Islamic state Sunni about Iran, which has historical ambitions in the region.